جرائم «رضاشاه» برواية التاريخ

من الانقلاب البريطاني في ٢٢ فبراير ١٩٢١ إلى العزل والطرد على يد السفارة البريطانية

جرائم «رضاشاه» بـرواية التاريخ

من الانقلاب البريطاني
في ٢٢ فبراير ١٩٢١
إلى العزل والطرد
على يد السفارة البريطانية

جرائم «رضاشاه» برواية التاريخ

من إصدارات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

تاريخ النشر:
النسخة الفارسية: يونيو/حزيران ٢٠٢٥
النسخة العربية: يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦

فهرس المحتويات

مقدمة.....١

الفصل ١

أحكم!..... ١١

أحكم! ١٢
فرصة نادرة ضاعت.....١٥
من كان رضاخان؟ ٣٠
إيران تحت حكم خادم خيول ٣١
قوة القوزاق ٣٨
الطبيعة السياسية للانقلاب ٤٢

الفصل ٢

النهب والسلب على طريقة رضاشاه ٥٢

الديكتاتور المغتصب للأراضي.....٥٣
المجوهرات الملكية وغيرها من الغنائم.....٥٨
الاستيلاء على عائدات النفط ٦٣
الحسابات المصرفية في الخارج ٦٦
نزع المِلكية بالترهيب والقمع ٦٨
تقدير القيمة المالية للنهب.....٧٠

الفصل ٣

مواجهة رضاخان مع القوميات الإيرانية:
"التهجير القسري والجرائم ضد الإنسانية" ٧٦

قمع العشائر والقبائل.....٧٩

التهجير القسري..... ٧٩
قسوة تفوق التصور ٨٥
القشقائيون ٩٢
البلوش..... ٩٢
كردستان ٩٥
جنوب البلاد..... ٩٦
قمع انتفاضة التركمان ٩٧

الفصل ٤

نهب نفط إيران ١٠٣

اتفاقية ١٩٣٣ الخائنة..... ١٠٨
تقرير البنك الدولي ١١٨
الغضب أم التسليم والخيانة؟ ١٢٣
وصية مصدق للأجيال القادمة..... ١٢٧

الفصل ٥

إلقاء إيران في فخ الاحتلال من طرف الأجانب..... ١٢٨

الحرب العالمية الثانية ١٣١
هجوم الحلفاء، إعفاء رضاشاه ١٣٥
دور خائن لفروغي..... ١٤١
الجيش الوهمي..... ١٤٤

الفصل ٦

تقديم إيران على طريقة رضاشاه..... ١٥٢

التنازل عن آرارات وقره سو..... ١٥٣

اتفاقية سعدآباد..... ١٦٤
التنازل عن أروندرود..... ١٧٠
منح جزء من شرق إيران (هضبة ناميد)..... ١٧٣
تقديم أنهار هريرود، فيروزه، قوزعان تشاي وتشندر..... ١٧٦
التنازل عن قرية فيروزه أمام الاتحاد السوفيتي..... ١٧٨
تقديم نفط إيران في البحرين..... ١٧٩

الفصل ٧

القمع والقتل..... ١٨٦

قتل المثقفين والصحفيين..... ١٩٨
نموذج على طريقة رضاخان..... ٢٠٩
رضاخان و"حزب اللهيين"..... ٢١١

الفصل ٨

تقويض إنجازات الثورة الدستورية..... ٢١٢

صنع أسطورة وهمية..... ٢٢٣
الواقعية وطبيعة التحديث..... ٢٢٥
معيار التقدم..... ٢٣٥

الفصل ٩

تضييع الفرص التاريخية والوطنية الكبرى..... ٢٣٧

فرص استثنائية..... ٢٣٨
بناء الدولة..... ٢٤٠
الجوهر السياسي لتطورات القرن الـ١٤..... ٢٤٢
خالقون ومهدمون..... ٢٤٥

مقدمة

أشار هيغل في موضع ما إلى حقيقة مفادها أن جميع الأحداث والشخصيات التاريخية العظمى تعود إلى الساحة مرتين. ونقلًا عن هيغل، يكتب ماركس في أحد أعماله: "لقد نسي هيغل أن يضيف أن المرة الأولى تكون على هيئة مأساة، والمرة الثانية على هيئة مسرحية هزلية." [١] ومن ثم، يستعرض ماركس أمثلة لهذا الهزل الذي ظهر على المسرح السياسي الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر.

وفي الساحة السياسية الإيرانية اليوم، نواجه وضعًا مشابهًا: هزلية ابن الشاه بدلًا من مأساة رضاخان، والمطالبين بالشاهنشاهية المدافعين عن الديكتاتورية الشاهنشاهية عوضًا عن الثوريين في فترة إرساء الدستور، ومجموعات التعذيب التابعة لخط الإمام المسماة بالإصلاحيين بدلًا من شخصيات إصلاحية كـ أميركبير أو قائممقام فراهاني، وعلى هذا المنوال.

أما فيما يخص بقايا الديكتاتورية السابقة، فقد ازداد بروز هؤلاء بشكل ملحوظ منذ انتفاضة ديسمبر ٢٠١٧ (دي ١٣٩٦ ه.ش). إن انتفاضة ديسمبر ٢٠١٧ (دي ١٣٩٦ ه.ش)، والحركة الاحتجاجية المستمرة التي تلتها، لم تكشف فحسب عن أفق إسقاط نظام ولاية الفقيه، بل والأهم أنها أزالت ميدان المناورة الأبرز الذي كان يستخدم لإبعاد الاحتجاجات عن مطلب الإطاحة بالنظام. كان الإصلاحيون المزيفون من داخل عصابات النظام هم المجال التقليدي لمثل هذا النوع من الخدع السياسية.

وفي حين حسمت الانتفاضات التي شهدتها السنوات الأخيرة منذ انطلاقتها الأمر بالنسبة لجميع محتالي الإصلاح والأصوليين داخل هذه الفاشية

[١] كارل ماركس، "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت"، ترجمة باقر برهام، ١٩٩٨ (١٣٧٧ ه.ش)، ص ١٠.

الدينية. وعندما فقدت تلك العصابات تأثيرها، سارع جهاز الاستخبارات السياسية للنظام إلى استبدالها واللعب بورقة الشاهنشاهية. وفجأة، سمع شعار " رضاخان، فلتسعد روحك!" من بين المتظاهرين بالذات!

من هم الذين كانوا يرفعون هذا الشعار؟ أجابت على هذا السؤال بعدة أشهر صحيفة "جمهوري إسلامي" (التي كانت تدعم حسن روحاني، رئيس الجمهورية آنذاك) وكشفت:

"في ظل انشغال الرأي العام الشديد بكأس العالم لكرة القدم، فإن الحادثة التي وقعت أمس أمام البرلمان تكمل حلقة سياسات معارضي الحكومة الرامية إلى إسقاطها. هناك برنامج مخطط له مسبقًا يهدف إلى خلق الفوضى، ويعد ارتفاع سعر العملة الذهبية إلى ثلاثة ملايين تومان والسعر المنفلت للدولار، والغلاء، والاحتجاجات، وتضخيم المشاكل عبر وسائل الإعلام المرئية، جميعها أدوات تتبع هدفًا واحدًا: الترويج لعجز الحكومة والضغط المباشر وغير المباشر من أجل استقالة مبكرة للحكومة.

لقد أصبحت هذه الجماعة غير مكترثة إلى حد أن بعضهم يرسل آخرين إلى البرلمان بشعارات غير مسبوقة مثل 'رضاخان لتسعد روحك' و'الموت للانتهازيين'، وهؤلاء بدورهم يماشيهم البوليس ويسمح لهم بالمناورة بحرية. هذه الجماعة هي بالضبط ذاتها التي تحضر صلاة الجمعة في طهران والمظاهرات التي تنتهي بتكبيرات تقول 'الموت لناهبي المال العام'. الجميع يعرفهم جيدًا، ويبدو أن مهمتهم الجديدة هي اقتلاع الحكومة باستغلال الظروف الاقتصادية الحادة." [٢]

[٢] صحيفة "جمهوري إسلامي"، ٢٦ يونيو ٢٠١٨ (٥ تير ١٣٩٧ ه.ش)، موقع "عصر إيران"، ٢٦ يونيو ٢٠١٨ (٥ تير ١٣٩٧ ه.ش).

وكشفت صحيفة "جمهوري إسلامي" عن هذا المشروع الأمني والسياسي الهادف إلى الترويج المصطنع للولاء لرضاخان، حيث رأت أن الاحتجاجات في ديسمبر كانت بمثابة مؤامرة من جناح آخر في الحكم لإسقاط حسن روحاني. استغرق الأمر بعض الوقت حتى أدركت العصابات المتنافسة في النظام أن حركة الاحتجاج الشعبي المستمرة أولًا لا علاقة لها بلعب الأجنحة الداخلية، وثانيًا أن تلويثها بالشاهنشاهية يخدم بقاء النظام، فقالت:

"إن عدم اكتراث الناس لدعوات الشاهنشاهيين، بما في ذلك دعوة 'أنا أمنحك وكالتي'، أظهر أن المجتمع الإيراني لا يأخذ هذا التيار على محمل الجد. حتى الدول المعادية لإيران أدركت هذه الحقيقة، وراهنت في سعيها للإطاحة على منظمة خلق الإرهابية أكثر مما راهنت على الشاهنشاهيين... (لكن) نشاطات الشاهنشاهيين رغم فقدانها التأثير، يمكن أن تمثل بطريقة ما فرصة للجمهورية الإسلامية. فخصم ضعيف دائمًا ما يكون نعمة للحكومات... يمكن القول إن الشاهنشاهيين لن يكون لهم حظ في الوصول إلى السلطة في المستقبل، وهذا أمر يمثل فرصة لنظام الجمهورية الإسلامية. فأنصار بهلوي، بخلافهم وبتسببهم في إثارة الخلاف بين صفوف المعارضة، قدموا خدمة للجمهورية الإسلامية لا يستطيع أي حزب آخر أن يقدمها. إن وجود تيار ضعيف ولا جدوى منه مثل الشاهنشاهية يمكن أن يساعد على بقاء الجمهورية الإسلامية. هذه هي الخدمة التي تقدمها العائلة الشاهنشاهية للشعب الإيراني." [٣]

إن الانتباه إلى هذه التجربة المتكررة المتمثلة في أن صناعة موجات إعلامية تمنح حياة مصطنعة للشاهنشاهية إنما تتم بناءً على إرادة القوى الرجعية

[٣] صحيفة "وطن إمروز"، ٢ فبراير ٢٠٢٥ (١٣ بهمن ١٤٠٣ ه.ش).

والاستعمارية، هو أمر ذو أهمية قصوى. في الثمانينيات من القرن العشرين (عقد ١٣٦٠ ه.ش) أيضًا، عندما كان المجتمع الإيراني يتأثر على نطاق واسع ببطولات ونضالات مجاهدي خلق في مواجهة نظام خميني، فجأة عادت وسائل إعلام غربية إلى ذكر ابن الشاه دون سياق واضح. حتى إن صحيفة "واشنطن بوست" نقلت عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) أنها كشفت أن النشاطات الدعائية لدعم المذكور كانت جزءًا من عمليات سياسية أمريكية سرية استمرت سبع سنوات:

"وفقًا لمصادر مطلعة، كانت الاتصالات وإرسال السلاح من إدارة ريغان إلى إيران جزءًا من عمليات سرية استمرت سبع سنوات لوكالة الاستخبارات المركزية، بعضها قائم منذ إدارة كارتر... شملت هذه المساعدات تأمين حوالي ٦ ملايين دولار لمجموعة المنفيين الإيرانيين [علي أميني، منوتشهر غنجي وشركائهم]، وتمويل محطة إذاعية لمجموعة منفية مناهضة لخميني في مصر، وتأمين جهاز إرسال تلفزيوني صغير لبث رسالة سرية مدتها ١١ دقيقة من قبل رضا بهلوي، ابن محمد رضاشاه الذي تعهد بـ 'العودة'. وقال مصدر استخباراتي نافذ إن هذا المستوى من الدعم للحركة المناهضة لخميني في المنفى لا يفصله عن التجسس سوى درجة واحدة، وأن المبالغ المذكورة هي بمثابة 'أموال إكرامية' تنفق عادة في الحملات السياسية في أمريكا. وأكدت الجهات الرسمية أن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن تهدف إلى إسقاط نظام خميني، بل كان هدفها أساسًا الحصول على معلومات عن نظامه من خلال المنفيين..."

وصرح إستانفيلد ترنر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية في حكومة كارتر، بالأمس: "ليس لدي أي علم بعلاقة حكومة ريغان بتقديم أموال للجماعات

الإيرانية المنفية [بقايا الشاهنشاهية]، لكنني لا أرى سببًا لعدم إعطائهم المال، وفي الوقت ذاته دون أن يكون لذلك أي مساعدة للخميني." وأضاف: "اللعب على جانبي الملعب ليس أمرًا غير طبيعي، شريطة ألا يتم تمويل أي من الجماعات المنفية إلى درجة تمكنها من محاولة الإطاحة بحكومة خميني." [٤]

لقد لجأت بقايا النظام السابق، في بحثها عن كرامة مفقودة، إلى منطق سخيف مفاده أنه بما أن نظام الملالي قد مارس الإعدام والتعذيب والمجازر والدمار على نطاق واسع، فيمكن التغاضي عن جرائم حكم بهلوي. في حين أنه لا من الناحية القانونية ولا من الناحية الأخلاقية يمكن أن يكون أساس إدانة جريمة أي شخص هو مقارنتها بجرائم الآخرين.

إن أنصار الديكتاتورية البهلوية، ما داموا صامتين تجاه ما ارتكب في ظل ذلك النظام من ظلم وقتل وتعذيب، فإنهم يعتبرون – على الأقل من الناحيتين الأخلاقية والسياسية – شركاء في جرائم ذلك النظام، ولذلك لا مكان لهم في صف الشعب الإيراني. إنهم يمثلون عودة إلى ماض بني طوال أكثر من نصف قرن على قمع الشعب الإيراني.

علاوة على ذلك، فإن عدد المجازر في عهد حكومة رضاخان، ومنها مجزرة الألفي شخص في مسجد "كوهرشاد" في مشهد، وقتل وإعدام آلاف آخرين في سجن قصر، أو المذابح والتهجيرات القسرية في مناطق مختلفة، ولا سيما في لرستان، يجب أن يقاس نسبة إلى عدد السكان البالغ عشرة إلى

[٤] بوب وودوارد، صحيفة "واشنطن بوست"، ١٩ نوفمبر ١٩٨٦.

اثني عشر مليون نسمة في ذلك الزمن. عندها يتضح أنه من الناحية الكمية أيضًا، لم تكن جرائمه بعيدة كثيرًا عن جرائم خميني وخامنئي.

أما بشأن المضمون السياسي والطبقي لدعوة الشاهنشاهيين وهدفهم النهائي، فقد قال قائد المقاومة مسعود رجوي:

"إن البرجوازية المضادة للثورة، والتيارات والأفراد الذين يريدون اتخاذ جرائم الملالي الحاكمين وفسادهم رأس مال لتجارتهم السياسية، يلجؤون إلى هذه المغالطة، فيقولون: بما أنكم أنتم أيضًا تقولون إن الملالي أسوأ من الشاه بكثير، إذًا كل تلك المعارضة والنضال والجهاد في زمن الشاه كانت عبثًا. إنها مغالطة لتخطئة الثوريين، وللوقاحة ضدهم، وللمطالبة بالديون، ولتبرير جرائم الديكتاتورية الشاهنشاهية العميلة، وللتقليل من شأن مصدق وفاطمي وحنيف نجاد ومسعود أحمد زاده وجزني. إنها مغالطة جيدة طبعًا لإشعال الفتنة، أما الحطب الذي يغذيها فهو الرجعية الملالية وما فيها من جرائم ونهب وخيانة للوطن بلا حدود.

ولماذا نقول إنها مغالطة؟ لأنها لا تتعلق مطلقًا بسير التطور الاجتماعي، ولأنها تتجاهل أعتى قوة رجعية برزت من أعماق القرون والعصور في تاريخ إيران، ولا تحدد الموقف من هذه القوة التي كانت شريكة ومتواطئة معها، ولا تقول ما الذي يجب فعله حيالها. كأنهم يتناسون أن الشاه والملالي والاستعمار كانوا معًا في الانقلاب ضد مصدق. وكأنهم يتناسون أنه في قمع وتجريد مجاهدي صدر الثورة الدستورية من السلاح، كان الوضع هو نفسه. والآن أيضًا كأنهم يتناسون أنه عندما يقاوم أبناء هذا الوطن الشجعان النظام نفسه، فإنهم مرة أخرى، بالاشتراك مع الرجعية والاستعمار، يصفونهم

بالإرهابيين. ومن بين طيات هذه المغالطة، الأهم هو أنها تريد أن تبعث هذه الرسالة إلى الشعب الإيراني:

الآن بعد أن ذقتم الملالي وإسلامهم، ارضوا بحل استعماري آخر من دون عباءة ولا عمامة! ولا تأملوا بغيره! نظام مثل نظام الشاه أو ما يشبهه مع بعض التعديلات والإضافات الديمقراطية كاف! لا تطلبوا أكثر من هذا، ولا تنخدعوا بهذا المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية وأمثال مجاهدي خلق. وإذا جاؤوا، فسيصبح الأمر ستالينية، وتوتاليتارية، وكوريا شمالية أو في أفضل الأحوال صينًا شيوعيًا! بل حتى مصدقكم، لولا انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٥٣ (٢٨ مرداد ١٣٣٢ ه.ش)، لكان سلم البلاد للشيوعيين! فدعوا عنكم إذًا كل هذا اللغط حول الحرية ونهر دماء الشهداء." [٥]

وفي سياق إضفاء نفس اصطناعي على المشروع الرجعي – الاستعماري للترويج لرضاخان، يحاول القائمون عليه أن يقدموا سلسلة من الأوهام على أنها معطيات تاريخية واجتماعية موثوقة، كي يبدو تأييد الاستبداد الشاهنشاهي أمرًا طبيعيًا.

ومن ذلك: تبرير جرائم الشاهين السابقين بحجة اتساع جرائم ووحشية وفساد نظام ولاية الفقيه؛ والادعاء بالدفاع عن انتفاضة الشعب الإيراني؛ وصناعة صورة لرضاخان المستبد والمتسلط بوصفه حاكمًا مصلحًا ومبتكرًا للتحديث المزعوم في إيران؛ والدعوة إلى الشاهنشاهية الدستورية... وثمة دعوى أخرى لأتباع الديكتاتورية السابقة تتمثل في تقديم تاريخ مزيف عن

[٥] مسعود رجوي، يوليو ٢٠١٣ (تير ١٣٩٢ ه.ش).

"تحديث" موهوم لإيران على يد رضاخان، وبالتالي قلب الحقائق المتعلقة بشخصيته.

هذه الأباطيل، إلى جانب الشوفينية المفرطة والمعادية للشعب، واستغلال النزعة اللومبنية (Lumpen) التي كانت السمة المميزة لكلا بلاطي بهلوي منذ البداية، تشكل في مجموعها ما يشبه نازية جديدة في المشهد السياسي الإيراني. وبرغم سمعتها السيئة، فإنها تقدم فائدة كبيرة لنظام ولاية الفقيه: ففي الانتفاضات، تشكل آلية لزرع الانقسام والحيلولة دون تصاعد الغضب الشعبي نحو إسقاط النظام، وفي الدول الغربية، توفر مظلة سياسية لعملاء النظام والمتغلغلين فيه ليظهروا بمظهر المعارضين المؤيدين للشاهنشاهية، وعلى هذا النحو.

وعرضت "قناة الحرية" (فضائية المقاومة الإيرانية، المسماة بالفارسية "سيماى آزادى") منذ عام ٢٠١٨ (١٣٩٧ ه.ش) في وثائقيات ومسلسلات عديدة حقائق فترة رضاخان استنادًا إلى وثائق تاريخية. أما هذا الكتاب، فهو إعداد للمقابلات والشواهد والتوضيحات التي قدمت في سلسلة برامج **"جرائم رضاخان برواية التاريخ"** التي بثت في مارس ٢٠٢٢ (إسفند ١٤٠٠ ه.ش).

في الكتاب الذي بين يديك، أضيفت تقارير ووثائق توضيحية وشروحات مكملة لإيضاح البرامج التي بثتها "قناة الحرية" وتوثيق القضايا والمواضيع المشار إليها. وهذه الوثائق والتقارير مأخوذة أساسًا من صحف إيران في الظروف شبه الديمقراطية لأوائل عقد الأربعينيات (١٣٢٠ ه.ش)، ومن خطب الدكتور مصدق، وبعض الأعمال القيمة لباحثين مجتهدين ومنصفين في تاريخ إيران. كما استفيد من وثائق وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية،

ومن مذكرات المسؤولين العاملين في هذين البلدين خلال فترة عملهم في إيران، التي نشرت بعد عشرات السنين من خلع رضاخان.

وبعض كتب تلك الحقبة هي كتابات ومشاهدات لسياسيين كانوا أنفسهم من عناصر ديكتاتورية رضاخان أو من شركاء انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٥٣ (٢٨ مرداد ١٣٣٢ ه.ش). وقد تم الاعتماد على مثل هذه المصادر مع الأخذ في الحسبان مواقف مؤلفيها وموازنة آرائهم.

أما في ما يتعلق بالنظامين السياسيين، فإن الأهم هو أن الوثائق الرسمية لكلا نظامي القاجارية وبهلوي بقيت محفوظة في أرشيف الوزارات والمراكز الأمنية والاستخبارية دون مساس، ومنها وثائق بلاط رضاخان، والمكتب الخاص للشاه، ووزارة الحرب، والشرطة وغيرها.

هذه الوثائق، لو نشرت كاملة ومن دون انتقاء، يمكن أن تكشف الحقائق الكامنة وراء كثير من الجرائم والسياسات المعادية للشعب والاتفاقيات الخيانية لرضاخان. أما نظام ولاية الفقيه، فلم ينشر إلا الجزء الذي يتوافق مع مصالحه، عبر مؤسساته السياسية – الاستخبارية مثل "مركز دراسة الوثائق التاريخية ومؤسسة الدراسات والبحوث السياسية". وبهذه الطريقة، يمضي النظام عمليًا في مشروع تزوير التاريخ.

إن السعي للكشف عن الحقائق التاريخية لإيران، ولا سيما في المرحلة التي تلت الثورة الدستورية، وفضح أكاذيب وتحريفات الشاه والملالي، يعد جزءًا من النضال لإرساء الحرية وسيادة الشعب وتحقيق النصر للثورة الديمقراطية الجديدة.

الفصل ١

أحكم!

في طهران، فجر ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش)، وقبل أن تشرق شمس اليوم الثالث من إسفند، فوجئ الحراس والمواطنون المستيقظون باكرًا، في غبش الفجر، بأوراق ملصقة على جدران المدينة. وعندما اقتربوا أكثر، كان عنوان ما كتب على تلك الأوراق مثيرًا للدهشة لكل من قرأه: "أحكم!"

تحت عنوان "أحكم!" كانت هناك تسع مواد مطبوعة، وفي أسفل الصفحة، في موضع التوقيع، ظهر اسم لم يكن مألوفًا للناس: "رئيس فرقة القوزاق لجلالة الشاه الإمبراطوري والقائد العام للقوات – رضا"

وهكذا تم انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش)، وقدم قائده نفسه إلى الشعب الإيراني ببيانه المعنون "أحكم!"

أحكم!

المادة الأولى – يجب على جميع سكان مدينة طهران أن يلتزموا الصمت ويطيعوا أوامر الأحكام العرفية.

المادة الثانية – تفرض الأحكام العرفية في المدينة، ولا يجوز بعد الساعة الثامنة مساءً لأي شخص غير العسكريين وشرطة النظام العام أن يتجول في الشوارع.

أول بيان أصدره رضاخان بعد وقوع الانقلاب في ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش)

المادة الثالثة – كل من يشتبه فيه من قبل القوات العسكرية أو الشرطة بتهديد الأمن والنظام سيعتقل فورًا ويعاقب بشدة.

المادة الرابعة – توقف جميع "الصحف" والمطبوعات كليًا إلى حين تشكيل الحكومة، ولا يجوز إصدارها إلا بإذن لاحق.

المادة الخامسة – تحظر الاجتماعات في المنازل والأماكن المختلفة كليًا، وإذا تجمع أكثر من ثلاثة أشخاص في الشوارع، فسيفرقون بالقوة.

المادة السادسة – يجب إغلاق جميع محلات بيع الخمور والمشروبات الروحية والمسرح والسينما ومحلات التصوير ونوادي القمار، وكل من يرى سكرانًا سيحال إلى محكمة عسكرية.

المادة السابعة – حتى تشكيل الحكومة، تغلق جميع الدوائر الحكومية باستثناء دائرة التموين، كما تخضع دوائر البريد والهاتف والبرق لهذا القرار.

المادة الثامنة – كل من يخالف المواد السابقة سيحال إلى المحكمة العسكرية ويعاقب بأشد العقوبات.

المادة التاسعة – يعين كاظم خان [٦] قائدًا لشرطة المدينة ومكلفًا بتنفيذ المواد أعلاه.

رئيس فرقة القوزاق لجلالة الشاه الإمبراطوري والقائد العام للقوات – رضا.

مطبعة طهران.

[٦] العقيد كاظم خان سياح، من ضباط الدرك الذين كانوا من أقرب المتعاونين مع رضاخان وقت الانقلاب.

عنوان "أحكم!" الذي تصدر البيان، يعكس عقدة نفسية لقوزاق يريد أن يتحرر من ماضيه المليء بالذل والمهانة، من تربية خيول السفارة البريطانية إلى طاعة الضباط الأجانب في ثكنات القوزاق.

أما بقية البيان – الذي يجمع في صياغته بين الجهل والتسلط – فكان بمثابة بيان نهاية الثورة الدستورية وبداية عهد مظلم أطلق على نفسه زورًا اسم "إيران الحديثة"، لكنه منذ لحظته الأولى بني على أعتى أساليب الاستبداد: سكان طهران صامتون، الأحكام العرفية سارية، التنقل ممنوع، الاعتقالات الفورية دون أي حكم، العقوبات القاسية بلا محاكمة، الصحف موقوفة تمامًا، التجمعات فوق ثلاثة أشخاص ممنوعة، وتعيين القوزاق القتلة تحت مسمى "انتخاب".

كان تعليق هذا البيان على الجدران مثيرًا للاشمئزاز. فقد كتب الناس على هامش عنوان "أحكم!" في بعض الشوارع بقلم الرصاص: "أنت لا تملك أن تأمر!" وكتب ملك الشعراء بهار أن هذا البيان "نظرًا لعنوانه السيئ أزيل بسرعة." [٧]

وبحسب خطة منظمة، بدأت حملة الاعتقالات. خرج رجال الأمن (التحريات) برفقة فرق من القوزاق النظاميين. كل فرقة كانت مكلفة باعتقال أحد رجال الدولة؛ يدخلون بيته، يفتشون متاعه إن كان من الأعيان، يختمون أمواله، ثم يأخذونه أسيرًا. يقول بهار:

"كل من كان يعتد بشأنه وقع في الأسر ذلك اليوم، إلا من كان يرجى منه فكر ما... في غضون أسبوع اعتقل نحو ثمانين شخصًا من مختلف الطبقات

[٧] بهار، محمد تقي (ملك الشعراء)، "تاريخ مختصر الأحزاب السياسية في إيران، سقوط القاجارية"، ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش)، ص١٢٢.

والمهن... كما استولى القوزاق ليلًا على مكاتب البرق والهاتف كما فعلوا بدائرة الشرطة..." [٨]

وتذكر مصادر أخرى سجلت تفاصيل انقلاب ٢٢ فبراير (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) أن عدد المعتقلين خلال شهر واحد بلغ مئتي شخص. [٩]

فرصة نادرة ضاعت

كان يوم ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) والانقلاب الاستعماري في ذلك اليوم من أكثر اللحظات المشؤومة في تاريخ القرن الماضي. تلك اللحظة التي هزمت فيها الثورة الدستورية أمام استبداد وحشي.

واليوم، بعد مرور أكثر من قرن، نتنهد بأسف وحسرة لما ضاع من فرصة ثمينة من أيدي الشعب الإيراني.

ففي ذلك اليوم كانت الطبقة السياسية الحاكمة مشلولة تمامًا، والعاصمة تعيش فراغًا في السلطة، والاستعمار البريطاني كان قد مُني بهزيمة قاسية أمام الشعب الإيراني، وجيوشه كانت تبحث في هلع عن طريق للانسحاب من البلاد، في حين كانت الحركات الوطنية والتقدمية في الشمال والشرق والجنوب تتوسع بقوة. وكان بالإمكان أن يستولي بديل شعبي على السلطة المركزية، لكن بريطانيا تحركت بسرعة خارقة لتغتنم الفرصة، وتفرض عبر الانقلاب بديلها المنشود على مصير الشعب الإيراني.

[٨] نفس المصدر، ص١٢١.

[٩] غني، سيروس، "صعود رضاخان، سقوط القاجار ودور بريطانيا"، ص٢٠٢، نقلًا عن ويلبر، المصدر السابق، ص ٤٤.

أ – الوضع السياسي والاقتصادي قبل الانقلاب

لم يكن قد مر شهران على تولي أحمد شاه العرش حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى. وكانت إيران، سياسيًا واقتصاديًا، في غاية الضعف. كانت الدولة مدينة بأكثر من سبعة ملايين ليرة، وكان دفع فوائد القروض الأجنبية يبتلع ثلث دخلها السنوي. وكانت بريطانيا وروسيا أكبر دائنيها.

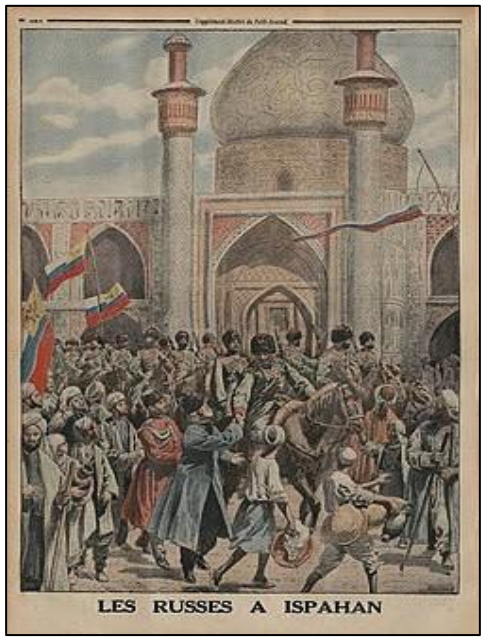

صورة من الأسبوعية الفرنسية "لوبتي جورنال" (Le Petit Journal)
بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩١٦

وخلال الحرب العالمية الأولى، احتلت القوات البريطانية والروسية والعثمانية إيران. ففي مطلع ١٩١٧ (١٢٩٥ ه.ش) كانت الأراضي الشمالية حتى أصفهان تحت الاحتلال الروسي، والأتراك استولوا على المناطق الغربية حتى همدان، أما الجيش البريطاني فكان يسيطر على الجنوب.

وبعد الثورة البلشفية في روسيا، انسحبت القوات الروسية من الأراضي الإيرانية في مارس ١٩١٨ (إسفند ١٢٩٦ ه.ش). ولكن البريطانيين، بذريعة مواجهة الجيوش التركية والألمانية، احتلوا في مايو ١٩١٨ (أرديبهشت ١٢٩٧ ه.ش) القسم الغربي من أذربيجان الإيرانية وتبريز، واستعدوا لاحتلال كامل إيران، ثم

تقدموا من همدان وقزوين ورشت نحو الشمال. وبمنتصف ١٩١٨ (١٢٩٧ ه.ش)، كانت أراضي إيران كلها تحت رقابة البريطانيين.

ومع أن الحرب العالمية الأولى انتهت في أوروبا عام ١٩١٨ (١٢٩٧ ه.ش)، فإن بريطانيا ظلت تحتفظ في إيران بعشرات الآلاف من الجنود البريطانيين والهنود عام ١٩١٩ (١٢٩٨ ه.ش)، وسعت من خلالهم إلى جعل إيران مستعمرة بريطانية.

ومنذ ١٩١٧ (١٢٩٥ ه.ش) تفشت المجاعة والأوبئة في أنحاء البلاد. فقد تزامنت الاضطرابات الناجمة عن الحرب مع أزمات مثل قلة المحاصيل، وانتشار الكوليرا والتيفوس، والأسوأ من ذلك جائحة الإنفلونزا العالمية. وبين ١٩١٧ و١٩٢١ (١٢٩٥–١٢٩٩ ه.ش) قتل أكثر من مليوني شخص من سكان إيران، أي ربع سكان الريف، بسبب الحرب والمرض والمجاعة. [١٠]

ب – الحركات الوطنية المقاومة للاحتلال

في مواجهة هذا الاحتلال، نهضت حركات متعددة من الإيرانيين الوطنيين والتقدميين، الذين تشربوا في الثورة الدستورية مبادئ الحرية والديمقراطية.

في أذربيجان: في عام ١٩١٧ (١٢٩٦ ه.ش)، أسس شيخ محمد خياباني في تبريز "قوة الديمقراطيين" لمعارضة معاهدة ١٩١٩ الخيانية. وفي ديسمبر من العام نفسه، وبعد فضح خيانة وثوق الدولة وقوام وأعوانهم في تلك المعاهدة وتقسيم إيران، رفع خياباني راية الثورة الدستورية مجددًا في أذربيجان، وامتد نطاق انتفاضته إلى أرومية وخوي وأردبيل وزنجان. وفي أغسطس ١٩٢٠ (مرداد ١٢٩٩ ه.ش) أرسلت الحكومة المركزية جيشًا كبيرًا

[١٠] آبراهاميان، "تاريخ ايران الحديثة"، نقلًا عن ه. بلفور، "الاحداث الأخيرة في فارس" (لندن، ١٩٢٢)، ص ٢٥.

لقمع هذه الحركة، فاستشهد خياباني، وأثارت وفاته حزنًا عميقًا في طهران وجميع أنحاء إيران. وقال ملك الشعراء في رثائه بيتًا تردد في البلاد كلها: "إذا فاض دم خياباني المظلوم، فلتكتس إيران كلها بالكفن الأحمر."

في الجنوب: في بوشهر، انتفض أبطال "تنكستان" و"جاه‌كوتاه". كان رئيس علي دلواري، مناضلًا من أنصار حركة الدستور وزعيم انتفاضة الجنوب في تنكستان وبوشهر خلال الحرب العالمية الأولى. وفي سبتمبر ١٩١٥ (شهريور ١٢٩٤ ه.ش)، استشهد أثناء هجوم ليلي على القوات البريطانية إثر خيانة أحد العملاء. وواصل شيخ حسين جاه‌كوتاهي، أحد رفاق رئيس علي، المقاومة، لكنه هو أيضًا استشهد في يونيو ١٩٢٠ (خرداد ١٢٩٩ ه.ش) في معركة ضد القوات البريطانية قرب بوشهر.

في شيراز: في شيراز، عام ١٩١٥ (١٢٩٤ ه.ش)، تأسست "لجنة الدفاع عن الاستقلال الوطني"، وأعلنت أن الحفاظ على استقلال البلاد يستلزم القتال المسلح. وفي العام نفسه، انتفضت عشائر فارس الرحل ضد البريطانيين، وخلال خمسة أشهر كانت شيراز والمناطق المجاورة تدار ذاتيًا من قبل "اللجنة الديمقراطية".

في كرمان: في سبتمبر ١٩١٥ (شهريور ١٢٩٤ ه.ش)، تمرد فوج الدرك في كرمان على أوامر القيادة في طهران. واستولى رجال الدرك ووحدات منظمة المجاهدين المناضلين في كرمان التابعة لحزب الديمقراطي على فرع "بنك الشاهنشاه" وعلى "دار التلغراف" التابعة للإنجليز في كرمان. وفي يوليو ١٩١٦ (تير ١٢٩٥ ه.ش) احتل الإنجليز كرمان.

في أصفهان: في مطلع عام ١٩١٥ (١٢٩٤ ه.ش)، اندلعت حركة ضد الإنجليز والروس. وقد استولى رجال الدرك على مباني البنوك ودور التلغراف. وكانت أصفهان تدار فعلًا من قبل لجنة من التجار ورجال الدين. وانتهت هذه الحركة بعد دخول الجيش الروسي في مارس ١٩١٦ (إسفند ١٢٩٤ ه.ش).

في شيروان وقوجان: في يونيو ١٩٢٠ (خرداد ١٢٩٩ ه.ش)، قامت انتفاضة ضد الخانات المحليين والمحتلين الإنجليز، لكنها قمعت في سبتمبر ١٩٢٠ (شهريور ١٢٩٩ ه.ش).

أما انتفاضة العقيد (الكولونيل) بسيان فقد وقعت في صيف عام ١٩٢١ (١٣٠٠ ه.ش) في خراسان. كان العقيد بسيان ضابطًا حرًا تقدميًا؛ درس في ألمانيا تخصص الطيران والميكانيك، وتولى رئاسة درك خراسان، الذي كان في ذلك الوقت يحمل توجهًا وطنيًا حرًا. [١١] وفي خريف عام ١٩٢١ (١٣٠٠ ه.ش)، نتيجة الهجوم المتزامن من الخانات في تلك المنطقة مع الحكومة المركزية، قمعت الانتفاضة، واستشهد العقيد بسيان في ذلك الهجوم. وأنشأ عارف قزويني في رثائه أنشودة "من دماء شباب الوطن تفتحت زهور شقائق النعمان، ومن حزن القامات الشامخة انحنت السروات" حدادًا على العقيد.

وامتدت هذه الحركات في شيروان وقوجان ومشهد وغيلان وأذربيجان وبوشهر وكازرون وني‌ريز وآباده وشيراز وأصفهان وكرمان وهمدان وخوزستان. وكذلك في مناطق عشائر البلوش والقشقائيين، وجميعها أظهرت قدرًا كبيرًا من الصمود والمقاومة.

[١١] قال مورغان شوستر إن ضباط الدرك كانوا نخبة الوطنيين الشباب الإيرانيين الذين كانوا حقًا يرغبون في خدمة وطنهم.

ج - حركة الغابة (ميرزا كوجك‌خان)

أهم حركة تحرر وطني في إيران في تلك الفترة كانت حركة الغابة بقيادة "ميرزا كوجك‌خان" (١٨٧٩-١٩٢١ / ١٢٥٩-١٣٠٠ ه.ش).

بدأ حركته منذ أواخر عام ١٩١٤ (١٢٩٣ ه.ش) بمقاتلة المحتلين الروس. وفي السنوات التالية، أغلق الطريق أمام قوات الإنجليز بقيادة دنسترفيل [١٢]. كتب دنسترفيل في مذكراته عن ميرزا كوجك‌خان:

"ميرزا كوجك‌خان الثوري المشهور، رجل مثالي شريف ومنصف... برنامجه يتضمن نفس الأفكار والمبادئ المبتذلة وغير المقبولة، مثل الحرية، المساواة، الأخوة، إيران ملك للإيرانيين، وليبعد الأجانب!" [١٣]

وكان الناس "يعتبرون ميرزا كوجك‌خان في الواقع منقذ إيران، ويؤمنون بأنه سيطرد القوات الأجنبية من البلاد، ويعيد لإيران عظمتها ومجدها الذهبي السابق." [١٤]

وكان رجال الغابة قد أغلقوا طريق عبور قوات دنسترفيل. وكتب هو نفسه أنه "أطلق آخر سهم في جعبته" [١٥]، إذ أرسل أحد الضباط الإنجليز إلى ميرزا حاملًا راية بيضاء وطلب منه "رجاءً" أن يفتح الطريق أمام القوات

---

[١٢] كانت مهمة اللواء ليونل تشارلز دنسترويل هي تقديم المساعدة لقوات الثورة المضادة السوفيتية في القوقاز ومواجهة توسع قوة التحرر في إيران. بعث إلى إيران في يناير ١٩١٨. وقد اشتبك هناك مع حركة الغابة، وفي باكو مع الثوار البلاشفة. كان هدفه على وجه الخصوص أن يمنع القوات العثمانية من الوصول إلى موارد النفط في باكو. لكنه تكبد هزائم متتالية على يد الأتراك والبلاشفة وحركة الغابة. وفي سبتمبر ١٩١٨ انتهت مهمته.

[١٣] "مذكرات الجنرال دنسترويل، قاهر الغابة"، ترجمة حسين أنصاري، ١٩٨٣ (١٣٦٢ ه.ش)، ص ٣٢.

[١٤] نفس المصدر، ص ٤١.

[١٥] نفس المصدر، ص ٢٢٣.

البريطانية. "وقد وعدت من جانبي بأنني إذا وافق... سأعترف رسميًا بحقه في اتباع سياسته الداخلية في إيران."

اللواء دنسترفيل (١٨٦٥-١٩٤٦)، القائد الإنجليزي للقوات المنتشرة في شمال إيران

ووعده بأنه إذا قام رجال الغابة بالانتفاض ضد البلشفيين، فإن بريطانيا ستبذل كل جهودها لتسليم الحكومة إلى جماعة الغابة. كما هدده بأنه إذا رفض ميرزا هذه المقترحات، فستضطر بريطانيا إلى التحالف مع البلشفيين أنفسهم لتدمير أساس حركة الغابة ورجالها. لكن ميرزا لم يجب إلا بكلمات "مبهمة عابرة" [١٦]، دون التزام.

وفي ٤ يونيو ١٩٢٠ (١٤ خرداد ١٢٩٩ ه.ش)، تمكن من تحرير رشت وأنزلي، وأعلن في رشت قيام "جمهورية غيلان"، إلى أن هزمت حركته في النهاية على يد رضاخان القوزاق.

إن هذه الحركات، التي لم تحظ باهتمام كاف في الدراسات والكتابات التاريخية المدافعة عن الطبقة الحاكمة، هي في الواقع براعم وزهور الثورة الدستورية الإيرانية. والحقيقة أنها هزمت الاستعمار البريطاني مرتين: مرة حين أجبرته على إنهاء احتلال إيران، ومرة أخرى حين أسقطت الاتفاقية المعادية لإيران لعام ١٩١٩ (١٢٩٨ ه.ش) التي أبرمها مع رئيس الوزراء الخائن آنذاك – وثوق الدولة.

[١٦] نفس المصدر، ص ٢٢٣.

د - إسقاط معاهدة ١٩١٩

أسقطت الحركة الشعبية الواسعة المناهضة للاستعمار في إيران اتفاقية عام ١٩١٩ (١٢٩٨ ه.ش) التي أبرمتها بريطانيا مع وثوق الدولة، رئيس الوزراء العميل آنذاك، بعد أن أغرته بالرشوة. [١٧]

وبموجب هذه المعاهدة، كانت إيران تفوض بريطانيا بشؤونها المالية والعسكرية والخارجية. وكان إقرارها النهائي يتطلب تصديق البرلمان الإيراني، لكن البرلمان رفض ذلك رفضًا قاطعًا. ومع ذلك، ظنت بريطانيا أن الاتفاقية ستنفذ عاجلًا أو آجلًا، فبدأت بتطبيقها عمليًا.

وفي نوفمبر ١٩١٩ (آبان ١٢٩٨ ه.ش)، وصل الجنرال ويليام ديكسون إلى إيران على رأس بعثة عسكرية مكونة من سبعة أفراد، لتوحيد قوات القوزاق والدرك والوحدات المحلية الصغيرة وتشكيل جيش لإيران. كما وصلت بعثة مالية برئاسة سيدني أرمتاج سميث إلى طهران في أوائل ربيع عام ١٩٢٠ (بهار ١٢٩٩ ه.ش). [١٨]

[١٧] وثوق الدولة و الوزيران المتواطئان نصرت الدوله وصارم الدوله تلقوا إجمالًا ١٣١١٤٧ ليرة و١١ شيلينغ (ما يعادل ٤٠٠ ألف تومان) رشوة من بريطانيا. وفقًا لمذكرة نورمن، وزير المملكة المتحدة في ٢١ نوفمبر ١٩٢٠، من هذا المبلغ حصل وثوق الدولة على ٢٠٠ ألف تومان، وحصل كل من الوزيرين الآخرين على ١٠٠ ألف تومان.

[١٨] غني، سيروس، "صعود رضاخان، سقوط القاجار ودور بريطانيا"، ترجمة حسن كامشاد، ص ٧٧-٧٨.

لوحة زيتية تظهر مشهد فتح طهران في ١٦ يوليو ١٩٠٩ (٢٥ تير ١٢٨٨ ه.ش)، وهي معروضة في متحف سعدآباد بطهران

واجهت هذه المعاهدة معارضة واسعة من الشعب الإيراني، من الحركات التحررية التي أشرنا إليها سابقًا، إلى الشعراء والصحفيين والساسة الوطنيين. وحتى أعضاء البرلمان – الذين كان وثوق الدولة قد اختار معظمهم من بين الموالين لبريطانيا – عارضوا هذه الاتفاقية. وفي النهاية، فقدت بريطانيا الأمل، وخلصت إلى أنه "يجب جلب حكومة جديدة إلى السلطة في إيران وإلغاء الحكومة الحالية تمامًا." وهكذا جاءت الحكومة الجديدة المنبثقة عن انقلاب رضاخان، وأعلنت إلغاء الاتفاقية.

ه - شلل الطبقة الحاكمة في طهران

في طهران، كانت الطبقة السياسية الحاكمة في أقصى حالات الضعف والخمول. وكانت الحكومة في حالة من الوهن الشديد، غير مستقرة، مفلسة، عاجزة. ومن يونيو ١٩١٧ (خرداد ١٢٩٦ ه.ش) حتى يوليو ١٩١٨ (تير ١٢٩٧ ه.ش)، تشكلت وسقطت حكومات علاء السلطنة، عين الدولة، مستوفي الممالك، صمصام السلطنة، ووثوق الدولة واحدة تلو الأخرى. [١٩]

وباستثناء أقلية تقدمية ووطنية مثل مدرس وبعض السياسيين النزهاء نسبيًا، فإن معظم الساسة والوزراء وأعضاء البرلمان كانوا منقسمين بين التبعية لروسيا وبريطانيا. ولم يكن قليلًا عدد السياسيين الذين كانوا يتقاضون رواتب شهرية مدى الحياة من بريطانيا. وكانت عائلات معروفة قد ورثت الولاء لبريطانيا عن أسلافها.

أما أحمد شاه، فبالإضافة إلى كونه قليل الخبرة ومريضًا ويقضي وقتًا طويلًا في أوروبا، لم يكن له سند سياسي. كان يقول: "أشعر وكأني أستند إلى عصًا مكسورة." [٢٠] وبحسب ما ورد في المراسلات بين الوزير المفوض البريطاني في طهران ووزير الخارجية البريطاني، فإن الشاه نفسه كان يتلقى راتبًا شهريًا من بريطانيا.

وكانت الطبقة الحاكمة في ذلك الوقت خائفة بشدة من احتمال هجوم البلشفيين على طهران. وقد زال هذا القلق بعد مفاوضات وزير الخارجية الإيراني مع حكومة الاتحاد السوفييتي وتوقيع معاهدة ١٩٢١ (١٢٩٩ ه.ش)

---

[١٩] بهار، محمد تقي (ملك الشعرا)، "تاريخ مختصر الأحزاب السياسية في إيران، سقوط القاجارية"، ص ٦٠.

[٢٠] هذه الجملة التي سمعها الجنرال آيرون سايد خلال زيارته لأحمد شاه، من "مذكرات وسجلات الجنرال آيرون سايد في إيران"، ترجمة بهروز قزويني، ١٩٨٢ (١٣٦١ ه.ش)، ص ٦٧.

بين إيران وروسيا السوفييتية. لكن الرعب الأكبر ظل قائمًا: هجوم قوات الغابة التي أعلنت الجمهورية في غيلان.

ويرى بعض المؤرخين [٢١] أنه في عام ١٩٢١ (١٢٩٩ ه.ش) كانت في إيران ثلاث قوى موحدة محتملة: ميرزا كوجك‌خان في الغابة، والعقيد بسيان، والثالث رضاخان.

وكانت حركة الغابة تتلوى من جراحها الداخلية، لكنها على الصعيد الوطني كانت مصدر أمل عام. كما كان عامة الناس يأملون أن تفتح طهران من جديد كما في الثورة الدستورية الثانية، وأن تقام جمهورية حرة. وكان الواجب أن ينهض المثقفون والسياسيون التقدميون في طهران لدعم كوجك‌خان، لكن بسبب السذاجة وسوء التقدير لم يحدث ذلك. وعوضًا عن ذلك، اتجهت الطبقة السياسية الحاكمة في طهران، الخائفة من "الثورة"، نحو الفاشية الشاهنشاهية.

و – الانسحاب البريطاني والهزيمة السياسية

بعد فشل مهمة الجنرال دنسترفيل، وعندما عجزت بريطانيا عن فرض اتفاقية ١٩١٩ على الشعب الإيراني، توصلت إلى نتيجة مفادها أن عليها سحب قواتها من إيران بالكامل. وكانت الحكومة البريطانية قد أدركت أن استمرار وجود قواتها في إيران سيزيد من إثارة المعارضة الشعبية وتصاعد الحركات التحررية، وقد يؤدي إلى اندلاع ثورة. [٢٢] وقد خلفت هذه الإخفاقات والخوف من العواقب الأسوأ شرخًا كبيرًا داخل الحكومة البريطانية.

---

[٢١] آفري، بيتر، "تاريخ معاصر إيران من التأسيس الى سقوط سلسة قاجاريه"، ترجمة محمد رفيعي مهرآبادي، ص ٤٠٨.

[٢٢] بعضهم مثل دنيس رايت اعتبروا الدوافع المالية مصدر قرار بريطانيا للخروج من إيران. ويكتب في كتابه "الإنجليز في إيران":

وتظهر الوثائق المنشورة من أرشيف وزارة الخارجية البريطانية أن نورمن [٢٣]، الوزير المفوض البريطاني في طهران، كان في صراع يومي مع اللورد كرزن [٢٤]، وزير الخارجية البريطاني آنذاك. وفي ٢٣ يونيو ١٩٢١ (٢ تير ١٣٠٠ ه.ش)، حين لم تعد حكومة وثوق الدولة المرتشية قادرة على الاستمرار، أرسل الوزير المفوض في يوم واحد تسع برقيات إلى وزير الخارجية.

وكان قرار الحكومة البريطانية أن تسحب قواتها من إيران بحلول ١ أبريل ١٩٢١ (فروردين ١٣٠٠ ه.ش) كحد أقصى، لكنها كانت تريد مغادرة إيران في ظل نظام يلغي تمامًا المشروطية ويؤمن المصالح البريطانية الأساسية. [٢٥]

"في اواخر عام ١٩١٨ كانت مصاريف بريطانيا في إيران ٣٠ مليون ليرة سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، كانت تدفع الحكومة الإيرانية لقواتها، لقوات القوزاق، وللشاه ١٥ ألف تومان شهريًا طالما كان يدعم وزارة وثوقالدولة". ص ١٧١، ترجمة غلامحسين صدري أفشار، ١٩٧٨، ص ١٧١.

[٢٣] هيرمن كاميرون نورمن (١٨٧٢–١٩٥٥) وزير مختار بريطانيا في إيران خلال عامي ١٩٢٠ و١٩٢١.

[٢٤] لورد جورج ناثانيال كرزن (١٨٥٩–١٩٢٥)، بين عامي ١٨٩٨ و١٩٠٥ نائب السلطنه وحاكم عام الهند، وخلال فترة انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ اسفند ١٢٩٩ ه.ش) كان وزير خارجية بريطانيا.

[٢٥] في اتخاذ هذا القرار، زادت تمردات متعددة ضد السياسة الاستعمارية لبريطانيا في مصر وبلاد ما بين النهرين وأيرلندا، بالإضافة إلى حاجة بريطانيا إلى القيام بحملات عسكرية.

ز – الجنرال آيرون سايد والتحضير للانقلاب

في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ (٩ مهر ١٢٩٩ ه.ش)، بعث الجنرال آيرون سايد [٢٦] إلى إيران ليقيم سلطة مركزية تضمن حفظ المصالح البريطانية الجوهرية فيها. قام بتجهيز الظروف اللازمة لانسحاب القوات البريطانية في ربيع ١٩٢١ (ربيع ١٣٠٠ ه.ش) وأعاد تنظيم قوات القوزاق. ولم تدم مهمته سوى أربعة أشهر، لكنها كانت مكثفة، ونتيجتها كانت تصعيد رضاخان إلى رأس قوات القوزاق، وتصميم وتوجيه انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) من خلف الكواليس.

الجنرال آيرون سايد، قائد قوات شمال الجيش البريطاني في إيران خلال الفترة من ٤ أكتوبر ١٩٢٠ حتى ١٧ فبراير ١٩٢١

وكتب اللورد آيرون سايد، ابن الجنرال آيرون سايد الذي نشر مذكرات والده حول مهمته في إيران، يقول:

[٢٦] الجنرال إدموند آيرون سايد (١٨٨٠–١٩٥٩)، تسلم في ٩ اكتوبر ١٩٢٠ قيادة القوات البريطانية في شمال إيران (نوربريفورس: قيادة القوات الشمالية) من العميد هيو بيتمن شامبين. كان أصغر فريق في الجيش البريطاني حتى ذلك الوقت، وقد حصل على رتبة الفروسية في سن ٣٩ عامًا. بعد قيادته قصيرة المدة لقوات شمال إيران، عين رئيسًا لكلية الضباط البريطانية في الفترة ١٩٢٢–١٩٢٦. ارتقى آيرون سايد إلى رتبة مشير، وفي عام ١٩٤٠ أصبح رئيس هيئة أركان الجيش البريطاني.

"كان الجنرال هالدين، القائد العام للقوات البريطانية في بلاد ما بين النهرين، قد منح والدي صلاحيات مطلقة ليتصرف كما يشاء بصفته قائدًا للقوات في شمال إيران." [٢٧]

ح - رعب الحكومة البريطانية من الثورة

استولى الرعب من قدوم ثوار الغابة إلى إيران وقيام ثورة أخرى على الحكومة البريطانية وأحمد شاه والسياسيين في طهران، إلى درجة أن الأطراف المختلفة أخذت بجدية كاملة دراسة جميع تفاصيل إخلاء العاصمة ونقلها إلى أصفهان.

وتظهر وثائق الخارجية البريطانية أن اللورد كرزن أوصى نورمن بأن "يهتم بإجلاء النساء والأطفال وغيرهم من البريطانيين غير الضروريين إلى بغداد مع بداية الربيع... أما موظفو السفارة فعليهم البقاء في طهران ما أمكن... وإذا تبين أن العاصمة غير آمنة، فعليكم الانسحاب إلى أصفهان." [٢٨]

"في ديسمبر ١٩٢٠ (دي ١٢٩٩ ه.ش)، كانت الحكومة البريطانية في يأس تام. فسألت الخبراء عما يجب فعله إزاء تدهور أوضاع إيران. وكتب أحد أوائل المذكرات جي. بي. تشرشل، المستشار الشرقي السابق في السفارة البريطانية بطهران، فتنبأ بأنه بعد انسحاب القوات البريطانية، سيهاجم الجنود البلشفيون وحلفاؤهم الإيرانيون قزوين ثم طهران." [٢٩]

---

[٢٧] "ذكريات وسجلات الجنرال آيرون ساید في إيران"، ترجمة بهروز قزويني، ١٣٦١، ص ١٤ هذا الكتاب ترجمة لجزء من "الطريق العالي إلى القيادة: يوميات الفريق العميد السير إدموند آيرون ساید، ١٩٢٠-١٩٢٢."

[٢٨] نفس المصدر، قسم الوثائق والمراسلات السياسية، ص ١٤٥، نقلًا عن برقية لورد كرزن إلى وزير مختار بريطانيا في طهران، وزارة الخارجية، ٣ يناير ١٩٢١.

[٢٩] نفس المصدر، ص ١٢٨، نقلًا عن مذكرة ج. ب. تشرشل، وزارة الخارجية، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ (١١ دي ١٢٩٩ ه.ش)، طلب اللورد كرزن في برقية من نورمن أن يمنع فرار أحمد شاه قائلًا:

"أبلغوا جلالته... أنه إذا قرر الفرار، فلا يمكنه تحت أي ظرف أن يتوقع منا أدنى دعم. وأنا أوافقكم الرأي في أن المرشحين الآخرين الذين فكرنا في استبداله بهم أسوأ منه. على كل حال، إن كان لا بد من بقاء حكومة في إيران، فالأفضل منع فرار السلطان." [٣٠]

وفي ١٩ يناير ١٩٢١ (٢٩ دي ١٢٩٩ ه.ش)، اجتمع الوزير المفوض البريطاني والجنرال آيرون سايد مع ممثلي أمريكا وبلجيكا وفرنسا وحكومة روسيا القيصرية السابقة. وقيم آيرون سايد الوضع العسكري وشرح خطة إجلاء الأجانب، وقال إن مصادره تعتقد أن القوات البلشفية المتمركزة في غيلان، التي تسمي نفسها "الجيش الوطني الإيراني"، ستتقدم نحو قزوين ثم طهران فور انسحاب قواته... وإنه قبل أو بعد دخول هذه القوات، ستندلع ثورة في طهران. [٣١]

ط - فراغ السلطة وعشية الانقلاب

عشية الانقلاب، لم تكن هناك حكومة فعلية في طهران. لم يكن البرلمان قد انعقد بعد، بريطانيا كانت تعد على عجل انسحابها من إيران، الشاه كان يتوقع سقوطه وقيام جمهورية مكانه، وولي العهد محمد حسن ميرزا أعلن صراحة أنه لا يريد أن يكون خليفة له ولا علاقة له بالعرش. [٣٢]

كانت طهران تعيش فراغًا سياسيًا واضحًا، إلى أن وصل عملاء بريطانيا المختارون يوم ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش). وفي عشية الانقلاب،

---

[٣٠] نفس المصدر، ص ١٩٣، تلغراف لورد كرزن إلى نورمن، وزارة الخارجية، ٦ يناير ١٩٢١.
[٣١] رسالة نورمن إلى لورد كرزن، ١٥ يناير ١٩٢١ (غني، ص ١٥٥).
[٣٢] غني، سيروس، "صعود رضاخان، سقوط القاجار ودور بريطانيا"، ترجمة حسن كامشاد، ص ١٥٣.

اتخذت الحكومة البريطانية تدابير لإخفاء دورها في الحدث. فقد تظاهر نورمن، الوزير المفوض البريطاني في إيران، يوم الانقلاب نفسه بأنه خرج في نزهة خارج طهران، ليظهر أنه لم يكن في السفارة أثناء وقوع الحدث.

وفي ١٤ فبراير ١٩٢١ (٢٥ بهمن ١٢٩٩ ه.ش)، طلب الجنرال هالدين، القائد العام للقوات البريطانية في بلاد ما بين النهرين، في برقية مشفرة من الجنرال آيرون سايد أن يغادر إيران بحلول ٢٠ فبراير ١٩٢١ (١ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) على أبعد تقدير، فقبل ذلك رغم المخاطر التي كادت تودي بحياته، وغادر البلاد. [٣٣]

"أظن أن الناس جميعًا يعتقدون أنني أنا من دبرت الانقلاب. بصراحة؟ ربما كان الأمر كذلك." [٣٤]

هذه واحدة من المذكرات السرية لآيرون سايد التي نشرت بعد ٥١ عامًا.

من كان رضاخان؟

رضاشاه (١٨٧٧ – ١٩٤٤) (١٢٥٦ – ١٣٢٣ ه.ش)، ولد في آلاشت من سوادكوه في محافظة مازندران، في أسرة من عشيرة بالاني. في الخامسة عشرة من عمره سلمه خاله إلى فوج القوزاق الأول بصفة جندي مشاة. وهكذا وجد نفسه منذ صباه في خدمة القوى الأجنبية. بعد فترة قصيرة رقي إلى رتبة عريف، وواصل التدرج في المراتب العسكرية في خدمة جيش القوزاق المأجور.

---

[٣٣] "مذكرات وسجلات الجنرال آيرون سايد في إيران"، ص ٦٥.

[٣٤] "نفس المصدر"، ص ٢٠٢، نقلًا عن أولمان، المجلد ٣، ص ٣٨٨، نقلًا عن يوميات آيرون سايد غير المنشورة.

رضاخان برتبة نقيب في قوة القوزاق، التقطت الصورة أمام السفارة الهولندية عام ١٩٠٦ (١٢٨٥ ه.ش)

هذا القوزاق الواقف إلى جانب حصان (في الصورة أعلاه) هو رضاخان، الذي أصبح لاحقًا "سردار سبه" (قائد الجيش) ثم ملكًا. رضا، الذي كان قد أصبح ملازمًا أول، ترقى بين عامي ١٩٠٢ إلى ١٩٠٥ (١٢٨١ إلى ١٢٨٤ ه.ش) إلى رتبة نقيب. بعد حصوله على هذه الرتبة، صار يدعى إلى السفارات، وكان ُعتبر التقاط صورة إلى جانب خيول السفراء الأوروبيين شرفًا كبيرًا له. ولكن ما سبب هذه الترقيات لذلك القوزاق الذي كان برتبة الملازم الأول؟

إيران تحت حكم خادم خيول

"جريدة أدوكات"، ٦ يناير ١٩٢٦ (١٦ دي ١٣٠٤ ه.ش):
زعيم الانقلاب الذي مهد طريقه إلى العرش الملكي

"نيويورك – رضاخان البهلوي قطع طريق تقدمه من حارس خيول في إسطبلات القوزاق إلى أن أصبح ملك إيران.

رضا، الذي كان سابقًا مسؤولًا عن رعاية الخيول، انضم إلى القوزاق، وفي عام ١٩٢١ (١٢٩٩ ه.ش) قاد انقلابًا أطاح بالحكومة، وخلع الملك القاجاري، واستولى على الحكم بسلطة دكتاتورية.

تشير التقارير الواردة من طهران، عاصمة إيران، إلى أنه في ١٤ ديسمبر ١٩٢٥ (٢٣ آذر ١٣٠٤ ه.ش) جلس رضا على العرش. وفي الوقت نفسه، كان أحمد القاجاري، الملك المخلوع ذو السبعة والعشرين عامًا، يعيش في فرنسا، يتنقل بين باريس والريفييرا، ويعتبر نفسه ما يزال الحاكم الشرعي لبلاده السابقة. قال أحمد قاجار: 'أنا الملك الشرعي والدستوري لإيران، وأنتظر الفرصة لأعود إلى وطني وأخدم شعبي.'

كان رضاخان شابًا قوي البنية ومن أصل بسيط، ابن إيراني عادي، لكنه امتلك قدرات إستراتيجية وإدارية. وبمجرد أن أصبح رئيسًا للوزراء ووزيرًا للحرب، أي الحاكم المطلق، بدأ بإعادة بناء البلاد. في البداية سعى إلى إقامة جمهورية، لكنه فشل بسبب معارضة رجال الدين. ثم عندما أعلن المجلس الوطني في أواخر أكتوبر ١٩٢٥ (مهر ١٣٠٤ ه.ش) انقراض السلالة القاجارية، يقال إن رضا قرر على الفور اعتلاء العرش.

وحد القبائل المتمردة وشكل جيشًا قوامه أربعون ألف جندي، كانوا يتقاضون رواتب ويتلقون طعامًا وملابس لضمان ولائهم. ويقال إن شجاعة رضا الشخصية لعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على انضباط قواته. عندما انتفضت قبيلة في خراسان عام ١٩٢١ (١٢٩٩ ه.ش)، ذهب رضا بنفسه إلى معسكر المتمردين، وقتل قائدهم، وسحق الانتفاضة.

وكان البرلمان الإيراني، المعروف بمجلس الشورى الوطني، تحت سيطرته، لينفذ إرادته ضمن نظام يسمى دستوريًا. ويعتقد أن المجلس نفسه هو الذي صادق على توليه العرش."

THE ADVOCATE

HAPPENINGS OF CURRENT WEEK

Bits of Best News Items From Everywhere.

PUT IN CONCISE FORM

STATE NEWS IN BRIEF.

Air View of Parachute Creek Canyon in Colorado

Primitive People Almost Extinc

Epidemic Scourges Terra del Fuego Indians.

PERSIA IS RULED BY HORSE GROOM

Hooded Revolt Which Closed Way in Throne.

Gift of France

The "Young Upstart" Returns a Crowne

"Tiger" Writes Book

Must Talk Turk

England Raising Race of Combative Giantesses

An Advance Showing of

Luxurious Fur Trimmings

At Attractively Moderate Prices

For Collars in Coney at each $6.95

For Collars in Opossum at each $12.95

Just Received an Importation of

Velvet Brocade Georgettes

A Rich, High Grade Material for Dresses and Trimmings, at

$9.75 Yd.

Robert Bros.

THE EAST INDIA HAIR GROWER

East India Hair Grower

Price Sent by Mail, 50c; 10c Extra for Postage

S. D. LYONS

Oklahoma City, Okla.

THE REGAL

Quality Cleaning

Pressing and Dyeing

OUR WAY

REGAL CLEANERS, TAILORS AND HATTERS

A SAFE INVESTMENT

WITH GOOD DIVIDENDS

Our First Preferred Shares Pay

Yes 7.2% on Your Money

WHY YOU SHOULD BUY THIS STOCK

1. Our business is firmly established, well managed and permanent.
2. Your savings will be safe.
3. Your income will be regular and dependable.
4. Dividends paid by check first of each month, or quarterly.
5. Exempt from State Personal Property Tax.
6. Dividends exempt from Normal Federal Income Tax.

Investment Department

820 Electric Building

PORTLAND ELECTRIC POWER COMPANY

Printing of Every Description

ADVOCATE PRINTING COMPANY

312 MACLEAY BLDG. BROADWAY 5807

عنوان صحيفة "أدوكات" الأمريكية بتاريخ ٦ يناير ١٩٢٦، ينص على أن
إيران (برسيا) أصبحت تحت حكم حارس الخيول

كان رضاخان في معسكر عين السلطنة، عدو الثورة الدستورية، أثناء حصار تبريز، حيث قاتل إلى جانب القوات الملكية ضد ستارخان والثوار من أنصار حركة الدستور في تبريز، وبسبب مجازره بحق المجاهدين المناضلين من أنصار الحركة، رقي من رتبة ملازم أول إلى رتبة نقيب.

وأثناء احتلال إيران من قبل روسيا القيصرية خلال الحرب العالمية الأولى، خدم تحت إمرة الجنرال الروسي باراتوف، وكان مرتزقًا في جيش غاز تابع للاستعمار، قاتل الوطنيين ومحمد تقي خان بسيان في همدان وهزم أمامهم. وعندما حرر المجاهدون الثوريون طهران من قبضة الاستبداد، كان رضاخان في صف محمد علي شاه، يشغل موقع قائد الرشاشات في جبهة كرج، محاربًا ضد الثوريين في حركة الدستور. [٣٥]

وإسماعيل أميرخيزي، الذي كان ملازمًا لستارخان في معارك تبريز، يكتب في كتابه:

"ليلة ١٣ ذي القعدة كنت في باسمنج، وحين اشتد إطلاق النار من كل جانب واحتدم القتال، كان أحد أسباب تراجع مجاهدي تبريز هو كثافة نيران الرشاشات التابعة للقوزاق، التي كان يقودها النائب الأول، الملازم رضاخان. بعد انتهاء المعركة وتراجع التبريزيين، رقي رضاخان بأمر عين السلطنة إلى رتبة نقيب." [٣٦]

وشارك مباشرة في قمع وقتل مجاهدي حركة الغابة، وكان يفخر بذلك دائمًا. وفي نهاية تلك العمليات، أهدي إليه رأس ميرزا كوجك‌خان.

كما وبالتعاون مع قوام السلطنة، أرسلت فرقة قوزاقية قوامها ألف جندي إلى خراسان، مما أدى إلى قمع وقتل العقيد بسيان. وكان حقده عليه شديدًا إلى

[٣٥] نيازمند، رضا، "رضاشاه من الولادة حتى العرش"، ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش)، ص ١٤٨.
[٣٦] أميرخيزي، إسماعيل، "انتفاضة أذربيجان وستارخان".

درجة أنه عندما كتب مدير صحيفة "ستاره إيران" مقالًا في تمجيد بسيان، استدعاه إلى دار القوزاق، وانهال عليه بالشتائم والضرب، ثم حبسه في الإسطبل. [٣٧]

وبعد إقالة الضابط المتآمر العقيد كلرجه [٣٨]، قائد لواء القوزاق (الذي عينه نظام كيرنسكي بعد سقوط الحكومة القيصرية)، وتعيين قائد موال للنظام القيصري المخلوع، نال رضاخان إعجاب السفارة البريطانية، ومنذ ذلك الحين حظي بعنايتها.

ومن بين المرشحين العديدين لتنفيذ الانقلاب في طهران، اختاره الجنرال آيرون سايد، القائد البريطاني الأعلى في إيران، قائلًا عنه: "هو الروح والجسد الحقيقيان للقوزاق، وأصدق رجل رأيته في حياتي." [٣٩]

وبحسب ما رواه مصدق، قال رضاخان بنفسه في مجلس: "آيرون سايد هو من جاء بي." [٤٠]

وفي فجر ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش)، على رأس ألفي قوزاق، وبدعم سياسي ومالي ولوجستي من بريطانيا، هاجم طهران، واستولى على المراكز السياسية والعسكرية، ووضع نهاية للثورة الدستورية الإيرانية، وافتتح عهد الدكتاتورية السوداء.

---

[٣٧] مكي، حسين، المجلد ١، ص ٤٨٤.

[٣٨] العقيد غيورغي يوسفوفيتش كلرجه، الذي كان من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩١٨ قائدًا لقوة القوزاق. وقد عين في هذا المنصب من قبل كيرنسكي بعد سقوط القيصر.

[٣٩] رايت، دنيس، "الإنجليز في إيران في عهد ملوك القاجار"، ترجمة غلام حسين صدري أفشار، ١٩٧٨ (١٣٥٧ ه.ش)، ص ١٧٢–١٧٣.

[٤٠] كي استوان، حسين، "سياسة التوازن السلبي"، المجلد ١، ص ٣٤.

كان يتمتع بقدرة فائقة على انتهاز الفرص السياسية، حتى وصف بأنه "لم تفت عليه دقيقة اجتماعية ولا لحظة سياسية يمكن استغلالها هو وأصدقاؤه الأذكياء." [٤١]

ومن حيث طبيعته الفردية، لا توجد كلمة أصدق من "البلطجي" لوصفه؛ فالحقيقة القائلة إنه "كان نموذجًا لأرعب الناس في العالم" ليست قول خصومه، بل وردت على لسان ابنه محمد رضاشاه في كتابه "مهمة من أجل وطني." [٤٢]

وكان ذا سلوك غوغائي، لا يتكلم إلا مصحوبًا بأبشع الألفاظ. ذات مرة وجه إهانة بذيئة إلى أبرز رجالات نظامه، علي أكبر داور، حتى لم يتحمل الأخير، فانتحر تلك الليلة بتناول الأفيون. وكان يضرب بيديه كبار المسؤولين في حكومته، بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش. أما مستواه التعليمي فكان مثيرًا للشفقة. وهذه رسالة بخطه حين كان برتبة عميد [فيها أخطاء إملائية شاسعة _مترجم]:

"السيد ح... ياور – يمكن العثور على القوزاق المكلفين في قزوين (الذين يحملون الاسم نفسه) ووضع أختامهم، وإلا فإن مدينة واحدة لا يمكن... بعد

[٤١] بهار، محمد تقي (ملك الشعرا)، "تاريخ مختصر الأحزاب السياسية في إيران، سقوط القاجارية"، ص ٣١١.

[٤٢] بهلوي، محمد رضا، "مهمة من أجل وطني"، ص ٧٠. كذلك:
"في الأساس، كان جميع موظفي الدولة والمسؤولين عن شؤون البلاد، أثناء الحديث، واقعين تحت هيبته إلى درجة جعلتهم يراعون جانب الاحترام والأدب فلا يبقى مجال للحوار بالمعنى الحقيقي للكلمة. أما أنا فكنت غالبًا أوصل إليه آرائي وأفكاري بإشارات واختصار، دون أن يأخذ ذلك طابع النقاش أو الجدال." ص ١٠٩.

الختم وتسليم المال إلى السيد تقي خان، استلموا إيصالًا بذلك. رضا العميد"
[٤٣]

بعض فقرات تقرير آر.إم.بارل في "مذكرات سياسية عن إيران" [٤٤] تقول:

"ولد نحو عام ١٨٧٣ (١٢٥٢ ه.ش)، وأسرته من سواد كوه بمازندران. كان والده إيرانيًا، وأمه من أصل قوقازي. بعد أن انتزع الروس أجزاءً من القوقاز من إيران وفق معاهدة تركمنجاي، لجأ أسلاف والدته إلى إيران. في الخامسة عشرة من عمره التحق بلواء القوزاق كخادم في الإسطبل، وارتقى الرتب العسكرية في هذا اللواء. وبسبب شجاعته وجرأته نال تأييد المدربين الروس في هذا اللواء... لم يكن محبوبًا، لكن الجميع كانوا يخافونه، وهو امتياز كبير في بلد شرقي. رجل خادع وكاذب يرى في الكذب والرياء أدوات مناسبة. يشك في كل من هو أذكى منه. وكل قائد عسكري يظهر نجاحًا يفوق الحد، يعزله فورًا. تصرفاته جعلته بلا شعبية بين مرؤوسيه، فلا يمكنه الاعتماد على ولائهم في الأزمات.

ومنذ عام ١٩٣٠ (١٣٠٩ ه.ش)، أصبح الوصول إلى الملك عبر وزير البلاط أمرًا صعبًا، مما جعله أقل اطلاعًا على الرأي العام. كان جشعًا وطماعًا، يستغل كل وسيلة لكسب المال والأراضي. يتعاطى الأفيون والمشروبات الكحولية، ومنذ توليه العرش ازداد بدانة وانتفاخًا. مرؤوسوه يخشون غضبه، ومع ذلك كان هو أيضًا خائفًا دائمًا. يُقال إنه لا ينام أبدًا دون أن تكون بجواره عدة أسلحة، وأحيانًا يستيقظ مذعورًا فيمسك بأحدها. لا يرحم من يشك في تآمره عليه؛ فمجرد الشك كاف لإدانة الشخص بالسجن المؤبد أو الإعدام... في سن ٦١

[٤٣] بهار، محمد تقي (ملك الشعرا)، "تاريخ مختصر الأحزاب السياسية في إيران، سقوط القاجارية"، ص ١٠٧.

[٤٤] بارل، آر.إم، "سجلات سياسية إيران"، المجلد ١٠، ترجمه أفشار أميري. هذه المجموعة المؤلفة من ١٤ مجلدًا تتضمن المراسلات بين سفارة بريطانيا في طهران والوزارة الخارجية البريطانية.

(١٩٣٨ – ١٣١٧ ه.ش)، كان لا يزال مفعمًا بالطاقة، وقد ازدادت سلطته. أقال تيمورتاش، واعتقل زعيم البختياريين. تدخله الشخصي في جميع أجهزة الدولة مستمر. مشروع الطريق الجديد من وادي جالوس إلى البرز، رغم تكاليفه الباهظة، لم يثمر شيئًا، كما أن إنفاقه الضخم على سكة الحديد الوطنية لا يزال مستمرًا. وجشعه للاستيلاء على الأراضي لم يخمد بعد..."

قوة القوزاق

قائد الانقلاب قدم نفسه رضا رئيس فرقة القوزاق. من هي قوة القوزاق وما كانت خلفياتها وطبيعتها؟

تشكلت قوة القوزاق في عام ١٨٧٧ (١٢٥٦ ه.ش) بناءً على طلب ناصرالدين شاه ووفقًا لعقده مع روسيا القيصرية. وفي عام ١٩٢١ (١٣٠٠ ه.ش) تم حل قوة القوزاق على يد آخر قائد لهذه القوة المرتزقة، أي رضاشاه، وأصبحت قاعدة لتأسيس "الجيش الإيراني الحديث".

كانت "القوزاق"، قبل سقوط النظام القيصري في روسيا، إحدى الوحدات التابعة لقوة القوزاق في روسيا، وكان مركز قيادتها في القوقاز. وكانت ميزانية قوة القوزاق تمول من قبل البنك الروسي للإقراض وتحتسب ضمن قروض الحكومة الإيرانية لروسيا. بعد هزيمة القيصر، وضعت قوة القوزاق في إيران تحت قيادة القوات البريطانية بقيادة الجنرال آيرون سايد.

وبالنظر إلى الأحداث والمحطات الأساسية في تاريخها، كانت قوة القوزاق ذراع الاستعمار والاستبداد لقمع حركة حرية شعب إيران. يقدم كتاب "تاريخ ٥٠ عامًا للقوات البرية في جيش إيران الشاهنشاهي" مع مقدمة من الفريق غلام علي أويسي حول قوة القوزاق، التي قضى رضاشاه كامل فترة خدمته العسكرية فيها، شرحًا توضيحيًا:

"عام ١٨٧٩ (١٢٩٦ ه.ق) وبطلب ناصرالدين شاه، دخلت القوزاق الروس إلى طهران لتشكيل قوة قوزاق... (هذه القوة) كانت ترسل تقاريرها إلى هيئة قيادة قوات القوزاق الروسية في القوقاز، وكانت أيضًا تتلقى أوامر إدارة دار القوزاق في إيران بنفس الطريق!... وكانت هذه القوة بالذات هي التي خنقت نداء الحرية في فم آلاف الإيرانيين الأحرار أثناء ثورة الدستور، وعدد كبير من الناس الشرفاء والعزل قتلوا لمجرد ولائهم للوطن... وكان التدريب والتعليمات (قوة القوزاق) باللغة الروسية. وكان الأمر العسكري للجيش الإيراني كله يوقعه ضابط روسي في دار القوزاق! ويتم إبلاغه دون حاجة لإبداء الرأي أو تأكيد المسؤولين الإيرانيين!" [٤٥]

عبد الله أمير طهماسبي، الذي كان من أقرب أمراء الجيش إلى رضاشاه، لم يستطع إخفاء كراهية قوة القوزاق في كتابه المتملق حول كيفية استحواذه على السلطة. ويكتب:

"في زاوية دار القوزاق: كانت هذه أيضًا تنظيمات غريبة. الآن لا نريد في الحقيقة أن نحكم على هذه القوة أو على أسرار دار القوزاق وبلاط القاجاريين والعلاقة بينهم. كل ما كان، كان أحد أهم أسباب بؤس الأمة الإيرانية، حيث جهزت تحت إشراف الأجانب بكل معنى ضد حقوق الأمة، وقصة لياخوف في الماضي وفظائع الحرب العالمية الأوروبية وعمليات هذه القوة في قلب إيران غير المنحاز، واحدة من الأحداث التي لن تنساها الأمة الإيرانية أبدًا." [٤٦]

[٤٥] اللواء محمد كاظمي والعقيد منوتشهر ألبرز، "تاريخ ٥٠ عامًا للقوات البرية في جيش إيران الشاهنشاهي"، طبع ١٩٧٦، ص ٣٠ وما بعدها.

[٤٦] أمير طهماسبي، عبدالله، "تاريخ الإمبراطورية الشاهنشاهية لجلالة الملك رضاشاه بهلوي، أو أسباب ونتيجة الحركة الوطنية العامة في شهر آب ١٩٢٦ (١٣٠٥ ه.ش)"، مطبعة مجلس، ص ٢٥.

وتظهر آثار مواطئ أقدام القوزاق الدامية في العديد من صفحات التاريخ المعاصر لإيران: في واقعة بدء الاستبداد الصغير، أطلقت القوزاق، بأمر من الكولونيل لياخوف الروسي، النار على البرلمان الدستوري الأول. في حصار تبريز، شاركت قوة القوزاق بنشاط وسعت لقمع الثوار المطالبين بالدستور في هذه المدينة. يكتب مؤلف "تاريخ الدستور" عن تفاصيل حصار تبريز – معقل الثورة الدستورية – بواسطة قوات محمد علي شاه:

"الأسلحة والذخائر التي طلبها مظفرالدين شاه قبل أربع سنوات في آخر رحلة له إلى أوروبا من مصانع فرنسا وصلت الآن إلى طهران، وأرسلها محمد علي ميرزا إلى القوات في شمال تبريز... من جهة وحدات القوزاق، كانت لديهم عدة رشاشات (من طراز 'شصت تير' باللغة الفارسية) تم شراؤها أيضًا من فرنسا، ويبدو أن هذه كانت المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا الرشاش في إيران. ومن الأمور المدهشة أن قائد هذه الرشاشات كان رضاخان سواد كوهي، الذي أصبح لاحقًا ملكًا لإيران وأسس عائلة بهلوي." [٤٧]

وفي معارك فتح طهران بيد ثوار حركة الدستور، دافعت القوزاق عن الاستبداد وارتكبت مذابح ضد الثوار في جبهة كرج. يكتب مؤلف كتاب "رضاشاه من الولادة حتى العرش":

"اجتمع قادة الوطنيين، وقادة الجيش، وسردار أسعد حول يوم احتلال طهران للتشاور... وتم الاتفاق على أن يقوم نخبة الجنود تحت قيادة يبروم خان بالسيطرة على كرج. على الرغم من أنه لم يذكر في التواريخ وجود

[٤٧] أحمد كسروي، "تاريخ المشروطة في إيران"، المجلد ١، دار النشر أميركبير، ١٩٨٤ (١٣٦٣ ه.ش)، ص ٨٢٤-٨٢٥.

رضاخان بين القوزاق في جبهة كرج، إلا أن الأدلة تشير إلى أن قائد الرشاش الذي كان يقاتل في جبهة كرج كان رضاخان، الذي عاد لتوه من تبريز." [٤٨]

وفي الحرب العالمية الأولى، عندما كان الوطنيون الإيرانيون يقاومون القوى الأجنبية المعتدية، كانت قوة القوزاق في خدمة الأجانب:

"في ١٩ نوفمبر ١٩١٥ (٢٨ آبان ١٢٩٤ ه.ش) [٤٩] الرائد (ياور) محمد تقي خان بسيان، الذي انضم طوعًا مع عدد من ضباط الجندرمة إلى جيش لجنة الدفاع الوطني المرتبط بالمهاجرين، هاجم بقوة صغيرة من الجندرمة والمجاهدين المتطوعين إلى مقر قوة القوزاق الحكومية في تل مصلا في همدان...

كانت خطة محمد تقي خان هي الهجوم الليلي على القوزاق في مصلا. بما أن الهزيمة كانت مستحيلة خلال النهار بسبب سيطرة القوزاق، نفذ محمد تقي خان هجومًا ليليًا حين كان القوزاق نائمين، وفوجئ القوزاق الذين كان عددهم ثلاثمئة، واضطر البعض للانضمام إلى الجندرمة، وهرب البعض الآخر، وبهذا سقطت همدان بيد الوطنيين (حكومة المهاجرين) المدعومين من ألمانيا. وبعد سقوط همدان، هرب القنصلون الروسي والبريطاني إلى قزوين، واحتل بنك بريطانيا بيد الوطنيين. في هذه الحرب، هزم رضاخان... وكان يعتبر هزيمة مصلا بسبب قصور الضباط الروس. وبعد الهزيمة، جمع العقيد رضاخان، بعد جهد كبير، ما تبقى من القوزاق تحت قيادته وتوجه إلى قزوين لأخذ تعليمات من سادته." [٥٠]

---

[٤٨] رضا نيازمند، "رضاشاه من الولادة حتى العرش"، ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش)، ص ١٤٨.
[٤٩] ١٢ محرم ١٩١٥ (١٣٣٤ ه.ق).
[٥٠] نفس المصدر، ص ٢٠٠-٢٠١.

العقيد محمد تقي خان بسيان ١٨٩١ – ١٩٢١ (١٢٧٠ –١٣٠٠ ه.ش)

الطبيعة السياسية للانقلاب

كان اقتحام قوة القوزاق بقيادة رضاخان واحتلال طهران بمثابة انقلاب، ومن الناحية السياسية خطة بريطانية. وتظهر الوثائق من مذكرات القادة والمسؤولين البريطانيين أن الخطط والقرارات التالية اتخذت بالتأكيد من قبل بريطانيا:

أ – دفع رضاخان للمؤامرة والانقلاب ضد العقيد كلرجه، القائد المعين من قبل الحكومة الروسية الجديدة واستبداله بقائد موال للقيصر.

ب – ترقية رضاخان من رتبة عقيد إلى عميد.

ج – تعيين رضاخان قائدًا لقوة القوزاق.

د – تقديم خطة وأوامر الانقلاب لرضاخان من أعلى المسؤولين البريطانيين في إيران.

ه – توفير المال والملابس والإمدادات اللازمة لقوة القوزاق لمهاجمة طهران.

و – إعطاء أوامر واضحة لقمع حركة الغابة لرضاخان.

ز – محادثة الجنرال آيرون سايد مع أحمد شاه لجذب دعمه لرضاخان.

ومع ذلك، هناك من ينكر أو يتجاهل الطابع البريطاني لهذا الانقلاب، في محاولة لتصوير حملة رضاخان على أنها مبادرة مستقلة منه. هؤلاء يتجاهلون الحقيقة التاريخية القائلة بأن بريطانيا، من أجل قمع الحركة الثورية والتحررية في إيران وتفكيك الحركة الدستورية، كانت بحاجة إلى انقلاب سياسي لمواجهة النفوذ البلشفي المتزايد، وذلك بسبب مخاوفها وضغوطات الانسحاب من إيران.

رضاخان يظهر بين مجموعة من الضباط الروس والقوزاق الإيرانيين

إن تجاهل هذه الحقائق أو التشكيك المتعمد في الوثائق الموثوقة ينبعان من أهداف سياسية معينة، ويهدفان إلى الحفاظ على الوضع القائم ومقاومة تحول المجتمع نحو ثورة ديمقراطية جديدة. ومع ذلك، فإن الوثائق العديدة والموثوقة التي تم جمعها وتحليلها في كتب تاريخ تلك الفترة، لا تترك مجالًا للشك في هذا الصدد.

ولا تترك الوثائق العديدة الموثوقة التي جمعت في كتب التاريخ مجالًا للشك:

"آيرون سايد عندما زار معسكر القوزاق في نوفمبر ١٩٢٠، أشار إلى أنه لا يرغب في استبدال الضباط الروس بالضباط البريطانيين. وأجرى تحقيقات عن الضباط الإيرانيين وكتب في دفتر مذكراته في مساء ذلك اليوم: 'رضاخان قائد أترياد تبريز بلا شك أحد أفضل الضباط. يعرفه سميث كرئيس حقيقي يعمل تحت إشراف القائد السياسي المرسل من طهران.' وفي ١٤ يناير عندما زار آيرون سايد القوزاق مرة أخرى، كتب: 'زرت القوزاق الإيرانيين ونظرت إلى وضعهم... القائد الحالي [شخص] بلا فائدة. الروح والجسد الحقيقيان لهذه المجموعة هو العقيد رضاخان، الرجل الذي كنت أبحث عنه كثيرًا.'" [٥١]

"ورأى آيرون سايد، مع وضع فوضى البلاد واحتمال انهيار النظام والقانون، أن الخطر يكمن في تمرد القوزاق على ضباطهم، والتقدم إلى طهران وإحداث ثورة. وخلص إلى أن الطريق الأكثر أمانًا هو تعيين القائد الفعلي للقوزاق طالما لا تزال القوات البريطانية تدير الأمور." [٥٢]

---

[٥١] رايت، دنيس، "الإنجليز في إيران في عهد ملوك القاجار"، ترجمة غلام حسين صدري أفشار، ١٩٧٨، ص ١٧٢.

[٥٢] نفس المصدر، ص ١٧٢.

وزار آيرون سايد رضاخان مرة أخرى في ٣١ يناير مع سميث، لكنه لم يكتب شيئًا عن محادثاتهما. اللقاء الأخير كان في ١٢ فبراير [٢٣ بهمن ١٢٩٩ ه.ش، قبل عشرة أيام من الانقلاب]، وكتب آيرون سايد:

"تفاوضت مع رضاخان ووضعته رأس القوزاق الإيرانيين. إنه رجل، وأصدق رجل رأيته على الإطلاق. قلت له أنني أنوي تدريجيًا السماح له بالخروج من إشرافي، وعندما تغادر قوات منجيل، يجب أن تذهب مع سميث إلى متمردي رشت. أجرينا محادثة مفصلة بحضور سميث... وعندما أردت أن أتركه يذهب، وضحت له أمرين:

١- يجب ألا يحاول أي شيء ضدي من الخلف. هذا سيؤدي إلى هلاكه ولن ينفع أحدًا سوى الثوار.

٢- لا يجوز في أي حال عزله للملك. وعدني رضاشاه ببعض من المجاملة اللفظية وتصافحنا." [٥٣]

وفي ١٥ فبراير، ذهب آيرون سايد إلى طهران لإبلاغ الوزير البريطاني بمحادثاته مع رضاخان وتقديم التعليمات اللازمة. وخاف نورمن عند سماعه خبر تعيين رضاخان قائدًا عسكريًا للانقلاب. وكتب آيرون سايد:

"في الوضع الحالي لإيران، الانقلاب أفضل من أي حل آخر. أخذت حرية نورمن المسكين منه. وعندما نقلت له تفاصيل وعدي مع رضاخان، أصبح مذهولًا وقال إن هذا الرجل سيخلع الملك من العرش عند دخوله طهران. قلت له هذا غير صحيح وأنا أؤمن بكلام رضا."

ووافق آيرون سايد بعد سماع حجج نورمن على ألا يكون رضاخان القائد الوحيد، بل يجب أن يكون هناك قائد سياسي أيضًا كرئيس للوزراء، وقال إنه

[٥٣] "مذكرات وسجلات الجنرال آيرون سايد في إيران"، ص ٦١.

بما أنه يجب أن يذهب فورًا إلى بغداد ولن يعود، يترك اختيار القائد السياسي لنورمن. [٥٤]

"آيرون سايد، الذي كان الآن في بغداد، كتب في دفتر ملاحظاته بعد سماع خبر الانقلاب في ٢٢ فبراير: نفذ رضاخان انقلابًا في طهران، لكنه ظل مواليًا للملك حسب وعده لي... أرغب أن يعتقد الجميع أنني مخطط الانقلاب. أظن أنني الوحيد الذي طرحته." ويُذكر أيضًا عن سميث [٥٥] أنه قال لصديقه: "تم تنظيم انقلاب القوزاق في طهران بموافقة السفارة البريطانية في طهران." [٥٦]

ويظهر كتاب "صعود رضاخان، سقوط القاجار ودور بريطانيا" من تأليف سيروس غني، الذي استند إلى برقيات في "إدارة الأرشيف العام" بلندن وأرشيف الولايات المتحدة في واشنطن وميريلند، أدلة مهمة:

"في عام ١٩١٩ (١٢٩٨ ه.ش) بدأ تدريجيًا يلفت انتباه الضباط البريطانيين الكبار – سواء أولئك الذين وظفهم وثوق الدولة أو الذين أرسلتهم وزارة الحرب [البريطاني] ضمن مجموعة المستشارين مباشرة – ويبدو أنه في هذه المرحلة جذب اهتمام الجنرال ديكسن إلى رضاخان، وسرعان ما أصبح لديه رأي جيد عنه." [٥٧]

---

[٥٤] نيازمند، رضا، "رضاشاه من الولادة حتى العرش" ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش)، ص ٤٢٢-٤٢٣.

[٥٥] عقيد ثانٍ هنري سميث، مسؤول الإشراف على إدارة الشؤون المالية لدار القوزاق أثناء إعادة تنظيمها.

[٥٦] رايت، دنيس، "الإنجليز في إيران في عهد ملوك القاجار"، ترجمة غلام حسين صدري أفشار، ١٩٧٨ (١٣٥٧ ه.ش)، ص ١٧٤.

[٥٧] مذكرات حسن أرفع، ص ٩١.

وخلال هذه الفترة أعرب آخرون عن آراء إيجابية حول رضاخان، ووصفه أحدهم بأنه "جندي من الدرجة الأولى، وسيم ومتزن، يدرك الأمور بسرعة." كما أن عداءه لضباط القوزاق الروس كان يعجب البريطانيين.

أما من قدم رضاخان لأول مرة إلى آيرون سايد، فهناك روايات متضاربة وادعاءات أنانية وأحيانًا مضحكة. الرواية الأولى والأكثر مصداقية في مذكرات آيرون سايد، تقول صراحة إن العقيد سميث قدم رضاخان له أولًا. ومن الأدلة الموثوقة يتضح أن الجنرال البريطاني الشجاع رأى في رضاخان شجاعة وإرادة وحبًا للوطن، فاختاره... وتبدو الروايات التالية الأكثر مصداقية." [٥٨]

ووفقًا لشهادات الشهود الإيرانيين، مرتضى يزدان بناه: [٥٩]

"في عام ١٩١٥ (رضاخان) أصبح رئيس فوجي، وكنت أنا نائب وقائد، وكان هو العميد... كان ستاروسلسكي رئيس دار القوزاق، وكان ينوي إذلال رضاخان. وكان رضاخان عدوه. أرادت البعثة البريطانية القضاء على القوزاق وتشكيل قوات مختلفة، وكان مشغولًا بالدراسة. في حكومة وثوق الدولة، تعرف رضاخان على تلك اللجنة بمساعدة نصرت الدولة، وأخبر رئيس البعثة البريطانية [الجنرال ديكسن] أنه ليس لدي أي مشكلة مع دار القوزاق والروس، وأنا مستعد وما شابه ذلك. وعاد رضاخان إلى غيلان [لمهاجمة كوجك‌خان]. وفي النهاية جئنا إلى طهران. في مسافة ستة عشر فرسخًا من قزوين التي كانت ملك أحمد شاه، أقمنا هناك. يومًا أرسل برقية وأعطاها لجندي وقال له: اذهب وأرسل البرقية إلى قزوين... في يوم كنا على

[٥٨] غني، سيروس، "صعود رضاخان، سقوط القاجار ودور بريطانيا"، ترجمة حسن كامشاد، ص ١٨٩-١٩٠.

[٥٩] مرتضى يزدان بناه (١٨٨٣-١٩٧٠ / ١٢٦٢-١٣٤٩ ه.ش)، من أمراء جيش رضاشاه ووزير الحرب في عهد بهلوي الثاني.

المرتفعات متجهين إلى قزوين، جاء أحد من بعيد وقال يبدو أنه الجندي. وصل أخيرًا، أعطاه البرقية وقرأها. فجأة بدأ رضاشاه بالرقص والدوران حول نفسه والصفق بيديه وقال: لقد انحلت الأمور. وتبين أنه أرسل البرقية وأخبر أنه جاهز وحان الوقت...

[وبعد عدة أيام قدمني] لسيد ضياء... وقال: سعادة سيد ضياء، رئيس وزراء إيران. سأل سيد ضياء رضاخان: ما الذي تحتاجه؟ قال أولًا الملابس. قال: ستصل قريبًا. قال: وماذا بعد؟ قال رواتب ثلاثة أشهر للعناصر والمسؤولين لم تصل، قال: المال سيصل اليوم أيضًا. وصلت الملابس، كانت الأحذية بريطانية، ووصلت أيضًا حقائب النقود. حصل الجميع على أموالهم." [٦٠]

ومصدر موثوق آخر هو ما سمعه وشاهده محمد تقي بهار (ملك الشعراء). كان من السياسيين والصحفيين في تلك الفترة، وكان حاضرًا مباشرة أثناء انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) في طهران، وشاهد أحداث الانقلاب مباشرة. كما كان لديه صداقة وعلاقة وثيقة مع وزراء ورؤساء وزراء تلك السنوات، ومن بينهم سيد ضياء، رئيس وزراء الانقلاب، وتحدث معه في تلك الأيام:

"وتذمرت سيد ضياء الدين لماذا لم تخبرني مسبقًا بخطتك [لانقلاب ٣ إسفند]، فأجابني وحلف أنه حتى اللحظة التي تحركت فيها نحو قزوين، لم يكن لديه علم بهذه الخطة. ميستر سمارت، مستشار السفارة البريطانية، تحدث معي يومًا عن سوء أوضاع طهران وكيفية الحكومة التي يجب أن تقام

[٦٠] غني، سيروس، "صعود رضاخان، سقوط القاجار ودور بريطانيا"، ترجمة حسن كامشاد، ص ١٩١-١٩٢.

في إيران، ويبدو أن باقي موظفي السفارة تحدثوا مع سيد ضياء عن أمور مشابهة، لكنهم لم يشاركوه الخطة." [٦١]

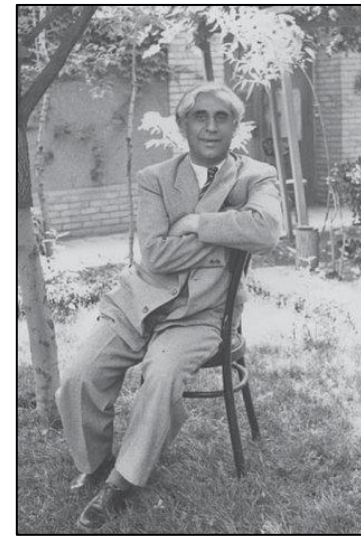

سيد ضياء الدين طباطبائي، رئيس وزراء الانقلاب، تعود صورته إلى عام ١٩٥٠ (١٣٢٩ ه.ش)

"ووفقًا لتقرير ساعي برقية معسكر القوزاق في منجيل، سرد القائد ستاروسلسكي الروسي، عند الشكوى من دسائس البريطانيين ضده، أن: كل ليلة بعد تناول العشاء واستراحة المعسكر، كان هذا المسؤول يركب إلى معسكر البريطانيين ويظل هناك حتى الفجر ومنتصف الليل..."

وفي النهاية، يخلص إلى: "هكذا كانت خطة مؤامرة سياسية كبيرة، وأصبحت العاصمة بالقوة الموجودة فيها تحت سيطرة جماعة غدارة." [٦٢]

ونموذج من الأحكام والاستنتاجات التي تنكر دور بريطانيا في انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) وقيام رضاخان، نجده في كتابة دنيس رايت:

"في الحقيقة لا يوجد دليل يثبت أن الحكومة كان لها دور مع السفارة البريطانية في تصميم انقلاب رضاخان... من المحتمل جدًا أن آيرون ساید، كما فعل مع الضباط الروس، قام بهذا العمل بمبادرة شخصية. كان خائفًا

[٦١] نفس المصدر، ص ١٢٥-١٢٦.

[٦٢] بهار، محمد تقي (ملك الشعرا)، "تاريخ مختصر الأحزاب السياسية في إيران، سقوط القاجارية"، ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش)، ص ١٠١.

بشدة من خروج نوربريفورس، وكان يعتقد أن الديكتاتورية العسكرية القوية وحدها يمكن أن تنقذ إيران من الثورة البلشفية." [٦٣]

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المؤلف المذكور الأدلة والمستندات القطعية حول تصميم وقيادة الانقلاب من قبل أعلى المناصب السياسية والعسكرية البريطانية في إيران، إلا أنه في استنتاجه النهائي انزلق إلى حكم غير سياسي وغير تاريخي.

وغير السياسي بمعنى أنه نسب واقعة الانقلاب إلى عوامل مثل المبادرة الشخصية لضابط معين، بينما هذه الواقعة في جوهرها، هي تبادل للسلطة السياسية، وهذه التغيرات المهمة، بلا استثناء، دائمًا ما تكون نتاج إرادة السلطة الحاكمة أو نتيجة تغير التوازن السياسي.

وإذا لم يكن هذا الانقلاب متوافقًا مع المصالح الأساسية لبريطانيا وإرادة حكومتها، فإن الحكومة المذكورة كانت بعد الانقلاب ستعدل مسار الأحداث لصالحها. علاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار قائد قوات شمال إيران، الذي كان يتلقى الأوامر مباشرة من القيادة البريطانية في بين النهرين وينفذ تعليمات وزارة الحرب البريطانية، قوة مستقلة أو متسلطة. حتى إذا قبلنا بوجود خلافات بين مسؤولي وزارة الخارجية أو الحكومة البريطانية حول اطلاع اللورد كرزن، وزير الخارجية آنذاك، على الانقلاب، فإن ذلك لا يغير جوهر الأمر. لأن في هذه الحالة، ليست وزارة الخارجية، بل وزارة الحرب كانت الدافع الرئيسي لهذه الإستراتيجية وتنفيذ إرادة بريطانيا لإقامة رضاخان على السلطة.

[٦٣] رايت، دنيس، "الإنجليز في إيران في عهد ملوك القاجار"، ترجمة غلام حسين صدري أفشار، ١٩٧٨ (١٣٥٧ ه.ش)، ص ١٧٤.

وهذا الرأي أيضًا غير تاريخي، لأنه يتجاهل سلسلة الأحداث الحاسمة في تلك الفترة، مثل فشل اتفاقية ١٩١٩ (١٢٩٨ ه.ش)، سقوط حكومة وثوق الدولة العميلة، وضرورة انسحاب القوات البريطانية المحتلة من إيران تحت تأثير مقاومة الحركات التحررية في أنحاء البلاد بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة الخطر الكبير لتقدم حركة الغابة نحو طهران. وهذا الرأي عاجز عن فهم تلك اللحظة التاريخية التي، لو لم تتدخل الحكومة البريطانية بسرعة وتعالج فراغ السلطة في العاصمة ببديل مناسب، لربما كان بديل وطني وتقدمي قد حصل على السلطة.

وثوق الدولة ١٨٦٨-١٩٥٠ (١٢٤٧-١٣٢٩ ه.ش)، الذي أبرم عقد ١٩١٩ الاستعماري مع بريطانيا

الفصل ٢

النهب والسلب
على طريقة رضاشاه

الديكتاتور المغتصب للأراضي

كانت الأراضي والعقارات الكثيرة التي اغتصبها رضاشاه بالقوة من أصحابها جزءًا مهمًا من ثروته. ويظهر نموذج شائع من عمليات نزع الملكية في رسالة من وزير مالية رضاشاه إلى أحد المالكين الذي كان عليه أن يترك منزله وأراضيه:

"وزارة المالية رقم ١٣٦٠

السيد لطف علي خان (سالار) ملك مرزبان

بما أنه تقرر أن تنقطعوا تمامًا عن موقع إقامتكم السابق في أقرب وقت ممكن، فإننا نحذركم بشدة أنه يجب عليكم بحلول ٢٣ سبتمبر ١٩٣٥ (الأول من مهر ١٣١٤ ه.ش) أن تنقلوا جميع ممتلكاتكم من هناك إلى محل إقامتكم الحالي، وإن لم تنفذوا ذلك حتى التاريخ المذكور فستصادر جميع أملاككم المتبقية دون أي تعويض. أبلغونا فورًا بتسلم هذا الخطاب.

وزير المالية." [٦٤]

تكشف رسالة وزارة مالية رضاشاه بوضوح عن أمر بالإخلاء القسري ونقل الملكية دون مقابل. وقد نشر المالك المنهوب بعد ثلاث سنوات من طرد رضاشاه رسالة في الصحف قدم فيها تفاصيل هذا النهب الشائن:

"السيد المدير المحترم لجريدة 'مرد امروز' الوطنية،

على الرغم من أن تعديات موظفي الملك السابق على أهالي الشمال، وخصوصًا على أهالي كلارستاق، لم تكن مخفية على أحد من أهل البلاد، إلا أن هناك جانبًا من النهب لا يعلم به كثيرون. في عام ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش)

[٦٤] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١٠١.

استولت وزارة المالية على أملاك كلارستاق. تم إحضار بعض أفراد عشيرتي وحبسهم في القصر. بعد عدة أشهر، وضعوا نساءهم وأطفالهم في الشاحنات... الرجال ألحقوا بهم إلى كرمان، ثم جيرفت، ثم شيراز. عشر عائلات قضت. كما أخذت الأملاك مع الماشية وكل ما كان موجودًا من قبل النظمية والملك... لا أعلم على أي أساس كتبت هذه الوثيقة. السيد فروهر، نائب وزارة المالية آنذاك، ووالد المدير العام في ذلك الوقت، الذين كان كل منهما يبادر للمساهمة في تنفيذ أوامرنا ويبدع في ذلك. قد يطرح السؤال: على أي سياسة أو أساس كتبت هذه الوثيقة.

سالار ملك مرزبان" [٦٥]

ونموذج آخر هو رسالة من أحد المواطنين المنكوبين الذي صودرت منه أرضه وبيته ومعيشته. وكانت قيمة هذه الأملاك في ذلك الوقت نحو مليون وخمسمئة ألف تومان، فاشتراها رضاشاه بثمن مفروض قدره ستة آلاف تومان، ولم يدفع من هذا المبلغ سوى نحو ألف تومان فقط:

"في ١٥ أبريل ١٩٣٤ (٢٦ فروردين ١٣١٣ ه.ش)، قام السيد مجد السلطان لطيفي وأربعة موظفين من ضباط الياقات الحمراء في البلاط باقتيادي من القصر إلى دائرة التوثيق الرسمية، المكتب رقم ١١... بناءً على أمر الفريق بوذرجمهري. وعند مدخل مكتب كاتب العدل، قال لي مجد السلطان: لقد أحضرناك لتوقيع سند بيع أملاكك... ويجب أن تعلم أن عليك توقيع السند بصمت ودون كلمة اعتراض، وإلا فإن هؤلاء الموظفين الأربعة المرافقين لك سيأخذونك بطريقة تجعلك لا ترى أطفالك بعد ذلك... وهكذا أجبروني على توقيع السند الذي لم يكن لدي أي علم بمضمونه بأي شكل من الأشكال... أخبرني السيد مجد السلطان أنه بما أن لك بذمتنا ستة آلاف

[٦٥] نفس المصدر، ص ١٠٢، نقلًا عن جريدة "مرد امروز"، ١٨ أغسطس ١٩٤٤ (٢٧ مرداد ١٣٢٣ ه.ش).

تومان مقابل هذا السند... فإننا سنسلمك ألف تومان الآن هنا، أما بقية المبلغ فسنقدمه لك في البلاط... بعد ذلك أخذوني إلى منزل الفريق بوذرجمهري... الذي قال لي: أولًا، مبلغ أربعة آلاف وأربعمائة تومان يمثل ضريبة عامين على أملاكك... ثانيًا، ألف تومان يمثل بقية مبلغ ألفي تومان... ثالثًا، خمسون تومان دفعت مقابل أتعاب كاتب العدل. فأجبته: إن قيمة أملاكي تتجاوز مليونًا ونصف المليون تومان، وليست ستة آلاف تومان فقط..." [٦٦]

وكتبت لمبتون، المحققة وأستاذة جامعة لندن، في أحد كتبها بعنوان "الإصلاحات الزراعية في إيران":

"تركمن صحرا... سابقًا جزء من المناطق التي كانت في الغالب أراضي خالصة. رضاشاه اشترى أربعمائة قرية خالصة. هذه الأراضي وأملاك أخرى حصل عليها في مناطق أخرى، وصلت بعد عزله عن الملكية إلى ابنه محمدرضا، الملك الحالي لإيران." [٦٧]

وتشرح:

"في عهد ملكية رضاشاه... الأراضي الخالصة الجديدة والواسعة حصلت في الغالب من مصادرة أملاك عناصر متمردة ورافضة للضريبة... رضاشاه استحوذ على أراض واسعة كأملاك شخصية أيضًا. هذه الأملاك كانت تدار وتشرف بشكل منفصل عن الأراضي الخالصة. عند عزله في عام ١٩٤١ (١٣٢٠

[٦٦] نفس المصدر، ص ١٠٢، نقلًا عن جريدة "تجدد إيران"، ١٢ أكتوبر ١٩٤١ (٢٠ مهر ١٣٢٠ ه.ش).
[٦٧] لمتون، آن ك. س.، "الإصلاح الزراعي في إيران"، ترجمة مهدي إسحاقيان، دار النشر أميركبير، ٢٠١٦ (١٣٩٥ ه.ش)، ص ٥٨.

ه.ش) كانت أملاكه الشخصية تصل إلى حوالي ٢٠٠٠ قرية أو أجزاء من قرى."[٦٨]

ونظرًا لأن المؤلفة المذكورة خلال مسيرتها السياسية والبحثية في إيران كانت عادة تميل إلى جانب الديكتاتورية الحاكمة، وخصوصًا لأنها لعبت دورًا في عملية الانقلاب الاستعماري ضد مصدق الكبير، فلا يمكن توقع سوى أن تقوم بقلب طبيعة غارات رضاشاه ونهبه، وتصفها بأنها "مصادرة أملاك عناصر متمردة أو رافضي الضرائب". مع أن مصادرة ممتلكات المتمردين، إذا لم تكن مستندة إلى حكم محدد من محكمة، فهي غير قانونية. كما أن ممتلكات من لم يدفعوا الضرائب يجب أن توضع بحكم المحكمة تحت ملكية الدولة، لا ملكية رضاشاه. ومع ذلك، تقرير لمبتون يوضح جزءًا من أبعاد مشروع مصادرة الأملاك الضخم الذي قام به رضاشاه.

وتوضيح حول جزء من تلك "الشراءات" نجده في تقرير منشور في صحيفة "داد" بعنوان "بخصوص الأملاك الممنوحة":

"كانت الدولة في مدينة جرجان تمتلك مئة وخمسة وعشرين قرية وبلدة مهمة، وكانت أغلب تلك القرى ذات ملكية كاملة. ويبدو أن وزير المالية في ذلك الوقت، كأنه يوزع من كيسه الممتلئ، قد نقل جميع هذه المئة وخمسة وعشرين قطعة خالصة الملكية للدولة فقط مقابل خمسة وسبعين ألف تومان إلى الشاه السابق، بينما كانت ثلاثة أجزاء فقط من بلدة كردكوي المهمة ومزارعها التابعة، تساوي أكثر من مليونين ونصف مليون ريال، أي ثلاثة أضعاف المبلغ الذي دفع مقابل المئة وخمسة وعشرين قطعة." [٦٩]

---

[٦٨] نفس المصدر، ص ٦٢.

[٦٩] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١٠٢ نقلًا عن جريدة "داد"، ٢٩ أكتوبر ١٩٤٢ (٧ آبان ١٣٢١ ه.ش).

وناقش مجلس الشورى الوطني، في جلسة بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٢ (١٢ دي ١٣٢٠ ه.ش)، حجم ثروة رضاخان. كشف مؤيد أحمدي، عضو الدورة الثالثة عشرة للمجلس: "في فترة ١٧ عامًا من ملكية رضاخان، تم إصدار أكثر من ٤٤ ألف سند ملكية باسمه." [٧٠] في هذه الجلسة، أشار عضو آخر بالمجلس، علي دشتي، في خطابه إلى "حصص رضاخان في نفط الجنوب." [٧١]

وكتبت جريدة "إيران ما"، نقلًا عن ميستر فوت، عضو البرلمان البريطاني، بشكل ساخر:

"... رضاخان أزال اللصوص والحراس من طرق إيران، وأوضح لأفراد أمته أنه من الآن فصاعدًا يجب أن يكون هناك لص واحد فقط في جميع أنحاء إيران." [٧٢]

أما أولئك الذين يحاولون التلاعب بالأحداث ومسارات فترة رضاشاه لأغراض سياسية، فهم يدعون، دون الإشارة إلى كيفية اغتصاب أملاك الناس بواسطة رضا، أن رضاشاه قبل طرده من إيران قد منح جميع أملاكه لابنه، محمدرضا شاه، وأنه هو بدوره وزع الأملاك بين الفلاحين. بينما نفى الشاه نفسه موضوع منح الأملاك في كتابه "مهمة من أجل وطني"، وهو يدعي أن "الأملاك الملكية هي القرى والقرى الصغيرة التي اشتراها والدي وتعود ملكيتها لي شخصيًا، وهي الآن تدار بواسطة مؤسسة بهلوي."

ثم برر الاستيلاء على تلك الممتلكات بهذا السبب الغبي من وجهة نظره النفسية: "يجب التأكيد على أن قصدي من هذا البرنامج ليس أن أمنح أملاكي مجانًا للأشخاص. لأن من وجهة نظر علم النفس وعلاقة السبب

---

[٧٠] نفس المصدر، ص ١١١، نقلًا عن جريدة "إقدام"، ٥ أكتوبر ١٩٤١ (١٣ مهر ١٣٢٠ ه.ش).
[٧١] نفس المصدر، ص ١١١، نقلًا عن جريدة "إقدام"، ٦ أكتوبر ١٩٤١ (١٤ مهر ١٣٢٠ ه.ش).
[٧٢] نفس المصدر، ص ١٠٤، نقلًا عن جريدة "إيران ما"، العدد ٥٤٧.

والنتيجة، مثل هذا الإجراء لن يعطي، في اعتقادي، النتيجة المطلوبة." وبناءً عليه لجأ إلى بيع الأراضي المستولى عليها مقابل أخذ أموال من الفلاحين: "ويتم بيع هذه الأراضي مثل الأراضي الملكية، وفق شروط بسيطة جدًا، ويتم دفع ثمنها على خمس وعشرين قسطًا سنويًا." [٧٣]

والتصريحات التي أدلى بها الشاه المخلوع مفادها أن الأراضي الموروثة له هي ممتلكات حصل عليها والده من خلال "الشراء"، هي ادعاء أظهره المؤرخون والأدلة على أنه غير صحيح تمامًا. لقد سجلت هذه الوثائق برنامجًا حكوميًا لانتزاع الملكية باستخدام الترهيب، أو التشريد، أو الإجلاء القسري، أو قتل الملاك خلال فترة حكم رضاشاه.

المجوهرات الملكية وغيرها من الغنائم

هناك مؤشرات وأدلة في التأريخ المتعلق بفترة رضاشاه تظهر أن جزءًا من المجوهرات الملكية قد نهب بواسطته. وفي جلسة ٢٠ أكتوبر ١٩٤١ (٢٨ مهر ١٣٢٠ ه.ش) لمجلس الشورى الوطني، قال علي دشتي في خطابه:

"قبل أن تسوى حسابات العشرين سنة، قبل أن يفرغ موضوع المجوهرات، لا يجب أن يغادر. إذا تبين بعد عشرة أيام أن مبلغًا من هذه المجوهرات الملكية غير موجود، هل ستتحمل الدولة مسؤولية ذلك؟" [٧٤]

ويكتب مؤلف كتاب "تاريخ ٢٠ عامًا"، الذي كان عضوًا في هيئة الرقابة على المجوهرات الملكية:

---

[٧٣] بهلوي، محمدرضا، "مهمة من أجل وطني"، ص ٤٠٠.

[٧٤] المضبطة التفصيلية لمداولات مجلس الشورى الوطني، الدورة التشريعية الثانية عشرة، جلسة يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ (١ مهر ١٣٢٠ ه.ش).

"الرائد هال ذكر بعض الأشياء والأحجار الكريمة واللؤلؤ الكبير، مثل ١٢ قطعة زمرد غير مصقولة، أو حقيبة مليئة بالزمرد، وصندوق مليء بالياقوت، والتي لم يرها أو يلاحظها الكاتب (حسين مكي). وإذا تم السطو على الخزنة، فمن المؤكد أنه حدث أثناء نقل المجوهرات والأشياء الملكية من قبو قصر غولستان إلى خزنة البنك المركزي أو إلى غرفة المتحف." [٧٥]

السير ريدر بولارد، الوزير المفوض البريطاني في طهران، كتب في تقرير سري بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٤١ (١٨ شهريور ١٣٢٠ ه.ش):

"هناك دلائل جيدة على هذا الاعتقاد بأن رئيس شرطة المدينة [سرباس مختار]، الذي أخذ نساء الأسرة الملكية إلى أصفهان ثم ذهب إلى كرمان، قد أخذ المجوهرات الملكية إلى كرمان... من المحتمل أنه إذا اضطر الشاه إلى مغادرة البلاد، فإنه سيأخذ المجوهرات معه إلى أفغانستان." [٧٦]

وكانت ممتلكات زعماء القبائل والوجهاء الكبار قد نهبت في معظمها خلال فترة العشرين سنة بواسطة رضاشاه. لكنه بدل أن يضيفها إلى خزينة الدولة، حولها إلى ممتلكات شخصية له. وكانت ممتلكات وأملاك إقبال السلطنة ماكويي، وسردار معزز بجنوردي، وخزعل، وغيرهم تزيد على ثمانين صندوقًا، وقد استولى رضاشاه على جميعها لنفسه.

[٧٥] مكي، حسين، "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، المجلد الرابع، ص ٤٥. (حسين مكي ١٩١١–٢٠٠٨، سياسي ومؤرخ إيراني، كان من رفاق حركة تأميم النفط قبل أن يغير مواقفه لاحقًا).

[٧٦] "رسائل خاصة وتقارير سرية للسير ريدر بولارد"، ترجمة غلام حسين ميرزا صالح، ١٩٩٢ (١٣٧١ ه.ش)، ص ١٨٤.

دورهٔ دوازدهم قانون گذاری — جلسه ۱۳۲ — شماره مسلسل ۰۴۱

مذاکرات مجلس

صورت مشروح مجلس روز پنجشنبه ۸ آبان ماه ۱۳۲۰ ☆

فهرست مطالب:

۱ - تصویب صورت مجلس
۲ - قرائت تلگراف تشکرآمیز مالکین شمال
۳ - طرح و تصویب گزارش کمیسیون بودجه راجع به اصلاح بودجه سال ۱۳۲۰ کل کشور
۴ - طرح و تصویب گزارش کمیسیون فرهنگ راجع به الغاء قانون فروش املاک موقوفه
۵ - قرائت سئوال وزارت دارائی راجع به گزارش کمیسیون رسیدگی به جواهرات سلطنتی
۶ - تصویب سرشمن آقایان امیرابراهیمی و دکتر امیری
۷ - موقع و دستور جلسه بعد - ختم جلسه

مجلس چهار ساعت و نیم بعد از ظهر بریاست آقای اسفندیاری تشکیل گردید
صورت مجلس روز پیش را آقای (طوسی) منشی خواندند ☆

[۱ - تصویب صورت مجلس]

رئیس - در صورت مجلس نظری نیست؟ (اظهاری نشد) صورت مجلس تصویب شد.

[۲ - قرائت تلگراف تشکرآمیز مالکین شمال]

رئیس - آقای دکتر سنگ.

دکتر سنگ - پس از اینکه این لایحه راجع باملاک بمجلس شورای ملی تقدیم شد بفاصله سه چهار ساعت هر کس در اینجا متحصن بود رفت؛ همه رفتند از مجلس بامیدواری کامل و تلگرافاتی هم بمقامات عالیه دائر بسپاسگزاری عرض کردند منجمله تلگرافی است که بمجلس شورای ملی بوسیلهٔ ریاست مجلس بحضور آقایان نمایندگان مخابره شده و شکر گزاری کرده اند که حضور آقای رئیس مجلس تقدیم میکنم و امیدوارم میکنم قرائت شود.

(تلگراف را تقدیم نمودند و بشرح آتی قرائت شد)

ریاست مجلس شورای ملی - در اینموقع که بتوجهات مخصوص آن وجود مبارک دولت لایحه استرداد املاک را تقدیم مجلس نمود از بذل مساعدت آن مقام محترم تشکرات خودرا عرض و نیز بوسیله آن جناب از عموم آقایان نمایندگان محترم کاز ۲۵ شهر بورالی حال نسبت بتعدیات وارده بر مالکین املاکی که تصرف کرده عهدی فرموده موجبات تسریع تقدیم لایحه را از طرف دولت برای رسیدن بحق ما تمدیدگان فراهم فرمودند با آنکه از مفاد لایحه بهیچوجه استحضاری

☆ عین مذاکرات مشروح یکصد و سی و دومین جلسه از دوره دوازدهم قانون گذاری (سفارش ۱۷۸۷ مورخ ۱۲۰۶/۱۲/۱۲)

اداره تندنویسی و تحریر صورت مجلس

-۱-

تصریح وزیر المالیة في تبریر اختفاء جزء من جواهر السلطنة كما ورد في مضبطة الجلسة ١٣٢ للدورة الثانية عشرة: "أما بخصوص مكان هذه الـ ٥٤ حبة لؤلؤ وما الذي حدث لها فلم تجر بعد تحقيقات دقيقة...!"

دورهٔ دوازدهم قانون گذاری — مذاکرات مجلس — صفحه ۹۲۷

رئیس ـ عده حضار در موقع اعلام رأی ۹۴ نفر با ۸۶ رأی تصویب شد.

[۴ ـ طرح و تصویب گزارش کمیسیون فرهنگ راجع به الغاء قانون فروش اوقاف]

رئیس ـ آقای بیات

بیات ـ بنده یك پیشنهادی عرض کرده‌ام. یك لایحه راجع بموقوفات بود که چند جلسه قبل طرحی پیشنهاد شده بود و پس از قابل‌توجه شدن مراجعه شد بکمیسیون فرهنگ و از کمیسیون فرهنگ هم گزارش آن تقدیم شده اینك با قید دوفوریت تقاضا کرده‌ایم که این گزارش در دستور قرار بگیرد یك ماده هم بیشتر نیست وقت زیادی هم از مجلس نخواهد گرفت. (صحیح است).

رئیس ـ پیشنهادی هم از آقایان نمایندگان دیگر در این زمینه رسیده است قرائت میشود :

مقام منیع ریاست مجلس شورای ملی ـ پیشنهاد می‌نمائیم که لایحه الغاء فروش موقوفات بقید دوفوریت مطرح شود.

طوسی ـ پیشنهاد دیگری هم رسیده است بهمین مضمون و جمعاً قریب ۱۸ امضاء دارد.

رئیس ـ چون این لایحه بکمیسیون رفته است یك فوریت بیشتر ندارد. خیر کمیسیون خوانده میشود : بعد بفوریت رأی گرفته میشود.

گزارش از کمیسیون فرهنگ بمجلس شورای ملی.

کمیسیون فرهنگ گزارش کمیسیون مذکرات راجع بطرح قانونی پیشنهادی جمعی از آقایان نمایندگان محترم مبنی بالغاء قانون اجازه فروش املاك زراعتی وقنوات موقوفه را تحت شور و مطالعه در آورده و با آقای وزیر فرهنگ هم تبادل افکار نموده بنابوعده‌ای که داده‌اند قریباً لایحه قانونی جامعی راجع باوقاف تهیه وتقدیم مجلس شورای ملی خواهند نمود و ضمناً بالغاء قانون نامبرده نیز اظهار موافقت نموده‌اند بنابراین ماده واحدهٔ زیر تنظیم و اینك گزارش آن برای شور اول تقدیم میشود.

ماده واحده ـ قانون اجازه فروش املاك زراعتی و قنوات موقوفه مصوب ۱۴ اردیبهشت ماه ۱۳۲۰ مشتمل بر نه ماده از تاریخ تصویب این قانون ملغی است.

رئیس ـ موافقین با فوریت اول قیام فرمایند (اکثر برخاستند) تصویب شد. ماده واحده مطرح است. آقای ملك مدنی.

ملك مدنی ـ این لایحه دو شوری است ودوفوریت دارد باید بفوریت دوم آن هم رأی گرفته شود.

عده از نمایندگان ـ صحیح است.

رئیس ـ بسیار خوب رأی گرفته میشود بفوریت دوم آقایان موافقین برخیزند (اکثر قیام کردند) تصویب شد ماده واحده خوانده میشود :

ماده واحده ـ قانون اجازه فروش املاك زراعتی وقنوات موقوفه مصوب ۱۴ اردیبهشت ماه ۱۳۲۰ مشتمل بر نه ماده از تاریخ تصویب این قانون ملغی است.

رئیس ـ موافقین باماده واحده برخیزند (اکثر برخاستند) تصویب شد.

[۵ ـ قرائت مراسله وزارت دارائی راجع بگزارش کمیسیون رسیدگی بجواهرات سلطنتی]

رئیس ـ گزارشی از طرف وزارت دارائی بمجلس شورای ملی رسیده است راجع بموضوع جواهرات و کمیسیون مربوطه بآن که باطلاع آقایان میرسد :

ریاست مجلس شورای ملی

کمیسیون مرکب از نمایندگان مجلس شورای ملی منتخبین دولت مأمور رسیدگی بجواهرات سلطنتی صور مجلس اقدامات و رسیدگیهای خود را برای تقدیم به مجلس شورای ملی باین وزارت ارسال داشته است.

اینك نسخه اصل صورت مجلس مزبور که باده‌ضمیمه رئیس کمیسیون رسیده در پیوست تقدیم میشود. مضمنی است مقرر فرمائید باطلاع آقایان نمایندگان برسد.

رئیس ـ این‌را چون مفصل است چاپ میکنیم وباطلاع آقایان میرسانیم. (صحیح است)

وزیر دارائی ـ اجازه میفرمائید؟

رئیس ـ بفرمائید.

وزیر دارائی. اجازه میفرمائید بخوانم دو کلمه در موضوع جواهرات عرض کنم. این گزارشی که از طرف کمیسیون

مضبطة مجلس الشورى الوطني، الدورة الثانية عشرة، الجلسة ١٣٢، ص ٢١

جواهرات تقدیم مجلس شورای ملی شده البته چون کمیسیون از طرف این مجلس معین شده لازم بود قبل از اینکه دوره مجلس تمام شود گزارش آنهم در همین مجلس مطرح کردد. (صحیح است) خلاصه این گزارشی که بعداً چاپ میشود آقایان قرائت خواهند فرمود این است که کمیسیون بتمام جواهراتی که محتاج برسیدگی بوده است رسیدگی کرده و چیزی کسر نبوده جز چند فقره و بنده میخواستم راجع بآن چند فقرهٔ که اظهار شده کسر است یك توضیحاتی عرض کنم که خاطر آقایان مستحضر باشد.

گفته شده است شش حلقه انگشتر (جمی ازنمایندگان- هشت حلقه) بلی هشت حلقه انگشتر ویك گوشواره وپنجاه و چهار دانه مروارید در آن صورت نبوده است.

راجع بانگشترهایش بنده اطلاع دارم در موقعیکه کمیسیونی از طرف دولت به مصر اعزام میشد برای مراسم عروسی از طرف هیئت دولت تصویبنامهٔ صادر شد و اجازه دادند آن هشت حلقه انگشتر را در آنجا به اشخاصیکه مقتضی میدانند برسم هدیه بدهند و همینطور هم عمل شده است و درصورت مجلس هم هست.

راجع به گوشواره هم درآنروزیکه آقای جم وزیر دربار سابق که حافظ این جواهرات بودند در کمیسیون حاضر شدند آنوقت این گوشواره نبود ولی بعداً معلوم شد که این گوشواره که اشتباهاً نیاورده بودند آنهم حاضر است ودرموقع خودش ارائه میشود.

راجع به ۵۴ دانه مروارید مطابق تحقیقی که بنده کردم این مروارید ها بصورتیکه اول تهیه شده بود نیست وتغییر شکل پیدا کرده است یعنی اول بصورت شبیح بوده است و بعداً بصورت گردن بند در آمده است و دراین تغییر بعضی دانه ها که بدرد گردن بند نمیخورد ضمیمه آن نشده چون اطلاع به بنده خیلی دیر رسید فرصت نکردم که راجع به این ۵۴ دانه مروارید تحقیق کافی بنمایم که فعلاً این ۵۴ دانه کجا است وچه شده است هنوز تحقیقات دقیق نشده واین را در جلسهٔ مجلس آینده پس از تحقیقات به عرض مجلس خواهم رسانید و نیز این را میخواستم عرض کنم در همانموقعی که این جواهرات ساخته میشد یعنی یك مقدار از جواهرات دولت را پرداشتند برای ساختن بعضی قطعات دیگر برای عروسی لازم بود یکمقداری جواهر کسر آمد بود برای آن منظور یکه داشتند و آن جواهراتیکه از خزانه برداشته بودند کافی نبود و در حدود ۲۴ قیراط الماس خارج از جواهرات دولتی پول اعلیحضرت پادشاه سابق در بازار خریداری شده واشخاصیکه خودشان فروخته اند و مأمورتهیه جواهرات بوده اند آنها حاضرند و صورت مجلسش هم حاضر است که آنها هم ضمیمه جواهرات شده باضافه مخارج ساختن وفلز پلاتینی که لازم بوده است برای ساختن آنها اعلیحضرت پادشاه سابق پرداخته اند اینها هم اضافه میشود بر این جواهرات و ضمیمه جواهرات سلطنتی شده است بعلاوه اگر چند حلقه انگشتر هدیه داده شده است به بعضی خارجی ها باید عرض کنم که یکمقدار جواهراتیکه سلاطین یا اشخاص دیگری به اعلیحضرت پادشاه سابق داده بودند از قبیل قداره و غیره اینها را هم بخزانه دولتی تسلیم کرده اند واینها امروز جزو جواهراتی است که درخزانه بانك ملی ایران موجود است.

بنده خواستم این توضیحات را عرض کنم که خاطر آقایان مسبوق باشد.

(۶. تصویب مرخصی آقایان امیرابراهیمی ودکتراهری)

رئیس - دو فقره خبر از کمیسیون عرایض و مرخصی رسیده خوانده میشود.

آقای امیر ابراهیمی درخواست بیست روز مرخصی از ۲۴ شهریور ۱۳۲۰ نموده اند و کمیسیون عرایض و مرخصی با درخواست ایشان موافقت نموده اینك گزارش آن تقدیم میشود.

رئیس - موافقین با مرخصی آقای امیرابراهیمی برخیزند (اغلب قیام نمودند) تصویب شد. مرخصی آقای دکتراهری.

آقای دکتراهری ازدوم شهریور تا ششم مهر ماه ۱۳۲۰ بواسطهٔ فقدان وسائل حرکت از حوزه انتخابیه خود غایب بوده اند وتوانسته اند درمجلس حاضر شوند اکنون درخواست اجازهٔ مدت غیبت خود را نموده اند کمیسیون عرایض عذر ایشان را موجه دانسته و با مرخصی ایشان موافقت نموده اینك گزارش آن بعرض میرسد.

مضبطة مجلس الشورى الوطني، الدورة الثانية عشرة، الجلسة ۱۳۲، ص ۲۲

الاستيلاء على عائدات النفط

جزء من الثروة الهائلة لرضاشاه ناتج عن سرقاته من عائدات نفط إيران. وثيقة قاطعة على ذلك هي محاضر جلسات مجلس الشورى الوطني في أكتوبر ١٩٤١ (مهر ١٣٢٠ ه.ش). ففي جلسة ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ (١ مهر ١٣٢٠ ه.ش)، كشف عبد الوهاب مؤيد أحمدي، أحد أعضاء تلك الدورة البرلمانية، والذي كان أيضًا عضوًا في الدورات السابقة في زمن رضاشاه، عن نهب كامل عائدات النفط البالغة ستة عشر عامًا في البلاد. وقد أفصح عن أنه منذ عام ١٩٢٥ (١٣٠٤ ه.ش)، وهو عام بدء حكم رضاشاه، لم تدخل عائدات النفط في حسابات ميزانية الدولة، ولا يسعرف كيف تم إنفاقها. كلماته، التي قوطعت مرارًا باعتراضات وتنبيهات أتباع الشاه، تثير الدهشة:

"... أود أن أقول إن أحد المواضيع الأخرى التي أردت أن أعرضها هو موضوع عائدات شركة نفط الجنوب... (بعض النواب: يا سيد، تحدث في إطار البرنامج). حتى الوقت الذي كان فيه الأمريكان على رأس المالية في إيران، كانت عائدات نفط الجنوب تجمع وتصرف ضمن باقي عائدات البلاد وضمن الميزانية الوطنية. ويبدو أنه منذ عام ١٩٢٥ (١٣٠٤ ه.ش) بدأت عائدات نفط الجنوب... هل يعد هذا خارج الموضوع؟ أنا أطلب حساب النفط من الحكومة! ما هو البرنامج إذًا؟ بما أن هذا غير مذكور في برنامجهم، هل يجب علي أن أصمت؟...

رئيس المجلس: بالطبع يجب أن تلتزموا بالبرنامج.

مؤيد أحمدي: حسنًا جدًا، ولكنهم لم يكتبوا هذا في برنامجهم، ويجب علي أن أقول إن في الميزانية عائدات نفط الجنوب مدرجة ضمن البند الاحتياطي، وهناك فقرة تخصص مليونًا لشراء الذخائر. في هذه السنوات الأخيرة، كانت عائداتنا محددة؛ أي ما يعادل أربعة ملايين جنيه سنويًا، وفقًا

للعقد الأخير، وقد حسبت العائدات سنويًا بشكل منتظم. لكن مصروفاتها غير معروفة، لأنها لم تدرج ضمن الميزانية، ولم تبلغ الحكومة عنها. لذلك أطلب من مجلس الوزراء أن يقدم إلى البرلمان بيانًا بجمع وإنفاق هذا الجزء. أما الموضوع الثاني، فهو أن ميزانية البلاد منذ عام ١٩٢٣ (١٣٠٢ ه.ش) حتى الآن ارتفعت من مئتي مليون ريال إلى أربعة مليارات ريال، وقد انتزعت هذه الأموال سنويًا من هذا الشعب المسكين." [٧٧]

أما سيد أحمد اعتبار، المقرر في لجنتي الميزانية والمالية في البرلمان الثاني عشر، فقد أجاب عن السؤال أعلاه في جلسة ٣٠ سبتمبر ١٩٤١ (٨ مهر ١٣٢٠ ه.ش) على النحو التالي:

"منذ عام ١٩٢٧ (١٣٠٦ ه.ش) كان المبلغ الذي يحصل من النفط يعتبر مخصصًا لاحتياطي الدولة، وقد أنفق هذا المبلغ حتى الآن بما يعادل واحدًا وثلاثين مليون جنيه، ولا يعرف بأي طريقة ولأي غرض صرف... فنحن الآن أمام واحد وثلاثين مليونًا من النفقات لا نعلم إطلاقًا كيف صرفت..." [٧٨]

[٧٧] المضبطة التفصيلية لمداولات المجلس، جلسة يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ (١ مهر ١٣٢٠ ه.ش).
[٧٨] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١١٦.

دورهٔ دوازدهم قانون گذاری — مذاکرات مجلس — صفحه ۵۰۹

بنده بودند وصول کنند شاید بنده هم این عقیده را داشتم که وصولی ششماههٔ دوم سال همیشه معمول بوده بیشتر از ششماههٔ اول سال بوده ولی این در صورتی بود که وضعیت کشور ما باین صورت فعلی درنیآمد. فعلاً امید اینکه آن پیش بینی ها وصول شود خیلی دور است شاید یك قسمت حقیقةً یك عوایدی که مورد نداشته است که خود مجلس شورای ملی و دولت هم این عقیده را دارند که از عوائدیکه موجب زحمت و تماس زیادمأمورین دولت باصردم است صرف نظر بشود و هم اینکه وضعیت یك طوری است که وصول آن عوائد شاید بطرزی که میخواهیم میسر نشود باین جهت البته باداشتن یك مبلغ کسر که از اول پیش بینی کرده بودیم و یا این فکر اینکه عوائد پیش بینی شده بتمام معنی وصول نشد و یك کسر پیشتری برای بودجه مسلم است درششماهه دوم. کسر کردن مخارج را که آقای نقابت فرمودند البته

بایستی اینها هم پرداخته شود چیزی که میماند اینجا یك ملیون و سیصد هزار لیره است که ما میتوانیم از آن استفاده کنیم البته آقایان این را باید توجه بفرمایند که امروز با همه مقدماتی که عرض شد و با اطلاعاتی که آقایان برای احتیاجات ضروری دولت دارند و برای وصول همان عوائدی که باید بدست بیاید یك مخارج فوری و آنی دولت دارد و این نزدیکترین و مهمترین وجهی است که برای اینکار ممکن است پرداخته شود. الان ما در مقابل یك خرج سی و یك ملیونی ارهٔ هستیم که از خرج او آگاهی نداریم که چه طور خرج شده ولی بنده اطلاع پیدا کردم که جناب آقای وزیر دارائی کمیسیونی معلوم کرده‌اند که اعضاء آن کمیسیون بروند بوزارت جنگ و این مخارج را که بودجه‌هم را که دربست سر گرفت و هیچ کنترولی در آن نبود برسند و رسیدگی کنند و تحقیقاتی بشود و آنجا هم مثل سایر

دورهٔ دوازدهم قانون گذاری — جلسه ۱۲۰ — شمارهٔ مسلسل ۱۰۱۹

مذاکرات مجلس

صورت مشروح مجلس روز سه شنبه هشتم مهرماه ۱۳۲۰

فهرست مطالب:
۱ ـ تصویب صورت مجلس
۲ ـ خبر و تصویب لایحه قابل اهمیت کشور پیرامون سال ۱۳۲۰
۳ ـ موقع و دستور جلسه بعد ـ ختم جلسه

مجلس چهار ساعت و سه ربع بعد از ظهر بریاست آقای اسفندیاری تشکیل گردید
صورت مجلس روز یکشنبه ششم مهرماه را آقای طوسی (منشی) قرائت نمودند

و امروز و خیلی هم استفاده کرده ایم ممکن است و کاش همه را باینکار صرف میکردند میلغی هم بت تعهدات که از این محل باز بموجب قوانین میبایستی بدهند مسلم است رقم درشتی شده ومعادل ششصد هزار لیره خواهد بود که

ماده واحده ـ وزارت دارائی مجاز است کلیه پرداختهائی که در مدت سال ۱۳۲۰ از طرف شرکت سهامی نفت انگلیس و ایران بعمل می آید و موجودی حساب اندوخته کشور را تا این تاریخ به جمع بودجه سال ۱۳۲۰ منظور و تعهدات

إفادة مخبر لجنة الميزانية وفقًا لما ورد في مضبطة مجلس الدورة الثانية عشرة، جلسة ٢٩ سبتمبر ١٩٤١ (٨ مهر ١٣٢٠ ه.ش): "٣١ مليون ليرة (من عائدات النفط) لا نعلم كيف أنفقت."

الحسابات المصرفية في الخارج

تشير تقارير الصحافة الدولية وتصريحات رجال الدولة في عهد بهلوي، وخاصة وثائق أرشيف العائلة الملكية البهلوية التي نشرت بعد سقوطها، إلى وجود أدلة متعددة على تحويل وإيداع مبالغ طائلة في المصارف الأجنبية من قبل رضاشاه.

بانک ملی ایران

دفتر ریاست

تهران ـ مورخه ۲۸ امرداد ماه ۱۳۱۰

خاک‌پای جواهر آسای مبارک بندگان اعلیحضرت اقدس

همایون شاهنشاه رضاشاه پهلوی خلدالله ملکه

بانهایت افتخار یک طغرا چک رایش کردیت گزلشافت برلن را بابت منافع یکصد و پنجاه هزار دلار امانت ثابت از تاریخ سی‌ام ژوئن لغایت سوم اوت ۱۹۳۱ ـ ۸ تیر لغایت ۱۱ امرداد ۱۳۱۰ـ به مبلغ ۷۴۳/۸۳ دلار تقدیم خاک‌پای مبارک می‌نماید.

در تاریخ چهارم اوت ۱۹۳۱ مطابق با ۱۲ امرداد ۱۳۱۰ مبلغ امانت ثابت فوق حسب‌الامر جهان مطاع مبارک به میدلاند [میدلند] بانک لندن منتقل و در تاریخ ۲۶ امرداد ۱۳۱۰ به موجب ابلاغ بانک پهلوی به وست مینستر بانک لندن تسلیم گردید.

منافع مدتی که نزد میدلاند [میدلند] بانک لندن بوده مطالبه شده؛ به مجرد وصول چک تقدیم آستان مبارک خواهد گردید.

موقع را برای تقدیم عرض عبودیت مغتنم می‌شمارد.

بانک ملی ایران

|۶۹۰۵/۲۳|

کشف بالتحويلات السرية للموارد المالية إلى حسابات رضاشاه في بنك "رايش كريديت" ببرلين

محرمانه

تهران ۱۷ اوت ۱۹۳۱ |۲۵ مرداد ۱۳۱۰|

ریاست محترم بانک ملی ایران

بر حسب امر اعلیحضرت همایون شاهنشاهی متمنی است تلگرافاً به بانک میدلند لندن دستور دهید یک صد و پنجاه هزار دلار به حساب اعلیحضرت همایونی به بانک وست مینستر بپردازند و تلگرافاً به ما اطلاع دهند.

باتجدید احترامات فائقه، رئیس کل سرهنگ امیر خسروی

|۶۹۰۵/۱۳|

بنك "ميدلاند" بلندن

دفتر امور املاک شاهنشاهی

تاریخ ۳۱ مرداد ماه ۱۳۱۱

ریاست محترم بانک ملی ایران

در جواب مراسله مورخه ۲۴ امرداد ۱۳۱۱ حسب‌الامر جهان مطاع مبارک ملوکانه ارواحنافداه ابلاغاً اشعار می‌دارد که به بانک اونیون دو بانک سویس اجازه داده شود مبلغ یکصد و پنجاه هزار دلار امانت ثابت بندگان اعلیحضرت قدر قدرت همایون شاهنشاهی ارواحنافداه را به مدت شش ماه از اول سپتامبر ۱۹۳۲ الی اول مارس ۱۹۳۳ از قرار فرع صدی یک در سال طبق تقاضائی که نموده‌اند به امانت ثابت قبول نمایند.

رئیس دفتر امور املاک شاهنشاهی

|۶۹۰۵/۶|

"يونيون دو بنك" بسويسرا

تلگراف

۱۱ نوامبر ۱۹۴۱ |۲۰ آبان ۱۳۲۰|

اعلیحضرت رضاشاه پهلوی، موریس[1]

ما تلگرافی از بانک شاهی در تهران دریافت داشته‌ایم با این مضمون که شما به دربار تلگرافی ارسال و اعلام داشته‌اید که حواله مربوط به مبلغ ۲۵۳۳۷/۱۰ لیره استرلینگ را دریافت نداشته‌اید و از ما خواسته شده تا با شما تماس بگیریم و اگر اجازه فرمایید موجودی شما را به موریس انتقال دهیم. لطفاً دستورات لازم را ارائه دهید.

بانک لویدز

|۱ - ۳۲۸ - ۱۱۲الف|

بنك "لويدز"

نزع الملكية بالترهيب والقمع

اتسمت عمليات الاستملاك القسري لأراضي المواطنين وممتلكاتهم، والتي استمرت طوال عهد رضاشاه، بسمتين أساسيتين:

الأولى: الطابع المؤسساتي المنظم؛ إذ سخر نظام رضاشاه الأجهزة الإدارية والأمنية لتنفيذ هذه العمليات ضمن أدوار محددة؛ فكانت وزارة المالية تضطلع بمهمة إرغام الملاك على التنازل عن عقاراتهم دون مقابل، أو لقاء أثمان بخسة، ومن ثم نقل ملكيتها قانونيًا إلى الشاه. في حين تولت أجهزة الشرطة مسؤولية ترهيب الملاك، أو تهجير عائلاتهم قسريًا، أو إيداعهم السجون. كما استحدثت السلطة "إدارة المحاسبة في البلاط الملكي" لتتولى الإشراف اليومي على ممتلكات رضاشاه الخاصة، وعينت في كل منطقة ضابطًا من الجيش ليكون مسؤولًا مباشرًا عن إدارة تلك الأملاك. [٧٩]

والثانية، أن ما حدث بأمر من رضاشاه خلال تلك السنوات كان مشروعًا ضخمًا لنزع الملكية في إيران، وهي سياسة كانت تنتهك مبادئ الدستور المشروط الذي كان يعترف بحق الملكية. وبعد أيام قليلة من خلع رضاشاه، ألقى علي دشتي، عضو البرلمان، خطابًا قال فيه:

"إن حق الملكية من أكرم وأقدم الحقوق في المجتمعات المتحضرة... لكن في هذه العشرين سنة انتهك هذا الحق إلى درجة لا يمكن تصورها. والعجيب أن هذا الإلغاء لحق الملكية وهذا التزعزع في أصله امتد من شخص الملك السابق إلى دوائر الدولة أيضًا." [٨٠]

[٧٩] فردوست، حسين، "ظهور وسقوط سلطنة بهلوي"، المجلد ١، ص ١١١، ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش).
[٨٠] المضبطة التفصيلية لمداولات مجلس الشورى الوطني، الدورة التشريعية الثانية عشرة، جلسة يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ (١ مهر ١٣٢٠ ه.ش).

ولم يكن نزع الملكية باستخدام القوة يتوقف عند حد الترهيب، بل كان يتسع ليبلغ حد ارتكاب جرائم مروعة. يروي حسين مكي في كتابه مثالًا مأساويًا:

"في أحد فصول الشتاء حين كان رضاشاه مسافرًا إلى مازندران، أمرا الحاكم ورئيس البلدية بجمع جميع المتسولين وحبسهم في الحمامات العامة إلى أن يغادر الشاه المدينة، خشية أن يراهم. مكث الشاه ثلاثة أيام وثلاث ليال، وبعد مغادرته فتحت أبواب الحمامات، فوجدوا أن عددًا منهم قد مات جوعًا أو اختناقًا، وبلغ مجموع الضحايا نحو ستين إلى سبعين شخصًا." [٨١]

ومن الأمثلة الأخرى على الأساليب التي استخدمها رضاشاه في بناء قصوره الملكية:

"من أجل بناء أحد القصور الملكية في الشمال، استدعى مدير الأملاك صانعي الطوب الذين تعثروا في التسليم بسبب الأمطار، وأمر بمعاقبتهم بأن يحبسوا ليلة كاملة في أحد الأفران التي أفرغت من الطوب قبل ساعتين فقط. سد باب الفرن بالطوب، وفي الصباح وجد الجميع قد احترقوا حتى الموت. وبهذه الطريقة شيدت القصور الملكية والفنادق الفخمة في الشمال." [٨٢]

[٨١] مكي، حسين، "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، المجلد ٦، ص ١٠١-١٠٢.
[٨٢] نفس المصدر، ص ١٠٤.

تقدير القيمة المالية للنهب

بعد ثلاث سنوات من نفي رضاشاه من إيران، قدرت صحيفة "آجير" في عددها الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٤ (١٦ شهريور ١٣٢٣ هـ.ش) حجم مدخراته في المصارف الخارجية بنحو ٣٦٠ مليون دولار. [٨٣]

ويوضح الدكتور محمد سجادي، وزير الطرق آنذاك، والذي تولى بحسب روايته الإشراف على الإجراءات القانونية لنقل ممتلكات رضاشاه إلى ابنه محمدرضا، في مذكراته المنشورة بجريدة "دنيا" السنوية؛ أنه في مدينة أصفهان، وقبيل رحيل رضاشاه باتجاه كرمان، تم إعداد وثيقة صلح رسمية لتوثيق عملية نقل الملكية وتوقيعها. ويروي سجادي تلك اللحظة قائلًا:

"أخرج رضاشاه دفتر شيكات من حقيبته السوداء، ثم التفت إلي وقال: إن مجموع أموالي النقدية يبلغ ٦٨٠ مليون ريال، وهي مودعة في حساب خاص لدى البنك الوطني الإيراني، الفرع المركزي... ثم صمت الشاه دقيقة، وأضاف بنبرة متألمة: يا دكتور! أنا واثق أنه بمجرد مغادرتي البلاد، سيقال ويكتب إنني أمتلك أموالًا طائلة في البنوك الأجنبية ادخرتها للأزمات، لكن هذا محض افتراء. أقولها بثقة: لا أملك أي أرصدة في بنوك خارجية أو داخلية سوى ما في البنك الوطني، أما عقاراتي فهي تلك الممتلكات في طهران وشميران وبعض المدن الأخرى." [٨٤]

---

[٨٣] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١١٢، نقلًا عن جريدة "آجير"، العدد ١٨٨، ٧ سبتمبر ١٩٤٤ (١٦ شهريور ١٣٢٣ هـ.ش).

[٨٤] مكي، حسين، "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، المجلد ٨، ص ٩١، نقلًا عن جريدة "دنيا" السنوية.

ويذكر أن محمد سجادي، الذي كان أحد أبرز رجال الدولة الموثوقين في عهد بهلوي وشغل مناصب عليا لمدى نصف قرن، قد سعى في مذكراته تلك بأسلوب موارب إلى التخفيف من وطأة وجسامة عمليات النهب التي مارسها رضاشاه. ومع ذلك، لم يسعه التغاضي عن المظالم والجرائم التي لحقت بالأهالي والفلاحين في منطقة مازندران؛ إذ يضيف في المذكرة ذاتها أنه خلال جلسته مع الشاه التي استمرت ساعتين، وبينما كان الشاه يفضفض شاكيًا ويبكي، سأله الأخير: "أي من أعمالي لم تكن صائبة ولم أحط بها علمًا حتى الآن؟" فأجاب سجادي: "برأيي، بصفتي وزيرًا في حكومتكم، فإن معظم أعمالكم كانت تصب في مصلحة الشعب، باستثناء أمر واحد..." فسأل الشاه بعجلة: "وما هو ذلك الأمر؟" فأجبته: "إن تجاوزات موظفي إدارة الأملاك الخاصة قد أرهقت كاهل الناس وأنفذت صبرهم." [٨٥]

محمد سجادي، وزير الطرق في عهد رضاشاه، ورئيس مجلس الشيوخ في عهد محمدرضا شاه

وكان سجادي، الذي بقي رئيسًا لمجلس الشيوخ حتى سقوط نظام بهلوي، قد تظاهر في هذه المذكرة بمعارضته لـ"تعديات الموظفين" ليجعل كتاباته مقبولة، وليقنع القارئ أن جميع ممتلكات رضاشاه النقدية كانت فقط ٦٨٠ مليون ريال.

[٨٥] نفس المصدر، ص ٩١–٩٥، نقلًا عن جريدة "دنيا" السنوية.

أما مؤلفو كتاب "الماضي مصباح المستقبل" فيخلصون إلى أن:

"تقدير الدخل والثروة الفعلية لرضاخان من الأملاك والعقارات والمصانع والتجارة بالعملة وغيرها خلال فترة حكمه غير ممكن بدقة. ومع ذلك، وفقًا لتقارير الصحافة، في السنوات الأخيرة من حكمه كان دخل أملاكه وعقاراته يقدر سنويًا بـ ٧٠ مليون تومان، وكانت المباني والقصور والفيلات تبنى بمصاريف البلدية... وفي تلك السنوات كان يرسل سنويًا ٦٠ مليون تومان، أي ما يعادل ٢٥ مليون دولار، إلى الخارج." [٨٦]

ويقول حسين فردوست في مذكراته:

"في عام ١٩٤٠ (١٣١٩ ه.ش)، أي قبل عام من رحيل رضاخان من إيران، كان صافي دخل أملاك بهلوي السنوي ٦٢ مليون تومان." [٨٧]

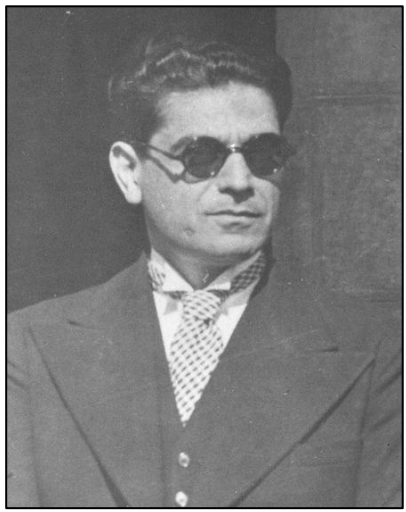

عبدالحسين هجير، وزير في عقد ١٩٤١-١٩٥١ (١٣٢٠ ه.ش) ورئيس الوزراء في ١٩٤٨ (١٣٢٧ ه.ش)

ويذكر منوتشهر فرمانفرمائيان، سفير الشاه في فنزويلا، نقلًا عن عبد الحسين هجير، وزير البلاط ورئيس وزراء الشاه في عام ١٩٤٨ (١٣٢٧ ه.ش):

"في أوائل عشرينيات القرن الماضي، سافر هجير إلى بريطانيا لاسترداد ممتلكات رضاشاه، (والتي كانت تقدر

[٨٦] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١١١.

[٨٧] فردوست، حسين، "ظهور وسقوط سلطنة بهلوي"، المجلد ١، ص ١١١، ٢٠٠٨ (١٣٨٧ ه.ش).

بـ ٢٠ إلى ٣٠ مليون جنيه، وقد صادرتها الحكومة البريطانية حتى بعد الحرب)."

وقد فسرت الباحثة الشهيرة في الشؤون الإيرانية، ستيفاني كرونين، هذا الموضوع تفصيليًا في كتابها "رضاشاه وبناء إيران الحديثة".

ويقول دانييل ديلوس، مراسل أسوشيتد برس والفائز بجائزة بوليتزر الأدبية، في ١ أكتوبر ١٩٤١ في واشنطن بوست:

"تقدر حساباته في بنوك الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية بين ٢٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار."

وفي ديسمبر ١٩٤١ (آذر ١٣٢٠ ه.ش)، كشفت صحيفة "بيداري كرمان":

"قبل شهرين ونصف، عندما تنحى الشاه السابق عن العرش وتوجه عبر كرمان إلى الهند وجزيرة موريشيوس، كشف حقيقة جديرة بالاهتمام. فقد صرح لشخصين من سكان المدينة الحاضرين أمامه: جمعت سبعة آلاف مليون تومان، واليوم عندما أغادر إيران لا أملك شيئًا. جمعت هذا المال لأعلم الشعب

Abdicated Shah Believed Wealthiest of Royal Refugees

By Daniel DeLuce
Associated Press Staff Writer

Abdicated Shah Believed Wealthiest of Royal Refugees

By Daniel DeLuce
Associated Press Staff Writer

Teheran, Iran.—When the rusty little British mail steamer Bandera departed from the desolate Iranian coast, her No. 1 passenger was the former Shah of Iran.

He could look back upon his modernistic empire broken overnight by one wrong guess, but could look forward to an exile in the New World with millions of dollars to satisfy his whims—almost everything except another land to rule.

Among the royal refugees of the twentieth century, the wily Reza probably got away with the biggest personal fortune.

Estimates of his accounts in United States, English, continental European and South American banks run from 20 to 300 million dollars.

Reza, under psychological duress, signed a letter giving his possessions to the new Shah, his son, and promised to donate all to the state. But the ink was scarcely dry on his sprawled signature when the Iranian Parliament declared the document void and if the government attempts to seize his hoardings abroad.

While parliamentary leaders were demanding full accounting of the former Shah's finances, into allegations that he misused his power as ruler and that the crown jewels, valued at nine million dollars, were part of the gulf between the state treasury and the royal family's personal fortune.

Estimates of his accounts in United States, English, continental European and South American banks run from 20 to 300 million dollars.

Reza, under psychological duress, signed a letter giving his possessions to the new Shah, his son, and promised to donate all to the state. But the ink was scarcely dry on his sprawled signature when the Iranian Parliament declared the document void and if the government attempts to seize his hoardings abroad.

While parliamentary leaders were demanding full accounting of the former Shah's finances, into allegations that he misused his power as ruler and that the crown jewels, valued at nine million dollars, were part of the gulf between the state treasury and the royal family's personal fortune.

The Washington Post
Oct 1, 1941

صحيفة "واشنطن بوست" في ١ أكتوبر ١٩٤١: "الشاه الذي أجبر على التنازل عن العرش يعتقد أنه أغنى اللاجئين من الأسرة الملكية."

أن كل شيء ممكن بالجد والاجتهاد... هذا المبلغ يعادل ٥٤٠٠ خروار (الخروار الواحد يزن ٧٠ كغم تقريبًا_مترجم) من الذهب المثقالي بقيمة ٢٠ تومان للذهب في ذلك الوقت." [٨٨]

نوع الملكية	التفاصيل
عدد القرى	حوالي ٧٠٠٠ قرية موزعة في محافظات خراسان، وغيلان، ولرستان، وخوزستان، وكرمانشاه، وكرمان
العقارات والممتلكات	مساحات شاسعة من الأراضي والعقارات في منطقتي طهران وشميران
الفنادق	كافة الفنادق الواقعة في منطقة شمال إيران
المصانع	مصانع السكر والقطن والحرير والمنسوجات التي أنشأتها الحكومة، والتي جرى عدها ممتلكات شخصية لرضاخان
الأصول النقدية الداخلية	البنك الوطني الإيراني ١٩٤١-١٩٤٢ (١٣٢٠ ه.ش): بلغت ٧٥٠ مليون ريال، وهو ما كان يعادل حينذاك ٥٠ مليون دولار تقريبًا
الأصول النقدية الخارجية	بنوك أجنبية ١٩٤١-١٩٤٢ (١٣٢٠ ه.ش): حوالي ٢٠٠ مليون دولار في حسابات مصرفية بلندن ونيويورك وسويسرا وبرلين وتورنتو، منها ١٥٠ مليون دولار في بنك لندن، ١٨,٤ مليون دولار في بنك نيويورك (موزعة بين ١٤ مليون دولار نقدًا وذهبًا، و٤,٤ مليون دولار على شكل أسهم وسندات)
إيرادات النفط	إيداع جزء كبير من إيرادات النفط الإيرانية بين عامي ١٩٤١-١٩٤٢ (١٣٠٢-١٣٢١ ه.ش) مباشرة في الحسابات الشخصية لرضاخان في البنوك الخارجية
صادرات المنتجات الزراعية	تصدير المنتجات الزراعية من القرى المصادرة إلى روسيا وألمانيا وإيداع أثمانها في الحسابات الخارجية، فضلًا عن تحويل عوائد صادرات القطن إلى هونغ كونغ والصين لصالح تلك الحسابات أيضًا

قائمة بأملاك رضاشاه وممتلكاته وموارده وحساباته الشخصية داخل البلاد وخارجها

[٨٨] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١١٢، نقلًا عن جريدة "بيداري كرمان"، ٨ ديسمبر ١٩٤١ (١٧ آذر ١٣٢٠ ه.ش).

الفصل ٣

مواجهة رضاخان مع القوميات الإيرانية: "التهجير القسري والجرائم ضد الإنسانية"

إ يراننا الجريحة بلد ذو جغرافيا متعددة الألوان وتنوع قومي ولغوي وديني. فمنذ قرون وهذا الوطن العزيز موطن لقوميات شتى من الكرد والبلوش والعرب والتركمان واللر والترك والطالش وغيرهم، يعيشون جميعًا بهوية إيرانية وبحب لهذه الأرض والمياه، متجاورين ومتعاونين في صيانتها. ومع ذلك، يرى أثر دم يسيل من جرح تاريخي على هذا الجسد الواحد، أثر نابع من ظلم مضاعف لا مصدر له سوى الاستبداد والاستعمار. ومن هذا المنطلق، يجب دراسة سجل رضاشاه لمعرفة سياسته تجاه قوميات إيران، وكيفية تنفيذها، والنتائج التي خلفتها في مجتمع ذلك الزمان وفي تاريخنا المعاصر.

لقد عاشت القوميات الإيرانية المختلفة، بلغاتها وثقافاتها وأديانها، قرونًا طويلة في جو من التآلف والتضامن، وقاومت هجمات الأعداء ودافعت عن حدود إيران ببطولة وتضحية. فالترك والكرد وقفوا في وجه الغزوات الروسية والعثمانية، والبلوش والتركمان والعرب الإيرانيون كانوا المدافعين عن وجود إيران واستقلالها في مواجهة القوى الاستعمارية. ولم يكونوا ينتظرون أوامر الملوك المستبدين وباعة الوطن في زمانهم، بل هم الذين ضحوا بأنفسهم ودمائهم في سبيل الثورة الدستورية والحركة التقدمية في إيران، كما أبدوا شجاعة وتضحيات في مقاومة استبداد الشاه والملالي أيضًا.

ولقد جاءت الثورة الدستورية بسبل حديثة ومتقدمة لتطوير إيران على أساس الألفة والوئام بين مختلف مكونات شعبها، فأنشأت مجلس الشورى، والجمعيات الإقليمية والمحلية، والانتخابات، ومبدأ أصالة صوت الشعب، وتقييد سلطة الحاكم، وفصل السلطات، وحرية الصحافة والاجتماعات، واحترام حق الملكية، وحظر الاعتقال التعسفي، والمساواة أمام القانون، وحصانة النفس والمال والعرض من أي اعتداء، وتحريم التهجير القسري والرقابة.

ولكن رضاشاه وقف في مواجهة تلك الثورة وفي عداء جوهري معها، وسعى منذ اليوم الأول حتى آخر يوم من حكمه إلى إقامة سلطة شديدة المركزية جعلت جميع القوى السياسية والعسكرية والشرطية والقضائية والمالية في البلاد محتكرة لديه بصورة جنونية. وكانت النتيجة المباشرة لهذا التركز المفرط للسلطة القضاء على أي إمكانية لمشاركة الشعب في إدارة شؤونه، وإقامة استبداد أسود قاس جرح روح المجتمع وجسده. وقد أضر قمع القوميات ضررًا بالغًا بالوحدة الوطنية لإيران، وأدى إلى الانقسام بين المكونات القومية، كما جعل رأس الدولة نفسه، أي تلك السلطة المنفصلة عن المجتمع والخالية من أي سند شعبي، هشًا إلى حد كبير، بحيث لم يستطع الصمود أمام أول عاصفة تاريخية وسقط بين ليلة وضحاها.

ويصور أبواق الاستعمار وبقايا النظام الملكي الذين يرفعون شعار الدفاع عن وحدة البلاد ومناهضة تجزئتها، رضاشاه بوصفه مؤسس إيران الموحدة ونموذجهم المثالي، غير أن سجله يشهد عليه بأنه كان مؤسس الانقسام والتفرقة في التاريخ المعاصر لإيران. ونفذ رضاشاه هذه السياسة، ومعه جلادوه الخاضعون له مثل أمير أحمدي وشاه بختي، بوحشية وقسوة بالغة. إن طبيعة هذا القمع لم تلق بعد ما تستحقه من اهتمام المؤرخين؛ فالمؤلفون الموالون للطبقة الحاكمة تعمدوا تجاهل الحقيقة الماثلة بأن رضاشاه، في تعامله مع قوميات إيران، ارتكب علنًا جرائم ضد الإنسانية، واتبع سياسات مثل فرض الاستقرار القسري على القبائل، والتهجير الإجباري، وتشريد الناس، وحرمانهم من سبل العيش.

ولجأ رضاشاه إلى هذه الأساليب اللاإنسانية لترسيخ سلطته وسلطة عائلته، بينما حاول المدافعون الفاضحون عنه أن يكسوا شراهته في طلب السلطة بثوب نظري زائف، مدعين أن تلك السياسات كانت طريق التقدم وتحديث إيران. غير أن تاريخ القرن الماضي أثبت أن الاستبداد وقتل الحرية ومنع

الشعب من المشاركة في تقرير مصيره يؤدي حتمًا إلى التخلف والانحطاط، مهما جمل بزخارف باطل من قبيل "الآرية" الزائفة أو "الإسلامية" الرجعية.

قمع العشائر والقبائل

في بداية حكم رضاخان، كانت نسبة سكان القبائل والعشائر في إيران تشكل ربع سكان البلاد الذين كانوا يبلغون نحو عشرة ملايين نسمة، وكان لهم نصيب كبير في الثروة الحيوانية والزراعة، وكان معظمهم ينتقل سنويًا بين المصايف والمشاتي بانتظام. وقبل أن يعتلي رضاخان العرش، شرع في تنفيذ برنامج شديد العداء للشعب فيما يتعلق بالعشائر. وكان الهدف السياسي الأساس من هذا البرنامج هو القضاء على القوى المحلية وتركيز السلطة الكاملة في طهران. وكانت عناصر هذه السياسة تشمل: نزع سلاح العشائر، وفرض الاستقرار القسري عليهم، ونزع السلطة من زعمائهم، وفرض ضرائب جائرة، وتوحيد الزي الإجباري، والتجنيد القسري من بينهم. وقد أدت هذه السياسة، نظرًا لما رافقها من وسائل قمعية شديدة القسوة من إعدامات ومصادرة أملاك وتهجير قسري للسكان، إلى اندلاع تمرد طويل نسبيًا من جانب القبائل والعشائر بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٣٣ (١٣٠٢–١٣١٢ ه.ش). وكان لفرض الاستقرار القسري على العشائر أثر بالغ الضرر على الثروة الحيوانية في إيران خلال تلك الحقبة.

التهجير القسري

كتب التاريخ كثيرًا عن قمع اللر وإعدامهم ومجازرهم المروعة بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٧ (١٣٠٣–١٣٠٦ ه.ش). ووفقًا لتلك الوثائق، فإن العقيد شاه بختي والفريق أمير أحمدي، بأمر من رضاشاه، لم يرحما حتى الأسرى من اللر، وقطعوا رؤوس عدد كبير منهم بالسيف. وبعد أن ذبحوا عددًا كبيرًا من

عشائر اللر في موطنهم، أقدموا على تهجير من تبقى من الناجين قسرًا إلى مناطق أخرى بعيدة في أطراف إيران.

وفي فبراير ثم أواخر مارس ١٩٣٠ (بهمن ثم أواخر إسفند ١٣٠٨ ه.ش)، أمر رضاشاه بتهجير عشائر اللر جميعًا، من كبار وصغار ونساء ورجال وأطفال، سيرًا على الأقدام وهم موثقون بالأغلال اثنين اثنين. وكانت سياسة رضاشاه تجاه شعب اللر مثالًا واضحًا على الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية. ومات كثير من الناس الذين شملهم التهجير والتشريد بسبب السير الطويل في البرد، ودفنوا على الطرقات، كما نفقت أعداد كبيرة من مواشي العشائر في الطريق. وفي نهاية الأمر، تحول أولئك الذين كانوا يعيشون من قبل في كرامة ورفاهية نسبيتين في مناطق اللر إلى جماعات من الأسرى والفقراء.

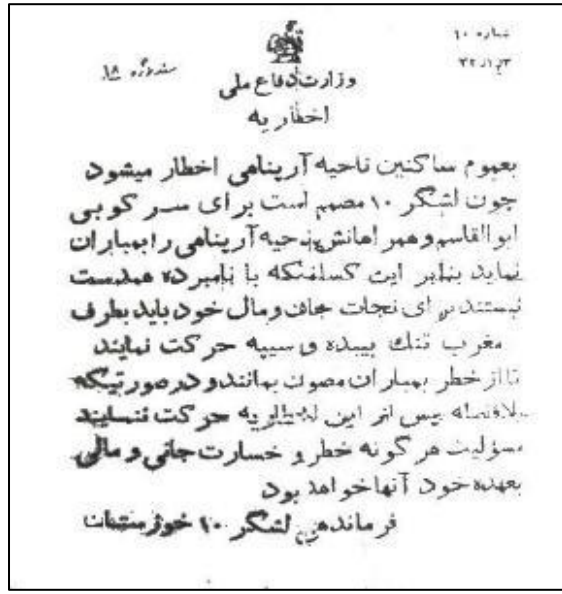

وزارت دفاع ملی

اخطاریه

بعموم ساکنین ناحیه آربناهی اخطار میشود
چون لشگر ۱۰ مصمم است برای سرکوبی
ابوالقاسم و همراهانش بناحیه آربناهی رابمباران
نماید بنابر این کسانیکه با نامبرده همدست
نیستند برای نجات جان و مال خود باید بطرف
مغرب تنگ بیبده و سیبه حرکت نمایند
تا از خطر بمباران مصون بمانند و در صورتیکه
بلافاصله پس از این اخطاریه حرکت ننمایند
مسئولیت هر گونه خطر و خسارت جانی و مالی
بعهده خود آنها خواهد بود

فرماندهی لشگر ۱۰ خوزستان

نموذج من أوامر جيش رضاشاه القمعي: مجزرة أهالي آربناه (الواقعة في قضاء لالة، من مناطق البختياريين)

لرستان، ١٩٢٣ (١٣٠٢ ه.ش)، إعدام جماعي شنقًا لأهالي لرستان على أنغام الطبول والمزامير العسكرية لجنود رضاشاه

يكتب تشارلز هارت، الوزير المفوض الأمريكي في إيران، في تقريره المؤرخ في ٤ فبراير ١٩٣١ (١٥ بهمن ١٣٠٩ ه.ش):

"منذ عدة أشهر، وحين بدأت عملية تهجير اللر، لم ترد أي معلومات حول هذا الموضوع من المصادر الحكومية. كما أن تقدير عدد العشائر جرى استنادًا إلى روايات المسافرين الذين شاهدوا مجموعات ضخمة منهم يسيرون على أقدامهم في طريق لرستان–طهران، أو منتشرين على طول طريق مشهد لمسافة تصل إلى ثلاثمائة ميل. وقد قدر بعضهم عددهم بخمسة عشر ألف نسمة، فيما قدره آخرون بأكثر من ذلك. من المؤكد أنه لا أحد يعرف بالضبط ما المقصود بعمران إقليم لرستان، غير أن الاعتقاد السائد هو أن المقصود هو منح أغلب الأراضي التي كانت سابقًا بيد عشائر اللر إلى الفلاحين الإيرانيين غير الرحل." [٨٩]

[٨٩] مجد، محمد قلي، "من القاجار إلى بهلوي"، ٢٠١٠ (١٣٨٩ ه.ش)، ص ٨٢–٨٣.

أما تقي زاده، وزير مالية رضاشاه، ففي معرض شرحه أمام مجلس الشورى لما سماه "خدمات" الحكومة للشعب الذي شرد من دياره، يشير إلى جوانب من تلك الواقعة، مبينًا حالة العوز والفاقة التي وصلوا إليها حتى إنهم كانوا بلا ثياب، حيث يقول:

"لقد نقل عدد من اللر إلى خراسان، وجماعات أخرى إلى زرند وساوه وخوار، وكانوا حتى وقت قريب لم يوطنوا بعد، لكنهم الآن وطنوا... وقد أرسل أطباء إلى العرب واللر الذين نقلوا إلى زرند وساوه وخوار، كما قدمت جمعية الأسد والشمس الحمراء مساعدات كبيرة لهم من ملابس وفراء... ولكن في لرستان، الأمر أصعب بكثير من هذه الحالات، لأنهم يجب أن تمارس عليهم سياسة 'تخت قابو' (الإقامة الإجبارية) وهم غير معتادين أصلًا على الحياة المنزلية، والحكومة تسعى لتعليمهم أسلوب العيش، ولا شك أنهم سيتعلمونه." [٩٠]

وفي سياق الشهادات الحية، أدلى المجاهد نورمراد كله‌جويي ١٩٣٥–٢٠٢١ (١٣١٤–١٤٠٠ ه.ش)، العضو في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والشاهد على وقائع قمع سكان لرستان، بإفادة في مقابلة تلفزيونية قال فيها:

"لم يكونوا يرحمون أحدًا، لا شيخًا ولا شابًا؛ إذ كانوا يرتكبون المجازر بالسيف والبندقية وكل ما تصل إليه أيديهم. كان أبي يقسم ويقول: أرادوا أن يقيدوا يدي أحد أفراد عائلتنا المدعو شاه مراد من الخلف، فمانعهم وتساءل: لن أسمح لكم بتقييد يدي، ماذا فعلت؟! فقام عناصر رضاشاه برجمه بالحجارة

[٩٠] المضبطة التفصيلية لمداولات مجلس الشورى الوطني، جلسة ٣١ يناير ١٩٣١ (١٢ بهمن ١٣٠٩ ه.ش).

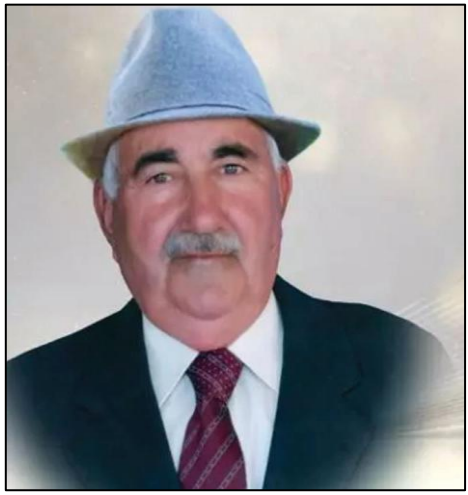
نورمراد كله‌جويي

حتى قتلوه... كان أبي يروي هذه الذكريات وهو يبكي، ويقول: كان أحد جنود الملك ينزع سيفه من حمالته ويديره أمام أعين الناس، ثم ينظر إلى أحدهم، فإذا بدا له مميزًا عن البقية، يضرب عنقه بوحشية. كان شاه بختي هو المسؤول عن الإعدامات، وكان يعدم عشائر اللر من دون محاكمة... حتى جاء وقت لم يعد أمامنا إلا الاستسلام، فأحضروا القرآن وجعلونا نوقع على صك الاستسلام، ثم سلمنا أسلحتنا وبقينا نحو شهرين معتقلين في مقر فوج الدرك. وفي نهاية تلك المدة، هاجمونا ذات يوم، وبالتهديد وإطلاق النار أرغمونا جميعًا على الرحيل؛ فقيدوا أيدي كل شخصين بسلسلة واحدة، وساقوا نساءنا وأطفالنا معنا. كنا حفاة الأقدام، وطوقنا فرسان الدرك من الأمام والخلف، واضطررنا للسير مشيًا نحو خراسان. بهذه الطريقة، أذلوا معظم أفراد عشيرة بيرانوند، وساقوهم على أقدامهم حتى بجنورد وشيروان وقوجان. بقينا في الطريق ستة إلى سبعة أشهر ننتقل من منزل إلى منزل، نعاني تارة من شدة البرد، وتارة من حرارة الجو. إن الظلم الذي أنزله رضاشاه بأهالي لرستان لم يفعله حتى جنكيز خان المغولي." [٩١]

[٩١] نورمراد كله‌جويي، من أعضاء منظمة مجاهدي خلق، مقابلة مع قناة الحرية (فضائية المقاومة الإيرانية).

وقاد عمليات قمع لرستان كل من الفريق أمير أحمدي [٩٢] والعقيد شاه بختي، اللذين ارتكبا هذه الجرائم بذريعة "إقرار الأمن"؛ ولا تزال آثار تلك الفظائع ماثلة في الذاكرة الجمعية لشعب اللر وفي أغانيهم الشعبية. وخلال سنوات القمع، اشتهر أمير أحمدي بلقب "جزار لرستان" نظرًا لقسوته المفرطة؛ وقد صرح بنفسه في خطاب ألقاه في بروجرد عام ١٩٢٤ (١٣٠٣ ه.ش) قائلا: "هذه المرة سأحطم قوات اللر بحيث لن تبقى لهم بعدها أدنى قدرة على التحرك." [٩٣]

وكان شاه بختي من المقربين إلى رضاخان، وحين أرسل إلى لرستان لقمع اللر وتهجيرهم قسرًا، كان يحمل رتبة عميد.

يمين: الفريق شاه بختي ١٨٨٦–١٩٦٢ (١٢٦٥–١٣٤١ ه.ش)، أحد الجلادين في لرستان وكردستان
يسار: الفريق أمير أحمدي ١٨٨٤–١٩٦٥ (١٢٦٣–١٣٤٤ ه.ش)، من أمراء جيش رضاشاه، والمعروف بـ"جزار لرستان"

[٩٢] شغل عدة مرات منصب وزير الحرب أو وزير الداخلية، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ في عهد محمدرضاشاه.

[٩٣] أمير أحمدي، خطاب في بروجرد، صحيفة "إيران"، ٢ يونيو ١٩٢٤ (١٢ خرداد ١٣٠٣ ه.ش)، نقلًا عن "عمليات لرستان، وثائق العميد محمد شاه بختي"، ص ١٨.

قسوة تفوق التصور

ارتبط برنامج قمع العشائر في عهد رضاشاه بأساليب عنف بالغة الوحشية، تجاوزت في قسوتها كل تصور إنساني. ويشير بيتر آفري، مؤلف كتاب تاريخ إيران المعاصر، إلى أن "قصصًا مرعبة كانت تروى عن ضباط يتسلون بقطع رؤوس اللر والأكراد." [٩٤]

أما ويليام دوغلاس، القاضي البارز ورئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة، الذي زار عدة بلدان آسيوية خلال عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠، فقد دوّن مشاهداته في كتابين بعنوان "مالايا" و"أراض غريبة وشعوب طيبة"، صدرا عام ١٩٥١ في الولايات المتحدة. وفي أحد فصول هذه المذكرات، كتب ما يلي:

"... أحد أكثر فصول التاريخ خزيًا، نفذه أحد عقداء رضاشاه، المعروف في أنحاء إيران كلها بلقب جزار اللر. ففي عام ١٩٣٦ قررت الحكومة إنشاء طريق معبد يمر عبر لرستان، غير أن اللر عارضوا هذا المشروع، فاندلعت اشتباكات عنيفة بين القبائل والجيش، وعمت الاضطرابات مختلف أنحاء لرستان. وفي إحدى هذه الحوادث، هاجم عدد من أبناء اللر ضابطًا من الجيش الإيراني في واد ضيق يقع على مسافة بضعة أميال جنوب خرم آباد، فقتلوه. ثم تقدم اللر نحو المدينة، فاحتلوها، واستولوا على قلعة فلك الأفلاك القائمة على صخرة ضخمة، يبلغ ارتفاعها نحو مئتي قدم، في وسط المدينة. وكانوا جسورين مفعمين بالثقة، إذ أصبحوا مسيطرين على قلب لرستان. كان مخطط رضاشاه يقوم على سحق القبائل، وتفكيك قيادتها، وإعادة توطين أفرادها قسرًا في أراض منكوبة. ولهذا أرسل من طهران عقيد شاب إلى خرم

[٩٤] آفري، بيتر، "تاريخ إيران المعاصر، من تأسيس أسرة بهلوي حتى انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٥٣ (٢٨ مرداد ١٣٣٢ ه.ش)"، ترجمة محمد رفيعي مهرآبادي، ص ٦٢.

آباد، كلف بإحكام الحصار على المنطقة وقطع الإمدادات والمؤن عن سكان القلعة. وبعد نحو شهر، سقطت القلعة، وأعدم ثمانون من زعماء اللر. وقال لي أحد الضباط: 'أبقيناهم ثلاثة أيام على المشانق، كنا نريد أن نتأكد من أن هذا المشهد سيؤثر في اللر.'

أما ما تبقى من القصة، فكان يتعلق بشيخ مسن في الثمانين من عمره، التقيته في لرستان، في كوخ تغطي جدرانه وسقفه أغصان البلوط، ولا يضم سوى فتحة واحدة. بدا عليه الإعياء والقلق، غير أن المهابة كانت واضحة في ملامحه، والاعتزاز باديا في صوته. أغلقت كاميرتي وطلبت الإذن بالدخول إلى كوخه، فنهض بوقار وأشار إلي بيده أن أجلس إلى جانبه على بساطه. تحدثنا عن شؤون شتى، ثم خيم الصمت، فقطعته بسؤاله عن تلك المأساة التي لمح إليها عرضًا. سألته: ما أخبار أمير أحمدي؟ فنظر إلي بازدراء وأومأ برأسه. انكشفت الحقيقة شيئًا فشيئًا، بعد أن أقسمت له ألا أكشف هويته أبدا. تمتم قائلًا:

'كنا نخيم غير بعيد من هنا، في عشرين خيمة، وكان عددنا يزيد على مئة شخص. كنا نملك آلافًا من الماعز والأغنام، ومئات الأبقار، وعشرات الخيول. أما شبابنا الذين كانوا مع الخان في القلعة، فقد قتلوا جميعا. أعدم زعماؤنا، وانتصر الجيش، وانتهت المقاومة. وكان الطريق الذي أراد رضاشاه شقه يبنى آنذاك.

بعد أيام قليلة، امتلأ الأفق بالغبار، ورأينا الفرسان يعدون بأقصى سرعتهم. وحين اقتربوا، أدركت أنه جيش النظام، وكان يقوده عقيد. ترجل الجنود وبدأوا بإطلاق النار. كان الأطفال في المهاد، وبعضهم داخل الخيام. وجه الجنود مسدساتهم إلى رؤوس بعض الأطفال وأطلقوا النار. تعالت الصرخات من كل خيمة. وأقسم بشرف هذا البيت أن ما أقوله هو الحقيقة.

أمر العقيد جنوده بأسر عدد من الشبان، ثم أوقد نارا من الفحم والحطب. وكان بحوزته لوح من الحديد، طوله نحو ثماني بوصات، وعرضه ست بوصات، وسمكه ربع بوصة، فأحماه حتى احمرّ. ثم أمر بإحضار أحد الأسرى، فأمسكه جنديان من جانبيه، ووقف خلفه جندي يحمل سيفا. أشار العقيد، فضرب الجندي بالسيف فقطع رأس الأسير. ثم صرخ العقيد: اركض! فسقط الرأس على الأرض، ووضع العقيد اللوح المحمّى على عنق الجسد المقطوع، فاهتز الجسد وسقط. ثم صاح: هاتوا واحدا أطول قامة، ليجري أفضل من هذا. وهكذا، واحدًا تلو الآخر، كانت رؤوس اللر تتساقط، وكان الحديد المحمى يوضع على الأعناق المقطوعة مرة بعد أخرى. وفي إحدى المرات، تأخر العقيد في وضع اللوح، فاندفع الدم في الهواء إلى ارتفاع خمسة أقدام.'" [٩٥]

ومن نماذج الجرائم الأخرى التي ارتكبت في سياق إخضاع العشائر، حادثة بتر آذان فتيات لرستان العزل. فقد روت المطربة قمر الملوك وزيري (١٩٠٥–١٩٥٩ / ١٢٨٤–١٣٣٨ ه.ش) [٩٦] هذه الواقعة لملوك ضرابي، وهي مطربة معاصرة لها. وتنقل ضرابي هذه الشهادة قائلة:

[٩٥] دوغلاس، ويليام أ. (١٩٥١)، "أراض غريبة وشعوب طيبة"، نيويورك: دار النشر هاربر آند برذرز.
[٩٦] قمر الملوك، من مواليد تاكستان، مغنية للأغاني التقليدية، ومن بين أعمالها "مرغ سحر"، اشتهرت بنزعتها الإنسانية، إذ كانت تتبرع بإيرادات حفلاتها للأهالي الفقراء.

"كانت قمر تحكي لي قائلة: حين دخل أمير أحمدي، قائد جيش الغرب وأحد ضباط رضاخان، إلى لرستان بعد إخضاعها، دعاني أنا ومرتضى خان إلى منزله برفقة كبار رجال الدولة. وبعد أن أنشدت وغمرتني النقود، ناداني الأمير، فقبل يدي، وأجلسني إلى جواره، ثم التفت إلى خدمه وقال: ائتوني بالخرج الذي جئت به من لرستان. ولما أحضروه، أخرج منه زوجًا من الأقراط، فعلق الأولى في أذني، أما الثانية فلم يتمكن من تثبيتها، فوضعها في يدي. وعندما جلست، لاحظت قطعة سوداء لينة معلقة بطرف القرط، فعرفت على الفور أنها نرمة أذن. فخلعت القرطين في الحال، وحملتهما في تلك الليلة إلى الصائغ حاج أبوالحسن لالة في تقاطع إسطنبول، وتبرعت بثمنهما. وبعد مدة من الزمن، دعيت إلى منزل تيمورتاش، وزير البلاط آنذاك، حيث اجتمع كبار رجال إيران، وكان كل منهم قد جاء بهدية. وبعد العشاء والغناء، طلب عرض الهدايا، وقيل إن أجملها وأغلاها زوج من الأقراط الزمردية القديمة، تبلغ قيمته أربعين ألف تومان. وحين رأيتهما، وجدتهما مطابقين تمامًا للقرطين اللذين كانا بحوزتي، فساورني شعور عميق بالاشمئزاز، مقرونًا بالفضول.

قمر الملوك وزيري ١٩٠٥-١٩٥٩ (١٢٨٤-١٣٣٨ ه.ش): "لم أبع فني للقوة أو للمال أو للخيانة"

وبعد الاستفسار، علمت أن الهدية قدمها أحد أقارب تيمورتاش، الذي ذكر أنه اشتراهما من أبوالحسن لالة بمبلغ أربعين ألف تومان." [٩٧]

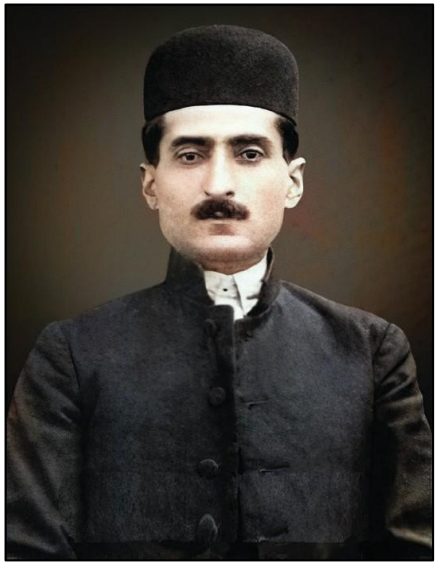

علي مردان بختياري، من مواليد جنارود فريدن ١٨٩٢ (١٢٧١ ه.ش)؛ أعدم في سجن قصر عام ١٩٣٤ (١٣١٣ ه.ش)

إعدام علي مردان خان – في أثناء عمليات قمع لرستان، ألقي القبض على علي مردان خان وسجن في سجن قصر، ثم أعدم بأمر من رضاشاه في السجن نفسه. كان علي مردان خان من الشخصيات المحبوبة في لرستان، ومن قادة فتح طهران خلال الثورة الدستورية. وقد روى من شهدوا أيامه الأخيرة أنه، يوم إعدامه، تصرف كأن شيئًا لم يكن؛ إذ جمع أمتعته بهدوء، ودون على كتبه أسماء من أراد إهداءها إليهم، ثم تناول فطوره بسعادة وارتدى أفضل ثيابه وأخذ عصاه قائلًا: "تفضلوا، أنا جاهز."وكان أول من ودعهم هم المرضى من السجناء. وعندما رأى بعض رفاقه يبكون في طريقهم إلى المشنقة، استشاط غضبًا وقال: "كفوا عن هذا البكاء، ولا تسيئوا إلى كرامتنا؛ فلو كنا نحن المنتصرين، لفعلنا بهم مثل ما يفعلون بنا." وقد نقل الحاضرون أن جميع السجناء تأثروا بمقتله وبكوا عليه بحرقة.

[٩٧] كتاب "آواي مهر" تكريمًا لقمر الملوك وزيري.

ولا يزال علي مردان خان، بعد عقود من استشهاده البطولي، حيًا في قلوب أهل لرستان وضمائرهم، وهم ينشدون حتى اليوم لأجله أغان شعبية بعنوان "شير علي مردان."

وتجدر الإشارة إلى أنه حين كان رضاشاه عنصرًا في قوات القوزاق لمحمد علي شاه، شارك بفعالية في قمع الثورة الدستورية؛ فبينما كان اللر الدستوريون يقاتلون جنبًا إلى جنب مع مجاهدي أذربيجان وغيلان ضد الاستبداد لتحرير طهران، كان رضاخان هو القوزاق المسلح الذي يقتل أنصار الدستور. وبعد انتصار الثورة الدستورية، أضمر حقدًا شديدًا على قادة الثورة وفاتحي طهران، وكان ذلك أحد أسباب قسوته المفرطة تجاه أهالي تلك المناطق. كما شملت العمليات القمعية لرضاشاه عشائر اللر في خوزستان أيضًا؛ ولا تزال بطولات المرأة الشجاعة "قدم خير"، وهي بطلة لرية، حاضرة في أهازيج الجنوب الإيراني.

سردار مريم بختياري ١٨٧٤-١٩٣٧ (١٢٥٣-١٣١٦ ه.ش)، من مناضلات الثورة الدستورية ووالدة علي مردان خان

ويقول العقيد أبو الفتح أوجن بختياري، مؤلف كتاب "تاريخ بختياري":

"قبل دخول سردار أسعد إلى طهران، كانت أخته بي بي مريم أيضًا مع مجموعة من مسلحي البختياري في طهران، وقد أقامت في أحد بيوت حسين ثقفي. وما إن علمت أن سردار أسعد يتجه نحو طهران، حتى حصنت سطح

المنزل، وبدأت القتال مع القوزاق بنفسها، وكانت تطلق النار بيدها. هاجمت القوات البريطانية ومرتزقة رضاخان منزل سردار مريم بختياري، وأهانوا هذه المرأة العظيمة وأساءوا معاملتها." [٩٨]

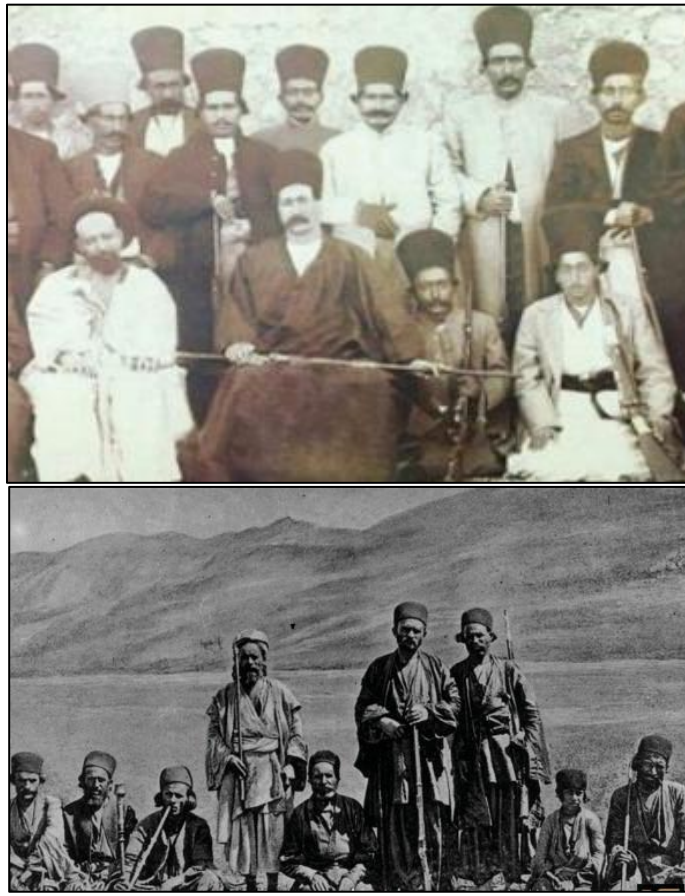

قبيلة قشقائي في عهد رضاشاه

[٩٨] أوجن بختياري، أبوالفتح، "تاريخ بختياري"، ص ٢١٩.

القشقائيون

كان عام ١٩٢٩ (١٣٠٨ ه.ش) عامًا مشؤومًا للعشائر الإيرانية؛ إذ شمل القمع والقتل على نهج رضاشاه العشائر القشقائية أيضًا، وانتهى الأمر بنفي زعماء القبائل. وقد صادر رضاشاه الأراضي التابعة للقشقائيين في محافظة فارس، ومنحهم بدلًا منها صحراء قاحلة في منطقة خاش.

البلوش

لم يسلم سكان المناطق الحدودية المحرومون في محافظة سيستان وبلوشستان من قمع رضاشاه وتعدياته، ولا تزال الذكريات الدموية لتلك الحقبة محفورة في ذاكرتهم التاريخية. ففي أواخر العهد القاجاري وبدايات حكم رضاشاه، كانت القوى الاستعمارية تطمع في هذه المنطقة؛ وبسبب ضعف الحكومة المركزية، حاولت بريطانيا أثناء ترسيم الحدود فصل المناطق الإستراتيجية في شرق بلوشستان عن إيران.

وقد قام الجنرال البريطاني غولد سميث، الذي قاد عملية رسم الحدود الاستعمارية، بعدة محاولات لفصل أجزاء من أراضي شرق إيران، غير أن العقبة الوحيدة أمامه كانت وجود العشائر البلوشية القوية التي رفضت تمامًا الاعتراف بتلك الحدود. وتوضح الوثائق الموجودة في الملف رقم ١٧ من أرشيف وزارة الخارجية (عام ١٢٨٧ هـ.ق) أن شجاعة العشائر البلوش ووطنيتهم حالت دون ضياع أجزاء أوسع من أراضي بلوشستان.

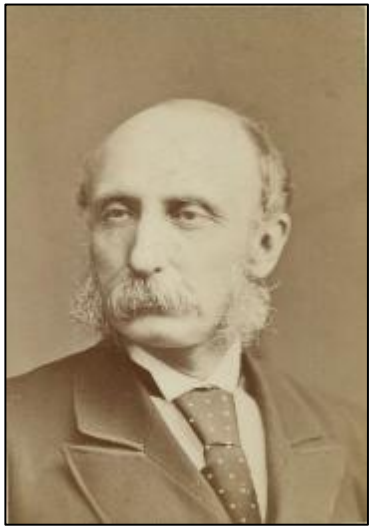

الفريق فريدريك جون غولد سميث (١٨١٨-١٩٠٨)، واضع "اتفاقية غولد سميث" التي أدت إلى انفصال جزء من بلوشستان عن إيران

وبعد استيلاء رضاشاه على السلطة، ووفقًا لسياسة معادية للشعب، خاض بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٨ (١٣٠٧-١٣١٧ ه.ش) حروبًا دامية في بلوشستان، وقمع عشائرها الذين كانوا يحرسون الحدود الشرقية؛ ومن أشهر جرائمه هناك تسميم آبار المياه. وكتب فتح الله نوري إسفنديارى، الوزير المفوض لإيران في بولندا وواشنطن، في كتابه "رضاشاه في مفترق التاريخ" نقلًا عن صحيفة "ديلي ميل" البريطانية: "من أجل قمع عشائر بلوشستان المعارضين له، سمم رضاشاه العديد من آبار المياه." كما لجأ إلى أخذ الرهائن من زعماء العشائر أو أفراد أسرهم ونفيهم إلى مناطق نائية؛ ولم يطلق سراحهم إلا تدريجيًا بعد خلع رضاشاه عام ١٩٤١ (١٣٢٠ ه.ش)، وكان من آخرهم المحتجزون في طهران وأصفهان بسبب تعنت أمير حسين خزيمه علم، الحاكم العام لسيستان وبلوشستان، الذي أراد بذلك إظهار الولاء للشاه الجديد.

مجموعة من أهالي بلوشستان في عهد رضاشاه

البلوش الفقراء القاطنون على الحدود في عهد رضاشاه

كردستان

الجنرال باراتوف، قائد القوات الروسية الغازية في إيران خلال الحرب العالمية الأولى، والذي كان رضاخان يعمل تحت قيادته

يعد قتل الأكراد واحدة من أحلك صفحات الدكتاتورية في عهد رضاشاه وابنه محمدرضا، وهي جريمة كررها لاحقًا نظام خميني أيضًا. فبعد احتلال إيران من قبل القوات القيصرية الروسية خلال الحرب العالمية الأولى، زحف القوزاق بقيادة رضاخان تحت إمرة الجنرال نيكولاي باراتوف نحو همدان ثم كرمانشاه، مخلفًا وراءه أنهارًا من الدم، وامتدت آثار تلك الجرائم إلى سنندج. وكانت كرمانشاه وسنندج من المراكز النشطة في الحركة الدستورية، وقد شارك عدد من مقاتليها إلى جانب ستارخان في تبريز؛ وبعد فشل الثورة الدستورية، انتقم رضاشاه من أهالي تلك المناطق كما فعل مع سائر الأحرار في إيران.

رسم تعبيري يجسد مقاومة أهل كردستان ضد هجمات قوات رضاشاه
في العقد الممتد بين ١٩٢١ و١٩٣١ (١٣٠٠ ه.ش)

جنوب البلاد

ذكرت وكالة رويترز في تقرير لها بتاريخ ٨ يناير ١٩٢٨ (١٨ دي ١٣٠٦ ه.ش) عن تمرد الفلاحين العرب في منطقة قصبة التابعة لعبادان احتجاجًا على "مضاعفة الضرائب"، وأسفر القمع عن مقتل "ستين من المتمردين." [٩٩] كما كانت المدن الجنوبية المختلفة، من بوشهر وبرازجان إلى بندرعباس وكازرون، جريحة من بطش رضاشاه؛ وكان من بين أبطال الجنوب ميرزا محمد برازجاني وناصر ديوان كازروني، اللذان دافعا عن السواحل الجنوبية في وجه القوات الاستعمارية البريطانية، غير أن رضاشاه قابل بطولاتهما بالاضطهاد. وبحسب دراسة نشرتها جامعة أصفهان في ٢٨ أغسطس ٢٠١٩

[٩٩] "مورنينغ بوست"، ١٩ يناير ١٩٢٨.

(٦ شهريور ١٣٩٨ ه.ش)، فإن رضاشاه كان منشغلًا بتهجير الإيرانيين من مختلف القوميات قسرًا طوال المدة من ١٩٢٤ حتى ١٩٤١ (١٣٠٣-١٣٢٠ ه.ش).

يمين: ناصر ديوان كازروني ١٨٧٤-١٩٤٢ (١٢٥٣-١٣٢١ ه.ش)
يسار: ميرزا محمد برازجاني ١٨٧٧-١٩٢٩ (١٢٥٦-١٣٠٨ ه.ش)

قمع انتفاضة التركمان

في السنوات الأولى من القرن العشرين، كان يعيش ما بين مئة وثمانين إلى مئتي ألف نسمة في تركمن صحرا. وقد أرسل رضاخان في الفترة بين عامي ١٩٠٢ و١٩٠٣ (١٢٨١-١٢٨٢ ه.ش) برتبة ملازم أول إلى خراسان ليشارك في قمع انتفاضة التركمان، وبسبب تنفيذه لهذه المهمة تمت ترقيته إلى رتبة نقيب. وكان أهالي تركمن صحرا قد تصدوا عام ١٩١٦ (١٢٩٥ ه.ش) ببطولة لمنع احتلال منطقتهم على يد القوات القيصرية الروسية، ولولا دفاع

التركمان الشجاع لما وجدت قوة حكومية تمنع ضم المنطقة بالكامل إلى روسيا؛ غير أن رد رضاشاه عليهم كان القمع والمجازر.

وعندما كان رضاخان يستعد لنقل العرش إلى أسرته، أطلق حملة دعائية صاخبة مبررًا عملياته الوحشية بأنها تهدف إلى "إخماد فتنة التركمان"، ولجأ إلى قصفهم بطائرات يونكرز الألمانية. ولخص أتايف، مؤلف كتاب "حركة تحرير تركمان إيران" [١٠٠]، أحداث انتفاضة تركمان إيران بين عامي ١٩١٧ و١٩٢٥ (١٢٩٦–١٣٠٤ ه.ش) والعمليات القمعية التي نفذتها قوات رضاخان، وهي انتفاضات تزامنت مع حركتي ميرزا كوجك‌خان في غيلان وخياباني في تبريز.

وفي ٢٠ مايو ١٩٢٣ (٣٠ أرديبهشت ١٣٠٢ ه.ش) عقد المنتفضون التركمان مؤتمر "استقلال تركمان إيران"، الذي وحد التيارات المتنازعة وأسس جمهورية مستقلة؛ ومنذ ذلك الحين تصاعدت حدة الانتفاضات ضد الحكومة المركزية احتجاجًا على زيادة الضرائب وخطط نزع السلاح. ويورد الكتاب المذكور ما يلي:

"في ٥ أكتوبر ١٩٢٥ (١٣ مهر ١٣٠٤ ه.ش) حلقت طائرتان فوق غوميش تبه وقرية صالح وأمطرتها بالرصاص... وعندما انسحب التركمان، أحرقت القوات الحكومية ثمانية من المشاركين في الانتفاضة وهم أحياء." [١٠١]

[١٠٠] خ. أتايف، "الحركة التحررية للتركمان في إيران (انتفاضة الأعوام ١٩١٧–١٩٢٥)"، ترجمة سعيد، أكاديمية العلوم لجمهورية تركمنستان الاشتراكية السوفيتية، الترجمة الفارسية: يونيو ١٩٨٧ (مهر ١٣٦٦ ه.ش).

[١٠١] نفس المصدر، ص ٦٨.

"القوات التابعة لرضاخان، بعد احتلال غوميش تبه، سكنت بيوت الهاربين، وتعاملت مع التركمان الباقين معاملة المحتلين، فنهبتهم وظلمتهم وضربتهم." [١٠٢]

"في ٣١ يوليو ١٩٢٥ (٩ مرداد ١٣٠٤ ه.ش) أعدم خمسة وسبعون من منظمي انتفاضة التركمان في طهران. كما أقام الجيش محاكم عسكرية ميدانية كانت تحكم بالقتل ظلمًا، حيث أعدم خمسة وستون من المشاركين النشطين الذين أُسروا." [١٠٣]

ويكتب بهار في كتابه تحت عنوان "وحشية عجيبة":

"بعد تهدئة مدينة بجنورد، ذهب قائد فرقة خراسان إلى تلك الولاية، فحدثت مجازر فظيعة بحق من يعرفون بالتركمان والعصاة، بطريقة يخجل القلم من وصفها. وقد ورد في بعض التقارير أنهم أعدموا ستين شخصًا في ذلك الموضع، وهذه الحادثة غير التي سبقتها." [١٠٤]

[١٠٢] نفس المصدر، ص ٧٠.

[١٠٣] نفس المصدر، ص ٦٣.

[١٠٤] بهار، محمد تقي (ملك الشعراء)، "تاريخ مختصر الأحزاب السياسية في إيران"، المجلد ١، ص ٢٣٨.

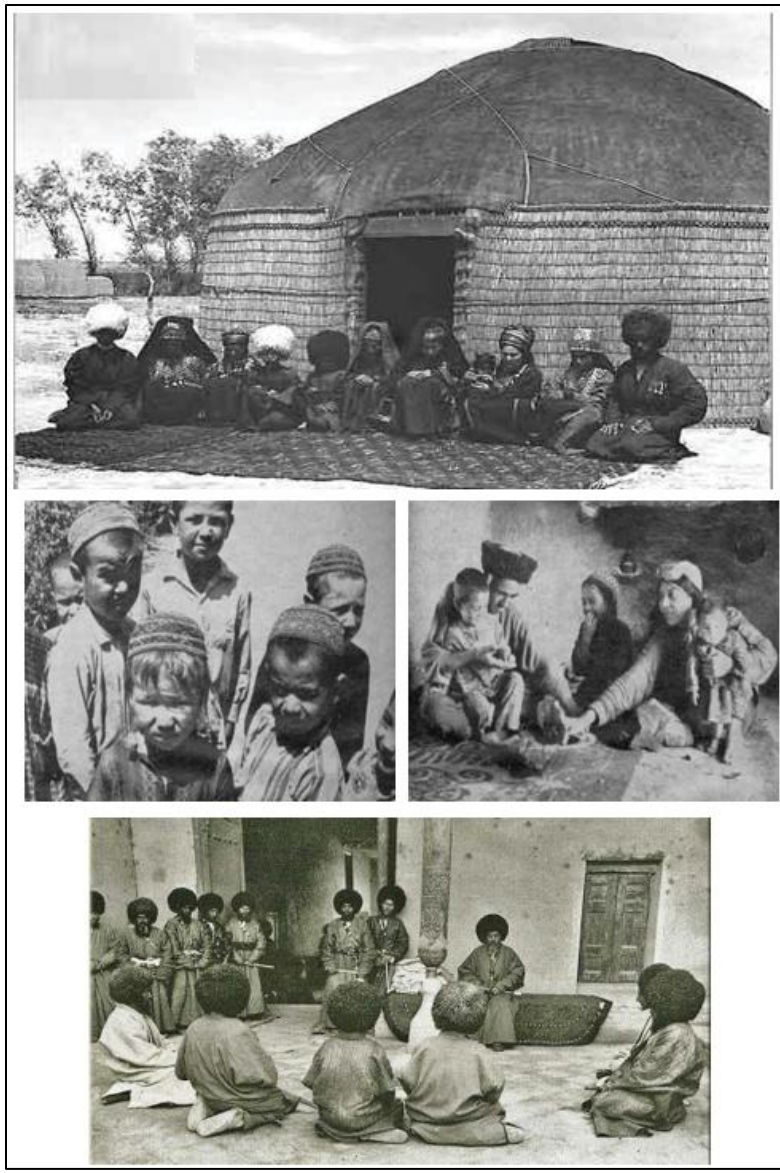

أبناء التركمان، المناطق الشمالية الشرقية من إيران، ١٩٢١-١٩٢٥ (١٣٠٠-١٣٠٤ ه.ش)

نفي القبائل والعشائر في عهد بهلوي الأول

تاریخ (شمسی)	تعداد تبعیدی	وضعیت تبعیدی	علت تبعید	زادگاه تبعیدی	تبعیدگاه
۱۳۰۳	چندین	قومی: ترکمن	نامعلوم	مازندران	گرگان
۱۳۰٤	۱	خان	عدم صلاحیت اقامت در سرحد	استرآباد	تهران
۱۳۰۵	چندین	قومی: کرد	نامعلوم	ترکیه	آذربایجان غربی
۱۳۰۸	چندین	سران ایل	اسکان اجباری	لرستان	تهران
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	خراسان
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	قم
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	ورامین
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	ساوه
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	تویسرکان
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	کاشان

۹۸، پژوهش‌های تاریخی، سال پنجاه و پنجم، دوره جدید، سال یازدهم، شماره سوم (پیاپی ۴۳)، پاییز ۱۳۹۸

تاریخ (شمسی)	تعداد تبعیدی	وضعیت تبعیدی	علت تبعید	زادگاه تبعیدی	تبعیدگاه
۱۳۰۸	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	قزوین
۱۳۰۸	۱	خان بلوچ	شورش	بلوچستان	تهران
۱۳۰۸	چندین	قومی: بلوچ	اسکان اجباری	بلوچستان	مشهد
۱۳۰۸	۱	خان	نامعلوم	بختیاری	قم
۱۳۰۹	چند	قومی: لر	اسکان اجباری	لرستان	مازندران
۱۳۰۹	۱	خان	اسکان اجباری	لرستان	خوزستان
۱۳۰۹	۱	خان: لر	اسکان اجباری	بویراحمد	تهران
۱۳۰۹	چند	قومی: کرد	نامعلوم	کردستان	آذربایجان غربی
۱۳۰۹	۱	طایفه بیرانوند	نامعلوم	خرم‌آباد	یزد
۱۳۱۰	۱	خان قشقایی	شورش	فارس	اروپا
۱۳۱۰	۲	خان بلوچ	شورش	بلوچستان	شیراز
۱۳۱۱	چندین	قومی: لر	اسکان اجباری	بویراحمد	تل‌خسرو
۱۳۱۱	۳۸	قومی: بلوچ	اسکان اجباری	بلوچستان	تهران
۱۳۱۱	۱	خان: کرد	نامعلوم	کردستان	تهران
۱۳۱۲	۱	خان	نپرداختن بهره مالکانه	ایران	کشور عراق
۱۳۱۲	چندین	سران ایل	نامعلوم	فارس	
۱۳۱۳	چندین	عشایر	اسکان اجباری	دشت مغان	آستارا
۱۳۱۳	چندین	تاراکر	نامعلوم	زنجان	میانه
۱۳۱۳	۱	خان	نپرداختن بهره مالکانه	اصفهان	انارک
۱۳۱٤	چندین	طایفه بربری	تبلیغ علیه اتحاد البسه	مشهد	خارج از مشهد
۱۳۱٤	چندین	روسای ایل	عدم صلاحیت اقامت در سرحد	مناطق سرحدی خراسان	مشهد
۱۳۱٤	۲	قومی: بلوچ	نامعلوم	بلوچستان	مشهد
۱۳۱٤	چندین	طاهرزائی	نامعلوم		
۱۳۱٤	چندین	رعیت	نامعلوم	زنجان	میاندوره
۱۳۱۵	چندین	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	همدان
۱۳۱۵	۱		نامعلوم	جهرم	
۱۳۱٦	چندین	قومی: ترکمن	عدم صلاحیت اقامت در سرحد	گرگان	ورامین
۱۳۱۷	۱	قومی: قشقایی	اسکان اجباری		
۱۳۱۷	چند	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	ناتین
۱۳۱۷	چندین	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	کاشان
۱۳۱۷	چندین	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	یزد
۱۳۱۷	چندین	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	اصفهان
۱۳۱۷	چندین	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	ناتین
۱۳۱۷	چندین	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	سبزوار
۱۳۱۷	چندین	عشایر	شورش	ممسنی	خارج از ممسنی
۱۳۱۷	۳	نامشخص	نامعلوم	یزد	زنجان
۱۳۱۸	۱	قومی: کرد کلیائی	اسکان اجباری	کردستان	کاشان

تاریخ (شمسی)	تعداد تبعیدی	وضعیت تبعیدی	علت تبعید	زادگاه تبعیدی	تبعیدگاه
۱۳۱۸	۱	رئیس ایل	اسکان اجباری	فارس	تهران
۱۳۱۸	چند	خوانین (بهارلو)	ناامنی	فارس	خراسان
۱۳۱۹	چندین	قومی: کرد	اسکان اجباری	کردستان	فارس
۱۳۱۹	چندین	قومی: بلوچ	اسکان اجباری	بلوچستان	اصفهان، شیراز
۱۳۱۹	چندین	قومی: کرد گلباغی	اسکان اجباری	کردستان	کاشان
۱۳۱۹	چندین	قومی: کرد گلباغی	اسکان اجباری	کاشان	سبزوار
۱۳۱۹	چندین	قومی: کرد گلباغی	اسکان اجباری	اصفهان	سبزوار
۱۳۱۹	۷۳	قومی: بلوچ	اسکان اجباری	بلوچستان	اصفهان
۱۳۱۹	چندین	قومی: کرد	ناامنی	پاوه	فارس
۱۳۲۰	چندین	قومی: کرد	ناامنی	تهران	شیراز
۱۳۲۰	۱	خان	نپرداختن بهره مالکانه	ممسنی	خارج از ممسنی

المصدر: فصلية البحوث التاريخية، جامعة أصفهان، ٢٧ أغسطس ٢٠١٩ (٦ شهريور ١٣٩٨ ه.ش)

الفصل ٤

نهب نفط إيران

تحوي أرض إيران المحمومة في صدرها ثروات عديدة، لكن النفط يبقى أهم هذه الكنوز بلا شك. إن مصطلح "بحر النفط" مألوف لدى الإيرانيين منذ الصغر؛ فقد سمعوه مرارًا وتكرارًا، وقرأوا وكتبوا وتحدثوا كثيرًا عن الأراضي الغنية بالنفط في وطنهم، وخصوصًا ناقشوا هذه المأساة المشتركة: "أنهم يمتلكون بحرًا من النفط تحت أقدامهم، لكنهم محرومون منه."

يعد استيلاء رضاشاه والملالي على الموارد النفطية، واستخدام عائدات بيعها لتغطية نفقات قمع المجتمع، واحدًا من أكثر المسارات السياسية والاقتصادية إيلامًا في التاريخ المعاصر. وترتبط هذه الحقيقة بأعظم التحولات السياسية في إيران؛ إذ يؤكد تحليل الاقتصاد السياسي لفترة ما بعد اكتشاف النفط أن منحنى دخل النفط كان في جوهره متوافقًا مع منحنى تطور الدولة المطلقة.

صناعة نفط إيران تحت سيطرة شركة النفط البريطانية
خلال سنوات حكم رضاشاه

وفي عام ١٨٧٢ (١٢٥١ ه.ش)، وقع ناصرالدين شاه عقدًا مع تاجر بريطاني من أصل ألماني يدعى بارون يوليوس دو روتر، منحه بموجبه حق استغلال جميع مناجم إيران، بما في ذلك النفط. نص العقد على ما يلي:

"تمنح الحكومة الإيرانية بموجب هذه الامتيازات وأوامرها الخاصة، الحق الخاص والامتياز الحصري والنهائي لحاملي هذا الامتياز لاستغلال جميع مناجم الفحم والحديد والنحاس والرصاص والبترول (النفط) وغيرها، وكل منجم يرونه مناسبًا للعمل فيه، والاستفادة منه." [١٠٥]

وقد وصف اللورد كرزن منح هذا الامتياز بأنه:

"تسليم كامل واستثنائي لجميع الموارد الصناعية للبلاد للأجانب... وهو أمر ربما لم يكن أحد يحلم به حتى في أحلامه." [١٠٦]

مناطق نفطية في آبادان عام ١٩٥١ (١٣٣٠ ه.ش)

[١٠٥] شملت وثيقة الامتياز الحق الحصري في بناء السكك الحديدية والترامواي، واحتكار بناء القنوات ومنشآت الري، وتأجير الجمارك الوطنية لمدة ٢٥ عامًا.

[١٠٦] فاتح، مصطفى، "خمسون عامًا من نفط إيران"، ١٩٥٦ (١٣٣٥ ه.ش)، ص ٢٤٦، نقلًا عن كتاب "إيران ومسألة إيران للورد كرزن"، ص ٤٨٠.

واجه هذا العقد معارضة الشعب الإيراني، وخاصة احتجاج روسيا القيصرية، ولم يدم طويلًا حتى ألغي. كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران، السير آرثر هاردينغ، في كتابه "دبلوماسي في الشرق" أن مظفرالدين شاه لم يكن أكثر من طفل مسن من ناحية الفكر، وأنه ضعيف البنية والعاجز من ناحية الصلابة والمثابرة.

وبعد تسعة وعشرين عامًا، وتحديدًا في ٢٦ مايو ١٩٠٨ (٥ خرداد ١٢٨٧ ه.ش)، تم تشغيل أول بئر نفط في إيران بمسجد سليمان. ولم يكن للشعب الإيراني أي دور في اكتشاف هذه البئر أو استخراج النفط منها؛ إذ إن مظفرالدين شاه قد منح في عام ١٩٠١ (١٢٨٠ ه.ش) امتيازها لمدة ستين عامًا لتاجر بريطاني يدعى ويليام ناكس دارسي.

مسجد سليمان، ٢٦ مايو ١٩٠٨ (٥ خرداد ١٢٨٧ ه.ش) – أول بئر نفطية مكتشفة

مسجد سليمان خلال فترة حكم رضاشاه

وتعهد دارسي بدفع عشرين ألف ليرة نقدًا لإيران فور تأسيس الشركة، وتخصيص أسهم بالقيمة نفسها لها. أما العنصر الأساسي فكان نصيب إيران البالغ ١٦٪ من صافي أرباح شركة النفط، وكان من المقرر أن يدفع سنويًا.

وفي عام ١٩١٤ (١٢٩٣ ه.ش)، حلت الحكومة البريطانية محل دارسي كطرف يتعامل مع إيران، كما شرح المؤرخون الإنجليز:

"لقد غير هذا الأمر من الأساس طبيعة الشركة وجعلها واحدة مع

ويليام ناكس دارسي ١٨٤٩-١٩١٧، التاجر البريطاني الحاصل على امتياز النفط من مظفرالدين شاه عام ١٩٠١ (١٢٨٠ ه.ش)

أنشطة الحكومة البريطانية." [١٠٧] وقد تزامن هذا النقل مع بدء الحرب العالمية الأولى، لتأمين وقود السفن الحربية البريطانية.

اتفاقية ١٩٣٣ الخائنة

في السنوات ١٩٣٢ – ١٩٣٣ (١٣١١ – ١٣١٢ ه.ش)، اتخذ رضاشاه مظهرًا للدفاع عن المصالح الوطنية لإيران في صناعات النفط الجنوبي. وقد بدأت هذه النزاعات منذ سلب نفط إيران حين قلل الإنجليز في عام ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش) الحصة التي كان يجب أن تدفعها شركة النفط الإيرانية والبريطانية إلى الحكومة الإيرانية إلى ربع المبلغ المتفق عليه.

وفي عام ١٩٣٢ (١٣١١ ه.ش)، ومع تخلف شركة النفط الإيرانية والبريطانية عن الوفاء بالتزاماتها، وصل دخل إيران النفطي إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩١٧ (١٢٩٦ ه.ش). في ذلك الوقت، كانت حقوق الامتياز لإيران مقابل إنتاج ٦٤٤ ألف طن نفط سنويًا حوالي ١٤٨ ألف جنيه، أي أن سعر كل طن نفط في ذلك العام بلغ ٤٫٦ شيلينغات. [١٠٨]

[١٠٧] فرير، رونالد، "تاريخ إيران كمبريدج"، المجلد ٧، ص ٢٤١.

[١٠٨] الشيلينغ هو وحدة نقدية قديمة في بريطانيا تم إلغاء استخدامها منذ عام ١٩٧٠، وكان كل شيلينغ يعادل ٥٪ من الجنيه.

مظفرالدين شاه ١٨٥٣–١٩٠٧ (١٢٨٥–١٢٣٢ ه.ش)، خامس شاهات القاجار، حكم لعشر سنوات حتى وفاته في عام ١٩٠٧ (١٢٨٥ ه.ش)

ولكن في عام ١٩٣٢ (١٣١١ ه.ش)، كانت حقوق الامتياز لإيران مقابل إنتاج ٥٫٧ ملايين طن نفط في ذلك العام فقط ٣٠٧ آلاف جنيه، ما خفض سعر كل طن إلى شيلينغ واحد فقط. [١٠٩]

وبعد ذلك، وفي رد فعل لم تتضح طبيعته آنذاك، ألغى رضاشاه عقد النفط، لكنه وقع لاحقًا عقدًا آخر كان أسوأ من سابقه؛ فالعقد الذي أبرمه مظفرالدين شاه كان سينتهي في عام ١٩٦١ (١٣٤٠ ه.ش)، أما العقد الجديد لرضاشاه فامتد حتى عام ١٩٩٣ (١٣٧٢ ه.ش). بالإضافة إلى ذلك، منحت الاتفاقية الشركة الحق في شراء الأراضي وبناء السكك الحديدية والموانئ، وإنشاء خطوط الهاتف، وتأسيس المطارات ومحطات الراديو. كما تم إلغاء نسبة ١٦٪ من الحصة السنوية من الدخل التي كانت أساس عقد دارسي، واستبدل بها أن تدفع الشركة أربعة شيلينغات فقط عن كل طن نفط، ما ألحق خسائر سياسية ومالية جسيمة بإيران.

[١٠٩] هذه الأرقام مستخرجة من التقارير الواردة في المصدر المذكور سابقًا، أي "تاريخ إيران كمبريدج".

مقارنة بين عقد النفط لمظفرالدين شاه (دارسي) وعقد رضاشاه (كدمن)

المعيار	اتفاقية مظفرالدين شاه ١٩٠١ (١٢٨٠ ه.ش)	اتفاقية رضاشاه ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش)
مجال الاتفاقية	ثلاثة أرباع أراضي إيران (باستثناء المحافظات الشمالية الخمس)	تقليص المنطقة إلى ٢٠٪، مع بقاء المناطق الغنية (خوزستان) تحت السيطرة البريطانية
مدة الاتفاقية	تنتهي عام ١٩٦١ (١٣٤٠ ه.ش)	تمديدها حتى عام ١٩٩٣ (١٣٧٢ ه.ش) بإضافة ٣٢ عامًا
أرباح إيران	١٦٪ من صافي الأرباح + أرباح التكرير والتوزيع	٤ شيلينغات للطن + ٢٠٪ من الأسهم (انخفاض فعلي في الحصة) مع الحرمان من أرباح التكرير
المكاسب	دخول رأس المال والتكنولوجيا الأولية	خفض أسعار الوقود محليًا (بنسب بسيطة للحكومة والشعب)
الضرائب	لم تكن الشركة معفاة من الضرائب	إعفاء كامل للشركة من الضرائب والرسوم الجمركية
الخسائر المالية	حصة ضئيلة وصعوبة الرقابة	غياب الشفافية، انخفاض الأجور، وتلوث البيئة دون تعويض
الخسائر السياسية	ضعف الرقابة على الحسابات	فقدان الاستقلال في إدارة القطاع واستمرار التبعية الطويلة
النفقات	نفقات محدودة على الدولة	تكاليف باهظة لتوفير البنية التحتية وحماية المنشآت عسكريًا

مقارنة عقد النفط لمظفرالدين شاه (دارسي) وعقد رضاشاه (كدمن)

كتب مهدي قلي هدايت (مخبرالسلطنة) [١١٠]، رئيس الوزراء آنذاك، عن حادثة حرق ملف النفط وتجديد امتيازه:

"طلب الشاه ملف النفط، ويبدو أن بضعة أيام قد مضت. في ليلة ٢٧ نوفمبر ١٩٣٢ (٦ آذر ١٣١١ ه.ش) أحضر تيمورتاش ملف النفط إلى هيئة الوزراء. جاء رضاشاه وقال بغضب: ماذا حدث لملف النفط؟ فقيل إنه حاضر. كان الشتاء. كانت المدفأة مشتعلة. فأخذ ورماه في المدفأة قائلًا لن تخرجوا حتى تلغوا امتياز النفط. ثم غادر. فجلسنا وألغينا الامتياز." [١١١]

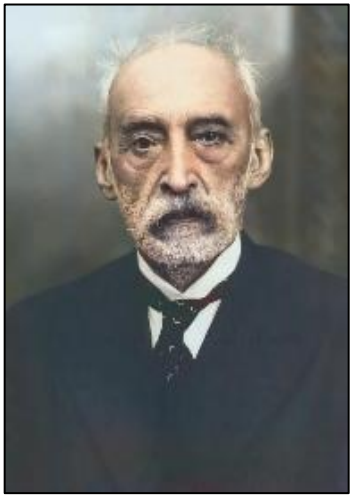

مهدي قلي هدايت (مخبرالسلطنة) رئيس وزراء رضاشاه في السنوات ١٩٢٧-١٩٣٣ (١٣٠٦-١٣١٢ ه.ش)

[١١٠] كتب مخبرالسلطنة في كتابه "ذكريات ومخاطر" أن هذا الشخص كان من بين رواد الفساد والخيانة في صفوف السياسيين خلال فترة حكم بهلوي. ومن بين أدواره، توليه ولاية أذربيجان حيث لعب دورًا حاسمًا في النفي الإجباري لستارخان وباقرخان إلى طهران، كما أن قمع الحركة الشعبية في الشوارع وقتله كان جزءًا من سجله خلال فترة ولايته الثانية في أذربيجان.

[١١١] هدايت، مهدي قلي، "ذكريات ومخاطر، زاد سفر من تاريخ ستة ملوك ولمحة من مرحلة من حياتي"، ١٩٥٠ (١٣٢٩ ه.ش)، ص ٥٠٤.

وردًا على إلغاء العقد، قدمت بريطانيا شكوى في عصبة الأمم، وأحال هذا الجهاز الدولي تسوية النزاع إلى مفاوضات وتفاهم بين الطرفين للتوصل إلى عقد جديد. ونتيجة لذلك، بدأت المفاوضات والتنقلات؛ وفي هذه الأثناء، كان رضاشاه قد أضرم النار في ملفات عقود النفط، فدمر كل وثيقة كان يمكن أن تستخدم في المحاكم الدولية كمرجع لإيران.

مصطفى فاتح، من مسؤولي شركة النفط الإيرانية والبريطانية في عهد رضاشاه ونائب رئيس تلك الشركة في السنوات ١٩٤٧-١٩٥١ (١٣٢٦-١٣٣٠ ه.ش)

وقد قدم مصطفى فاتح، نائب شركة النفط الإيرانية والبريطانية ومؤلف كتاب "٥٠ عامًا من نفط إيران"، شرحًا إضافيًا عن محتوى ذلك الملف الذي أحرقه رضاشاه:

"في الملف المذكور، كانت جميع المراسلات المتبادلة بين وزير البلاط والشركة النفطية موجودة. وعندما أراد ممثلو الحكومة الاستفادة منها وتقديم بعض رسائل الشركة لتأكيد تصريحاتهم في عصبة الأمم، لاحظت البعثة الإيرانية أنهم فقدوا وثائق مهمة." [١١٢]

وبعد فترة، وبينما كان مسؤولو إيران يحاولون إقناع شركة النفط البريطانية بمنح امتيازات إضافية، عقد رضاشاه فجأة جلسة بحضور مسؤولي حكومته واللورد كدمن وبقية مسؤولي شركة

[١١٢] فاتح، مصطفى، "٥٠ عامًا من نفط إيران"، ١٩٥٦ (١٣٣٥ ه.ش)، ص ٢٩٧.

النفط البريطانية؛ وهناك وافق على توقيع اتفاقية جديدة تمدد مدة الاتفاقية السابقة لـ٣٢ عامًا إضافية. وفي ٣٠ أبريل ١٩٣٣ (٩ أرديبهشت ١٣١٢ ه.ش) تم توقيع امتياز جديد مع الإنجليز.

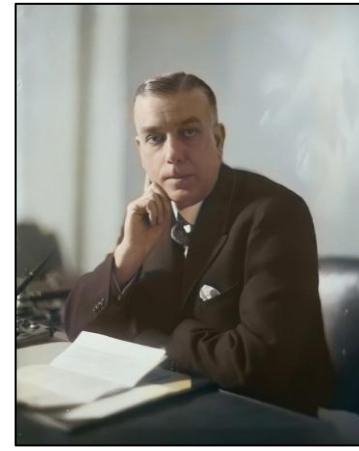

اللورد كدمن، رئيس الوفد البريطاني لشركة النفط الإيرانية والبريطانية في عام ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش)

وقد قدم اللورد كدمن، الرئيس البريطاني لمجلس إدارة شركة النفط، في مذكراته صورة أوضح عن الفعل الخائن لرضاشاه؛ إذ كتب ضمن سرد موجز للقائه والبعثة الإنجليزية برضاشاه لحل الخلاف:

"رضاشاه قبلنا بأقصى درجات اللطف... وبعد الاستماع إلى الطرفين، حدد حلًا وسطًا وأمر بخفض حق الامتياز إلى ٤ شيلينغات لكل طن." [١١٣] ويوضح كدمن أنه قال لرضاشاه إن العمل لن ينجز بدون تمديد العقد، "وأخيرًا قبل."

حدث هذا اللقاء بعد خرق الحكومة البريطانية لالتزاماتها في عقد النفط؛ ومع ذلك فإن رضاشاه، الذي لم يستخدم مع الشعب الإيراني إلا لغة الرصاص والهراوة وكان يضرب رئيس أركان جيشه، أظهر في هذا اللقاء "أقصى درجات اللطف" تجاه المبعوثين الإنجليز. وبالمقابل، فهم هؤلاء الرسالة الخاضعة لرضاشاه، فتوصل الطرفان معًا إلى خفض حق الامتياز للنفط الإيراني إلى ٤ شيلينغات لكل طن، أي أقل بشيلينغين عن المقترح الذي قدمته حكومة إيران نفسها.

[١١٣] فاتح، مصطفى، "خمسون عامًا من نفط إيران"، ١٩٥٦ (١٣٣٥ ه.ش)، ص ٣٠١.

وتمت المصادقة على عقد الامتياز الجديد بصفة "إجراء عاجل"، دون نقاش أو مراجعة، في ٢٨ مايو ١٩٣٣ (٧ خرداد ١٣١٢ ه.ش)؛ حيث صوت المجلس على العقد بـ ١٠٥ أصوات موافقة من أصل ١١٣ صوتًا.

وقال "تقي زاده" وزير المالية آنذاك، والموقع على العقد الخائن لرضاشاه، لاحقًا في المجلس الخامس عشر بشأن اتفاقية ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش):

"الأمر الملحوظ هنا أنه من أجل هذا العقد نفسه الذي... لعنته الأجيال القادمة، أقاموا احتفالات بدعاية واسعة وأخبروا المواطنين غير المدركين لما يجري حولهم بأنه يوم كبير!"

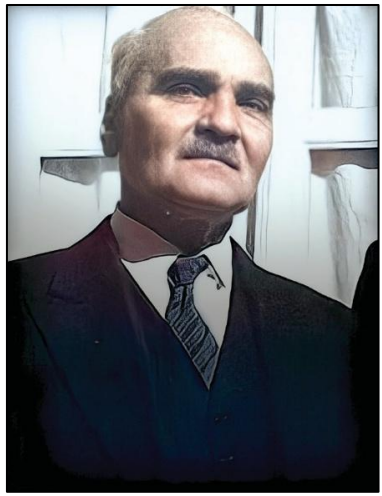

سيد حسن تقي زاده، وزير المالية في عهد رضاشاه في عام ١٩٣٢ (١٣١١ ه.ش) وموقع عقد النفط الخائن لعام ١٩٣٣

وفي خطابه المذكور، ومن أجل غسل يده من هذه الخيانة، ادعى أنه كان مجرد "آلة فعل" قائلًا:

"وإذا كان هناك قصور، فالتقصير كان من الفاعل، ولم يكن التقصير من آلة الفعل"، وأردف بكل راحة: "توقيع جبري، من دون أن يكون لي أي سهم في الأمر مطلقًا واصلًا وأبدًا... يجب أن أقول إنني في هذا العمل لم أشارك إطلاقًا بأي شكل من الأشكال، سوى أن توقيعي موجود على تلك الورقة (ضحك شديد من النواب ومراسلي الصحف). وهذا التوقيع، سواء كان لي أو لو امتنعت عن التوقيع ووقعه شخص آخر، فمن المؤكد أن أحدًا سيوقعه

فورًا... ولم يكن للامتناع أي أثر على الموضوع الأصلي، حتى ولو بمقدار حبة خردل." [١١٤]

عروض حكومية بعنوان "احتفال إلغاء عقد دارسي" في مايو ١٩٣٣
(أرديبهشت ١٣١٢ ه.ش)

ومن دون شك، كان الدكتور محمد مصدق أكثر المبلغين صدقًا وشدة وألمًا بشأن العقد الخائن لرضاشاه؛ فقد ألقى بصفته ممثل طهران الأول في الدورة الرابعة عشرة لمجلس الشورى الوطني عام ١٩٤٤ (١٣٢٣ ه.ش) خطبًا نارية وتنويرية حول خيانة رضاشاه في تجديد عقد دارسي:

[١١٤] صحيفة رسمية رقم ١١٥٤، ٣١ يناير ١٩٤٩ (١١ بهمن ١٣٢٧ ه.ش).

"لو لم يتم تمديد امتياز دارسي، لكان من حق الدولة بعد عام ١٩٦١ (١٣٤٠ ه.ش) ليس فقط ١٦٪ من العائدات، بل ١٠٠٪ منها... وبناءً على ذلك، فإن الـ٨٤٪ من العائدات التي كانت ستصبح من حق الدولة، تأخذها الشركة بحسب الاتفاق الجديد لمدة ٣٢ عامًا أخرى. إنها تعادل ١٢٦ مليون ليرة إنجليزية... والتاريخ العالمي لا يظهر أن أحدًا من أبناء الوطن قد أوقع ببلده ضررًا بهذا المقدار في معاملة واحدة. وربما لن تلد أم الزمان مرة أخرى شخصًا يقدم مثل هذه الخدمة للأجنبي!!"

"ومن تمديد المدة، لم تحرم الحكومة فقط من هذا المبلغ المحير للعقول، بل إن العشرين ألف سهم التي تملكها أصبحت بعد عام ١٩٦١ (١٣٤٠ ه.ش) بلا تكليف واضح... ومهما نعين لأنفسنا في الامتياز مقدارًا من العائدات، فإذا لم تستطع الدولة أن تدقق في حسابات الشركة، يصبح الأمر هباءً منثورًا."[١١٥]

مجلس الشورى الوطني، الدورة الرابعة عشرة ١٩٤٣-١٩٤٥ (١٣٢٢-١٣٢٤ ه.ش)

[١١٥] الدكتور محمد مصدق، خطاب في جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٤٤ (٧ آبان ١٣٢٣ ه.ش) في مجلس الشورى الوطني، "الماضي مصباح المستقبل"، ص ٤٢.

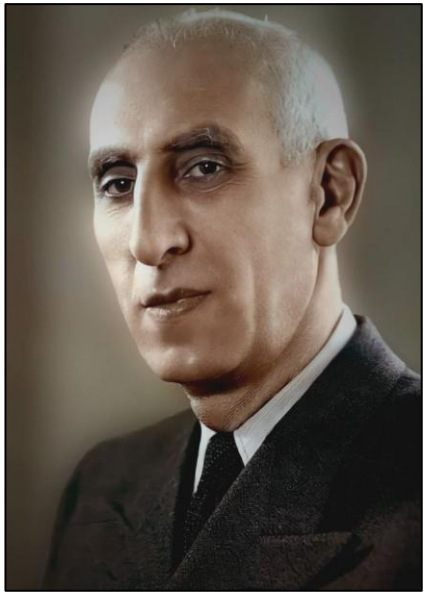

الدكتور محمد مصدق في الدورة الرابعة عشرة لمجلس الشورى الوطني عام ١٩٤٤ (١٣٢٣ ه.ش)

"ومهما حددنا لأنفسنا في الامتياز مقدارًا من عائدات الشركة، فإذا لم تستطع الدولة التدقيق في حساباتها، فإن الأمر يصبح هباء منثورًا؛ ففي كل امتياز، أكثر ما يشجع مانح الامتياز هو أنه بعد انقضاء مدة معينة يصبح هو القائم مقام صاحب الامتياز، وقد رأينا كيف ضاع منا هذا الحق في امتياز دارسي بمكيدة مدبرة."

وفي الفترة الممتدة بين عام ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش) وسقوط رضاشاه عام ١٩٤١ (١٣٢٠ ه.ش)، بلغت العائدات النفطية ما لا يقل عن ٤٠ إلى ٥٠ مليون دولار؛ ولكن هذه العائدات، بدلًا من إنفاقها على التنمية والتعليم والصحة لبلد شديد التخلف، صرفت في الغالب على تمويل جهاز القمع وعلى الاستحواذات النهابة للشاه نفسه، وخدمة للقوى الاستعمارية. لاحقًا، قال الدكتور مصدق في هذا الصدد:

"كلما عادوا إلى حساب عائدات نفط الجنوب سيتضح أنها صرفت حصريًا في سبيل الأغراض السياسية. لقد استهلكت في السكك الحديدية، التي كانت إستراتيجية بالكامل ولها ضرر كامل علينا... كما استهلكت في شراء الأسلحة والذخائر التي لم تكن إيران بحاجة إليها... وإذا كانت تلك الذخائر لنا، فماذا حدث حتى ضاعت منا في سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)؟"

""لقد أحدث الدكتاتور سكة الحديد بمالنا ولضررنا، وهي التي هيأ بها العتاد طوال عشرين عامًا لحلفائنا اليوم... لقد كنت أريد أن أمشي على تراب الوطن ولا أرى البلاد في قبضة الآخرين؛ فامتلاك بيت واحد خير من مدينة تكون في يد الآخرين." [١١٦]

تقرير البنك الدولي

كان عقد ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش) استسلامًا كاملًا من رضاشاه لكافة الشروط التي كانت تطالب بها شركة النفط الإيرانية والبريطانية. ويعد التقرير والتقييم الذي أعده البنك الدولي حول هذا العقد، ونشر في عام ٢٠١٣، شديد الوضوح:

"إيران، في مقابل تخليها عن حقها في إطار امتياز دارسي – أي امتلاك جميع أصول الشركة سواء داخل إيران أو خارجها، والتي كان يجب أن تسلم في عام ١٩٦١ (١٣٤٠ ه.ش) دون مطالبة بأي غرامة – لم تتلق أي تعويض؛ بينما لم يكن لامتياز دارسي إلا ٢٨ عامًا أخرى من الصلاحية." [١١٧]

وبموجب امتياز دارسي، كانت ١٠٪ من ملكية الشركة تعود إلى إيران، وقد تم شراء هذه الحصة منها مقابل دفع مليون ليرة (٥ ملايين دولار). كانت التقارير المالية للشركة تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصول الشركة تبلغ ٤٦ مليون ليرة (٢٣٠ مليون دولار) وأن قيمتها الحقيقية تزيد على ٥٠٠ مليون دولار. وبهذه الصورة، لم تحصل إيران على ١٠٪ بل على ١٪ فقط من قيمة أصول الشركة مقابل بيع حصتها من الملكية. لقد كان أحد أهداف إلغاء

[١١٦] آفري، بيتر، "التاريخ المعاصر لإيران: خلاصة من المراحل التاريخية حتى انقراض السلسلة القاجارية"، ص ٢١، نقلًا عن عبدالله راستكو، "في ذكرى لمصدق"، ص ٧٩–٨٠.

[١١٧] البنك الدولي، "تأميم صناعة النفط في إيران: خلاصة الأصول والقضايا"، الوثيقة رقم ٥٤١، وزارة الخزانة الأمريكية، الملف رقم ٣٠٦/٧/٣٦٢، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٥٢.

امتياز دارسي هو حرمان إيران من حصتها الملكية في شركة النفط وشركاتها التابعة.

وبموجب العقد الجديد، وبدلًا من حق الامتياز بنسبة ١٦٪ من أرباح الشركة، تم تحديد حق امتياز ثابت قدره ٤ شيلينغات لكل طن من النفط المستخرج. وورد في تقرير البنك الدولي:

"ولكن زيادة عوائد النفط كانت وهما أكثر منها واقعًا؛ لأنها لم تشمل صيغة الأرباح الناتجة عن تكرير وتوزيع النفط التي كانت مشمولة في امتياز دارسي."

وبموجب هذا العقد، أعفى رضاشاه شركة النفط الإيرانية والبريطانية من دفع ضريبة على الدخل لمدة ٣٠ عامًا. وفي المقابل، وافقت الشركة على دفع مبلغ قدره ٩ بنسات لكل طن عن أول ٦ ملايين طن، و٦ بنسات عن كل طن إضافي خلال الخمس عشرة سنة الأولى. وتم الاتفاق على أن ترتفع هذه المبالغ في الخمس عشرة سنة الثانية على التوالي إلى ١٥ و٩ بنسات.

ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن "هذه المبالغ ستظل ثابتة بغض النظر عن أي تغير في مستوى أسعار أرباح الشركة خلال الثلاثين سنة المقبلة".

كما تم تقليص مساحة الامتياز إلى ١٠٠ ألف ميل مربع. "وعلى الرغم من انخفاض مساحة منطقة الامتياز، إلا أن هذه المنطقة، التي تحدد الحق الحصري للشركة في جميع الاحتياطيات المثبتة من النفط، كانت لا تزال واسعة للغاية بحيث لا تتوافق مع أي معيار تجاري في العالم اليوم."

وبحسب تقييم تقرير البنك الدولي، من عام ١٩١١ (١٢٩٠ ه.ش) حتى عام ١٩٥١ (١٣٣٠ ه.ش)، بلغ إجمالي الأرباح التي وردت في التقارير المالية للشركة ٥٠٠٠ مليون دولار. وبموجب امتياز دارسي، كان يجب دفع ١٦٪ من الأرباح (٨٠٠ مليون دولار) لإيران. وكانت حصة إيران البالغة ١٠٪ من ملكية

الشركة، أي ١٠٪ من الأرباح الإجمالية للأسهم، قد قدرت بحذر كامل عند ٢٥٠ مليون دولار، وأخيرًا، فإن تطبيق ضريبة الدخل بنسبة ١٥٪ في إيران خلال الفترة المعنية جعلت الالتزامات الضريبية للشركة تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار. وبهذا الشكل، كان مجموع المدفوعات التي يجب أن تبلغها إيران ١٦٥٠ مليون دولار؛ ولكن عمليا، لم يدفع لإيران في هذه السنوات إلا ٤٥٠ مليون دولار فقط.

ويؤكد البنك الدولي:

"إن شركة النفط الإيرانية والبريطانية، بعدم حسن نيتها وتملصها من التزاماتها بموجب امتياز دارسي، وكذلك بعد هندسة هذا الامتياز بعقد غير مناسب لعام ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش)، حرمت إيران تقريبا من ١٢٠٠ مليون دولار من الإيرادات."

ولتوضيح حجم هذا المبلغ، يكفي أن نتذكر أن إجمالي ميزانية إيران في عام ١٩٢٥ (١٣٠٤ ه.ش) كان ٢٠ مليون دولار فقط.

ومع ذلك، يشار فورًا في استمرار هذا التقرير إلى أن الضرر والخسائر التي لحقت بإيران من عقد ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش) كانت أكبر بكثير من ١٫٢ مليار دولار؛ لأن ذلك قد قدر استنادا إلى التقارير المالية المنشورة. وبالواقع، "لا يبقى شك في أن الأرباح المدرجة في التقارير المالية للشركة كانت ظاهريا أقل بكثير من الواقع؛ لأن شركة النفط الإيرانية والبريطانية كانت تخفي ذلك من خلال بيع النفط لوزارة البحرية بأساليب تقلل أرباحها الحقيقية، وبيع النفط للشركات التابعة بسعر أقل من السعر التجاري، بحيث تحول أرباح البيع إلى حسابات الشركات التابعة، واحتساب التكاليف الهائلة التي لم تنشر تقارير عنها، والاستهلاك ضمن بند التكاليف الخفية.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن حساب خسائر الحكومة الإيرانية بدقة، فإن نتيجة هذه الأساليب المتبعة تمكننا من تقدير حجم المبالغ المذكورة تقريبًا من خلال ٥٠٠ مليون دولار التي تم تخفيضها لوزارة البحرية، وكذلك مبلغ ١٦٨ مليون دولار الذي دخل ضمن بند التكاليف في عام ١٩٥٠ (١٣٢٩ ه.ش)."

ولإظهار حجم هذه الأرباح المخفية تقريبًا في عام ١٩٥٠ (١٣٢٩ ه.ش)، أشار تقرير البنك الدولي إلى أنه، على الرغم من احتساب تكاليف الاستهلاك والمصروفات الأخرى للشركة بطريقة سخية جدًا، "بلغت أرباح نفط إيران فقط ٤٥٠ مليون دولار." وإذا أضيفت أرباح ناقلات النفط و٥٩ شركة توزيع تابعة إلى ذلك، فإن إجمالي الأرباح "يبلغ حوالي ٦٥٠ مليون دولار." وكان إجمالي حق الامتياز المدفوع لإيران في عام ١٩٥٠ (١٣٢٩ ه.ش) ٤٥ مليون دولار فقط؛ أي ما يعادل ٧٪ فقط من أرباح الشركة.

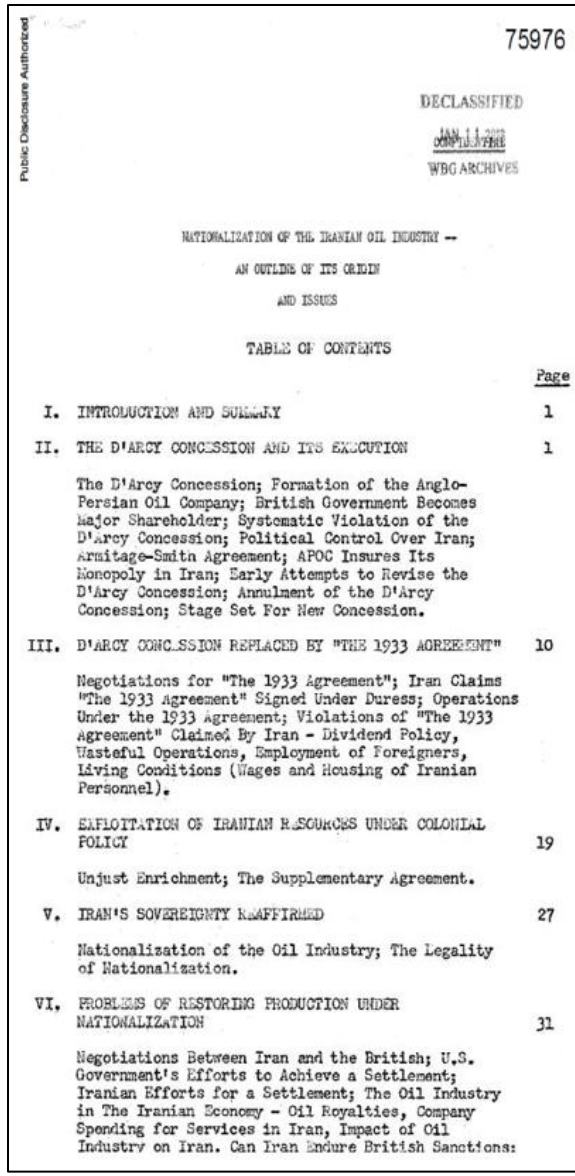

Public Disclosure Authorized

75976

DECLASSIFIED

WBG ARCHIVES

NATIONALIZATION OF THE IRANIAN OIL INDUSTRY --

AN OUTLINE OF ITS ORIGIN

AND ISSUES

TABLE OF CONTENTS

		Page
I.	INTRODUCTION AND SUMMARY	1
II.	THE D'ARCY CONCESSION AND ITS EXECUTION	1
	The D'Arcy Concession; Formation of the Anglo-Persian Oil Company; British Government Becomes Major Shareholder; Systematic Violation of the D'Arcy Concession; Political Control Over Iran; Armitage-Smith Agreement; APOC Insures Its Monopoly in Iran; Early Attempts to Revise the D'Arcy Concession; Annulment of the D'Arcy Concession; Stage Set For New Concession.	
III.	D'ARCY CONCESSION REPLACED BY "THE 1933 AGREEMENT"	10
	Negotiations for "The 1933 Agreement"; Iran Claims "The 1933 Agreement" Signed Under Duress; Operations Under the 1933 Agreement; Violations of "The 1933 Agreement" Claimed By Iran - Dividend Policy, Wasteful Operations, Employment of Foreigners, Living Conditions (Wages and Housing of Iranian Personnel).	
IV.	EXPLOITATION OF IRANIAN RESOURCES UNDER COLONIAL POLICY	19
	Unjust Enrichment; The Supplementary Agreement.	
V.	IRAN'S SOVEREIGNTY REAFFIRMED	27
	Nationalization of the Oil Industry; The Legality of Nationalization.	
VI.	PROBLEMS OF RESTORING PRODUCTION UNDER NATIONALIZATION	31
	Negotiations Between Iran and the British; U.S. Government's Efforts to Achieve a Settlement; Iranian Efforts for a Settlement; The Oil Industry in The Iranian Economy - Oil Royalties, Company Spending for Services in Iran, Impact of Oil Industry on Iran. Can Iran Endure British Sanctions:	

السند المنشور بواسطة البنك الدولي عام ۲۰۱۳ (۱۳۹۲ ه.ش)

الغضب أم التسليم والخيانة؟

كما ورد في الصفحات السابقة، رسم مهدي قلي هدايت (رئيس الوزراء) مشهد غضب رضاشاه في وقت انعقاد اتفاق ١٩٣٣ (١٣١١ ه.ش)، حيث ألقى الشاه ملف النفط في موقد النار، بطريقة توحي بأن هذا الفعل كان نتيجة غضب أو خطأ من الشاه. ولكن الشهادات والأدلة المذهلة التي نشرت بعد عزل وإبعاد رضاشاه تظهر أن طبيعة هذا الاتفاق وعملية تشكيله لم يكن ممكنًا أن تكون منفصلة عن استحواذ الشاه شخصيًا على جزء كبير من عائدات نفط إيران:

أولًا: فقد كان المقترحون والمبادرون بإلغاء امتياز دارسي وتجديد الاتفاقات هم العوامل الخفية خلف الكواليس في البلاط والاستعمار. يذكر كتاب "الماضي مصباح المستقبل":

"ما الأحداث الخفية التي أدت إلى مشهد مسرحي خداع تحت عنوان 'إلغاء' امتياز دارسي لإحقاق حقوق الشعب الإيراني في البرلمان ووسائل الإعلام، لا يزال غير واضح تمامًا. لكن ما هو واضح هو أن طلب إلغاء امتياز دارسي سمع لأول مرة على لسان علي دشتي وعباس مسعودي من العملاء المعروفين للإمبريالية البريطانية."

ونشرت صحيفة "اطلاعات" في ١٩ نوفمبر ١٩٣٢ (٢٨ آبان ١٣١١ ه.ش) تحت عنوان "إلغاء امتياز دارسي":

"في الأسبوع الماضي، ناقشت صحيفة إيران الشريفة الموضوع باسم النقاش، وطلبت من حضرة جلالتكم التدخل لإلغاء امتياز دارسي". [١١٨]

[١١٨] كتاب "الذهب الأسود أم نقمة إيران"، ص ١٤٨.

اطلاعات

الغاء امتیاز نامه دارسی

اوضاع عمومی دنیا

اعلان

اعلان

بمناسبت ورود نعایندگان

عشاق معاصر

تمهیدات عناصر رضاشاه للعقد الخائن للنفط في صحيفة "اطلاعات" بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٢ (٢٨ آبان ١٣١١ ه.ش)

وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٣٢ (٣ آذر ١٣١١ ه.ش)، قال علي دشتي في مجلس الشورى الوطني:

"اليوم، حين تلغي الحكومات معاهدة فرساي، لا ينبغي لحكومتنا أن تتهاون بشأن امتياز قديم من طرف واحد بالكامل... فلماذا تتساهل الحكومة في إلغاء امتياز دارسي؟" [١١٩]

ثانيًا: علي دشتي، الذي ولاؤه لكلا شاهي بهلوي ليس محل جدال، أشار صراحة في خطابه في إحدى جلسات أكتوبر ١٩٤١ (مهر ١٣٢٠ ه.ش) في مجلس الشورى الوطني إلى "أسهم نفط الجنوب المملوكة لرضاخان". [١٢٠]

ثالثًا: كان رضاخان يتقاضى سنويًا ١٢ ألف ليرة مقابل إيجار أراضي نفت‌شاه والأنابيب التابعة لها من شركة النفط الإنجليزية والإيرانية. وفي هذا الصدد، يكتب مصطفى فاتح:

"... كان رضاخان مالكًا للأراضي البائرة بنفت شاه ومعظم الأراضي التي تمر منها خطوط الأنابيب، وبسبب ذلك لم يرض في إدارة الأملاك الملكية أن تبيع الشركة المبالغ، وكان يقول إن الشركة يجب أن تؤجرها وتدفع إيجارًا سنويًا لها". [١٢١]

رابعًا: هناك دليل قاطع من مناقشات مجلس الشورى الوطني في سبتمبر ١٩٤١ (مهر ١٣٢٠ ه.ش). ففي جلسة ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ (١ مهر ١٣٢٠ ه.ش)، كشف عبد الوهاب مؤيد أحمدي، عضو البرلمان عن همدان، أنه منذ عام ١٩٢٥ (١٣٠٤ ه.ش)، وهو عام بدء حكم رضاشاه، لم تدرج كل عائدات النفط

---

[١١٩] نفس المصدر.

[١٢٠] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١١١، نقلًا عن صحيفة "اطلاعات"، ٥ أكتوبر ١٩٤١ (١٤ مهر ١٣٢٠ ه.ش)، خطاب دشتي في مجلس الشورى الوطني.

[١٢١] فاتح، مصطفى، "٥٠ عامًا من نفط إيران"، ص ٣٠٨.

في حساب ميزانية الدولة، ولا يعرف كيف صرفت النفقات والموارد. [١٢٢] وبدوره كشف سيد أحمد اعتبار، مخبر لجان الميزانية والأملاك، أن الـ٣١ مليون ليرة التي تم ادخارها منذ عام ١٩٢٧ (١٣٠٦ ه.ش) من عائدات النفط، لا يعرف ما الذي حل بها. [١٢٣]

والآن، نراجع بإيجاز أهم الأحداث التي أدت إلى الاتفاقية المشينة لعام ١٩٣٣:

- التهيئة النفسية والاجتماعية والتضليل في الصحف والبرلمان لإلغاء امتياز دارسي.
- امتناع الحكومة عن تقديم شكوى علنية في المحافل الدولية بسبب خرق التزامات بريطانيا المالية.
- حرق وتدمير ملف نفط إيران.
- الإلغاء الأحادي لعقد دارسي والموافقة على عقد جديد بعائد أقل ومدة أطول تصل إلى ٣٢ عاما.

ويمكن أن تكشف هذه الوقائع، إلى جانب اهتمام رضاشاه الخاص بعائدات النفط التي كان قد استولى على كاملها منذ عام ١٩٢٥ (١٣٠٤ ه.ش)، ما كان يجري وراء كواليس عقد النفط لعام ١٩٣٣. فقد جرى طبخ ذلك العقد في مسار قائم على الخيانة، لأنه كان في جوهره تابعا للمصالح السياسية والمالية لشخص رضاشاه.

[١٢٢] المضبطة التفصيلية لمداولات المجلس، جلسة الثلاثاء ٢٣ سبتمبر ١٩٤١ (١ مهر ١٣٢٠ ه.ش).
[١٢٣] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١١٦.

وصية مصدق للأجيال القادمة

في السنوات الأخيرة، ارتكب الملالي الحاكمون، بتنفيذ مخطط سياسي من احتيالاتهم، عملية نبش قبر رضاشاه "مصادفة" لكي يمدوا عناصرهم المنظمة، التي تسللت إلى بعض الاحتجاجات الشعبية، بالوقود اللازم لطرح شعار "رضاشاه لتسعد روحك". لكن الحكم الذي لا تشوبه شائبة للشعب الإيراني بشأن بيع الوطن من جانب رضاشاه في عقد ١٩٣٣ قد سجله لسانهم التاريخي، مصدق الكبير؛ ففي خطابه الذي لا ينسى، أوصى "الأجيال الآتية" بأن ما ينزلونه من لعنات على رضاشاه يبقى قليلًا:

"في ذلك اليوم الذي كانت السياسة فيه أحادية الجانب، تم تمديد امتياز نفط الجنوب لمدة ٣٢ عامًا، وبناء على الحد الأدنى الذي عينته الشركة نفسها لعائدات الدولة، خرج من جيب الأمة ما يزيد على ١٦ بليون ريال، وحرمت الأجيال الآتية من مثل هذا الدخل الهائل. إن الأجيال الآتية، مهما لعنته، تكون قد لعنته قليلًا." [١٢٤]

[١٢٤] نفس المصدر.

الفصل ٥

إلقاء إيران في فخ الاحتلال من طرف الأجانب

في الحرب العالمية الثانية، وبعد احتلال طهران من قبل قوات الحلفاء وإعفاء رضاشاه من منصبه بواسطة السفارة البريطانية، لم يقف حتى جندي واحد دعمًا له؛ حيث تحول جيش رضاشاه، الذي كان يمتلك القدرة فقط على قمع شعب إيران، إلى كتلة ماء.

رضاشاه أثناء تفقده الوحدات العسكرية في ميدان التدريب بطهران (باغ ملي)

وفي الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين، اتخذت إيران رسميًا الحياد؛ ومع ذلك، فقد وقعت في كلتا المرتين تحت احتلال القوى الكبرى المتحاربة وتعرضت لاضطرابات شديدة. كانت كل من هاتين الحربين بمثابة ساحة لتأثير القوى الأجنبية، وفي الوقت نفسه مرآة لمواقف وأداء الجماعات والأفراد الإيرانيين.

وكانت القوى المحبة للحرية تسعى لمنع احتلال البلاد أو لإنهائه، والدفاع عن استقلال إيران، وإرساء الديمقراطية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، في

حين أن جيش الرجعية والاستبداد إما وضع إيران في فخ الاحتلال من قبل الأجانب أو كان في صدد قمع الحركة المحبة للحرية والمطالبة بالاستقلال.

وفي الحرب العالمية الأولى، حين كانت القوات تحت قيادة العقيد محمد تقي خان بسيان تقاتل دفاعًا عن الوطن ضد القوات الروسية الغازية في معركة غير متكافئة، كان رضاخان القوزاق، قائد وحدة من قوات القوزاق التابعة للجيش الروسي الغازي! وفي الحرب العالمية الثانية، أصبح أهم عامل لاحتلال إيران.

وفي الحرب العالمية الأولى، كان رضاخان ضابط قوزاق يخدم تحت قيادة القوات الروسية القيصرية برئاسة الجنرال نيكولاي باراتف. كان في جبهة القوات الغازية، وفي المقابل أمام جبهة الشعب الإيراني. وبعد سقوط القيصرية في روسيا، أصبح رضاخان، مثل باقي مرتزقة القوزاق، تحت قيادة القوات البريطانية، وكانت مهمته المحورية قمع الإيرانيين المحبين للحرية والوطنية.

وكانت إيران في هذه الحرب تحت الاحتلال في الوقت نفسه من قبل القوات العسكرية البريطانية، والروسية، والألمانية، والعثمانية؛ لذلك كانت الحركة المحبة للحرية في إيران تضم مقاومة لإنهاء الاحتلال ضمن برنامجها. في ذلك الوقت، لو لم يكن ميرزا كوجك‌خان والمجاهدون الثوريون في الغابة، لكان الجنرال باراتف قد احتل طهران بسهولة من الطريق الشمالي. لقد أجبرت المعارك البطولية لمجاهدي الغابة باراتف وقواته على تغيير مساره والتوجه نحو غرب البلاد.

في تلك المواجهة، كان رضاخان في دور قذر وخائن، في صفوف القوات الغازية. بعد ذلك، توجه لقمع ميرزا كوجك‌خان وحركة الغابة. هذه هي طبيعة تاريخ مزيف يحاول من خلاله بقايا الديكتاتورية السابقة أن يقدم رضاخان بصفة "حافظ استقلال إيران"!

وعلى امتداد الحياة السياسية لرضاخان، أينما تعارضت مصالح الشعب الإيراني والمصالح الأساسية والتاريخية وطويلة الأمد لإيران مع سياسة القوى الأجنبية، كان يقف في جبهة القوات الأجنبية والاستعمارية؛ من العمالة لصالح القوات الغازية في الحرب العالمية الأولى، إلى إلقاء إيران في فخ الاحتلال من قبل الأجانب في الحرب العالمية الثانية، ومن تنفيذ انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش) وفق خطة وتعليمات الإنجليز، إلى عقد اتفاقية النفط الخيانية في ١٩٣٣ لصالح الإنجليز، ومن إنشاء سكة الحديد شمال-جنوب لتقديم الدعم للقوات الاستعمارية، إلى تقديم الجزء الأكبر من عائدات النفط الإيراني لمدة ١٦ عامًا إلى بنوك ألمانيا وبريطانيا وسويسرا.

الحرب العالمية الثانية

من عام ١٩١٨ حتى ١٩٤٠ ميلادي، كان العالم قد خضع لتحولات واسعة وعميقة؛ أصبحت عصبة الأمم، التي كانت من إنجازات الحرب العالمية الأولى، ضعيفة وعديمة الفائدة، وكانت الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ قد أثرت تقريبًا على كامل العالم. كانت أمريكا والدول الأوروبية المهمة تواجه مشاكل ناتجة عن الركود، وكانت أمريكا تمتنع عن التدخل في أزمة أوروبا، ولم تكتف بإبعاد نفسها عنها، بل كانت تطالب باسترداد الأموال التي قدمتها لأوروبا خلال الحرب العالمية الأولى، في حين أن الأوروبيين لم يكونوا قادرين على دفع ديونهم لتلك الدولة.

وفي روسيا، انهارت إمبراطورية القيصر تحت ضغط الحرب، ومن بين التحولات التي أعقبتها انتصرت ثورة أكتوبر، ودخل الاتحاد السوفيتي كقوة جديدة إلى الساحة العالمية. وكانت ألمانيا تحت تأثير الهزيمة في الحرب، مجروحة اجتماعيًا، ومأزومة سياسيًا واقتصاديًا. كانت إمبراطورية المجر

(النمسا والمجر) والإمبراطورية العثمانية منهارتين، وكانت دول جديدة في طور الظهور، وتوجهات أيديولوجية جديدة في طور اكتساب القوة. وبشكل عام، في الساحة الدولية، كانت عمليات التفكك والتركيب والتحالفات السياسية والعسكرية الجديدة في طور التطور.

ونتيجة الانقسامات، والفجوات العميقة السياسية والأيديولوجية، وتفكك ووهن الوحدات السياسية الكبرى في تلك الفترة، والركود والبطالة والاستياء الاجتماعي الشديد في الدول الأوروبية، برزت ديكتاتوريات جديدة. في الحقيقة، كان الضعف الشديد للرأسمالية والشعور بالخطر العام في جزء من أوروبا سببًا في نشوء الفاشية؛ ومن بين هذا الاضطراب والفوضى، وصل الحزب النازي بقيادة أدولف هتلر في ألمانيا، والحزب الفاشي بقيادة موسوليني في إيطاليا إلى السلطة، وتحدوا العالم بأسره.

مع صعود هتلر إلى السلطة منذ عام ١٩٣٤، تهربت ألمانيا من دفع تعويضات الحرب العالمية الأولى، وعادت مرة أخرى إلى إعادة بناء آلتها الحربية. شكل هتلر القوة النازية كأول جيش خاص في العالم، ولتحقيق موقع لا منازع فيه، قام بقمع شامل داخل ألمانيا. ونظم هتلر اقتصاد ألمانيا على أساس إنتاج أدوات الحرب وبناء الطرق السريعة الكبيرة، وبالإضافة إلى خلق ملايين فرص العمل، أقام نظام الخدمة العسكرية الإلزامية أيضًا. كانت هذه الإجراءات مخالفة لالتزامات ألمانيا في معاهدة فرساي، لكنها استطاعت إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية وتوحيد شعبها خلف هتلر بروح جديدة.

كما نفذ هتلر كل هذه التغييرات بأقصى سرعة ودون أي قرار من برلمان ذلك البلد؛ وبنفس الطريقة، اختبر أسلحته الجديدة في الحرب الأهلية الإسبانية، وتقدم على جميع الدول المنافسة. وعلى خطى هتلر، كان موسوليني أيضًا يثير الأزمات في أوروبا وأفريقيا.

وكانت روسيا السوفيتية قد فقدت في الحرب العالمية الأولى مناطق واسعة بما في ذلك لاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، وكانت تسعى لاستعادتها؛ وقد واجه هذا الطلب معارضة وضغوطًا من بريطانيا، وأمريكا، وفرنسا. نتيجة لذلك، عندما تولى هتلر السلطة، اقتربت روسيا السوفيتية من ألمانيا. وقد وقع الطرفان اتفاقًا باسم وزرائهما الخارجية (مولوتوف–ريبن تروب)، واتفقا على تقسيم بولندا وبعض المناطق الأخرى. ولكن دول أوروبا الكبرى لم تتخذ أي رد فعل سوى التقاعس والمسايرة مع الفاشية الهتلرية.

أما بالنسبة لإيران، فقد كان اقتراب القوى الكبرى في العالم من حرب شاملة أخرى تجربة اختبر فيها رضاشاه وفشل تمامًا، وأظهر صفاته المرتزقة وطبيعة قوته الزائفة. وفي السنوات التي سبقت اندلاع الحرب، اقترب رضاشاه من ألمانيا النازية، وعندما بدأت الحرب، "كان رضاشاه مفتونًا بانتصارات ألمانيا السريعة ورأى توازن القوى في أوروبا مضطربًا". [١٢٥]

من نهاية سنوات ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش)، أصبحت إدارة المباني الصناعية تدريجيًا في يد الألمان. كانت إيران في ذلك الوقت بالنسبة لألمانيا المصدر الوحيد الذي يمكنه تزويدها بالمواد الإستراتيجية من حيث القطن والصوف. وكان الألمان، الذين كانوا على علم جيد بطمع رضاخان اللامتناهي، يسعون إلى الاستفادة من ذلك؛ لقد جعلوه مفتونًا تمامًا من خلال بيع المصانع الصناعية بأسعار رخيصة ومناسبة للشخص الملكي، وصناعة الجزء الأكبر من ممتلكاته الخاصة، وكذلك شراء منتجات تلك الممتلكات مثل القطن والأرز بأسعار ممتازة وبشروط مرضية، ودفع ثمنها بالليرة الذهبية.

[١٢٥] مكي، حسين، "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، المجلد ٦، ص ٤٥٠.

تهنئة هتلر لرضاشاه بمناسبة عيد النوروز، ٢٠ مارس ١٩٣٥ (٢٩ إسفند ١٣١٣ ه.ش)

Ministerium für Post, Telegraphie und Telefonwesen des Kaiserreichs Iran

Königliche Rundfunk des Pahlavi-Reiches – Zentrale Chiffrierstelle

Nummer: 54 Datum: 20. März 1933 Von: Berlin

Chiffre: vorhanden Einstufung: Dringend Absender: Reichskanzler Deutschlands

An Seine Majestät, den Schah von Iran, Teheran

Eure Majestät,
anlässlich des bevorstehenden Neujahrsfestes (Nowruz) übermittle ich Ihnen meine herzlichsten Glück

Ich verbinde damit meine aufrichtigen Wünsche für das weitere Gedeihen und die Blüte des iranischen

Mit dem Ausdruck meiner vorzüglichen Hochachtung,

Adolf Hitler
Reichskanzler

التهنئة باللغة الألمانية

حضرة صاحب الجلالة، ملك ملوك إيران
بمناسبة حلول عيد نوروز، أرجو بكل احترام أن تسمحوا لي بأن أبعث بأحر التهاني.
مع هذه الرسالة، أقدّم أطيب تمنياتي لازدهار إيران المتزايد.
أدولف هتلر مستشار ألمانيا

نص مترجم للتهنئة

وتم اختيار ألماني يدعى ليندن بلات كمستشار مالي، كما تم توظيف خبراء ومستشارين آخرين من ألمانيا. بعد عام ١٩٣٧ (١٣١٦ ه.ش)، أصبحت لألمانيا مكانة مهمة في التجارة الخارجية لإيران. وفي عام ١٩٣٨ (١٣١٧ ه.ش)، كانت ألمانيا تحتل المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للسلع إلى إيران. قام الألمان ببناء المطارات، والسكك الحديدية، والمباني الصناعية، وغيرها في إيران.

هجوم الحلفاء، إعفاء رضاشاه

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت عملية التنافس والتحالفات السياسية والعسكرية الحادة تشير بوضوح إلى احتمال وقوع حرب مدمرة أخرى بين القوى الكبرى، وكان واضحًا أن أوروبا تتجه نحو صراع جديد وأن ألمانيا كانت تستعد لحرب كبرى. في مثل هذه الأوضاع الخطيرة، كان من المفترض أن يكون اهتمام حكام إيران آنذاك منصبًا على كيفية منع احتلال البلاد مرة أخرى في الحرب العالمية التالية. هذا هو التهديد الذي لا يمكن إلا للحكام المسؤولين والمحافظين على الوطن أن يلتفتوا إليه ويحافظوا على إيران بعيدًا عن نار الحرب؛ وليس لدكتاتور قصير النظر مثل رضاشاه، الذي فضل دائمًا مصالح القوى الطامعة وطموحاته المالية على المصلحة الوطنية.

وفي تلك المرحلة، أبلغت حكومة الاتحاد السوفيتي حكومة إيران ثلاث مرات (٢٦ يونيو، ١٩ يوليو و١٦ أغسطس ١٩٤١) أن المصالح الوطنية لكل من الاتحاد السوفيتي وإيران في خطر، إلا أن رضاشاه لم يعر هذه التحذيرات أي

اهتمام. كان الحلفاء يرغبون، بنفس الطريقة التي حافظت بها حكومة السويد على حيادها وسمحت للحكومة الألمانية بعبور الجيش والذخائر عبر أراضيها، أن تسمح حكومة إيران للحلفاء بعبور الذخائر عبر أراضيها لتصل إلى الاتحاد السوفيتي.

وأهم هدف لحكومتي بريطانيا والاتحاد السوفيتي كان استخدام طرق الاتصال في إيران. بالنسبة لبريطانيا، وكما قال رئيس وزرائها آنذاك، ونستون تشرشل: "القضايا المهمة والحساسة هي النفط والشيوعية، أما مستقبل إيران فقد كان في المرتبة الثانية من حيث الأهمية." [١٢٦]

وفي عام ١٩٤١ (١٣٢٠ ه.ش)، لجأ الحلفاء إلى حكومة إيران مرتين في يونيو، وطالبوا بأن تقوم على الفور بطرد أربعة أخماس الألمان المقيمين في إيران. في المقابل، ردت حكومة رضاشاه:

"نظرًا للسياسة الدقيقة للحياد التي تتبعها، ولأنها تريد الوفاء بعهدها مع ألمانيا، فلا يمكنها الاستجابة لهذا الطلب غير العادي." [١٢٧]

ورفض رضاشاه مرور القوات والذخائر عبر إيران إلى الاتحاد السوفيتي. وكتب رئيس إدارة الشرق القريب في وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير لقائه بمحمد شايسته، وزير مختار إيران في أمريكا:

"سألت الوزير المختار: هل يعتقد أن رضاشاه سيوافق على طلب بريطانيا أو روسيا لمرور القوات عبر إيران؟ أجاب الوزير المختار: الكبرياء وسمو النفس لرضاشاه كبيرة لدرجة أنه لا يمكنه الموافقة على مثل هذا الطلب،

[١٢٦] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ٨٠، نقلًا عن وينستون تشرشل، مذكرات الحرب العالمية الثانية، المجلد ٣، ص ٨٩.

[١٢٧] نفس المصدر، ص ٨١، نقلًا عن وينانت، سفير أمريكا الكبير في بريطانيا، وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، العدد الحادي والعشرون من جريدة "دنيا" السنوية.

وإن كان رفض هذا الطلب يعني هزيمة مشؤومة. وعندما سألت الوزير المختار هل يعتقد أن رضاشاه سيسمح بنقل الأسلحة والذخائر عن طريق سكة حديد إيران من الخليج الفارسي إلى بحر قزوين؟ قال إنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال." [١٢٨]

وتشير الوثائق التاريخية التي وثقت أحداث تلك المرحلة إلى أنه بالرغم من المراجعات الودية المتكررة من قبل بريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى إيران والتي استمرت شهرين، ورغم أن كلتا الحكومتين كانتا مستعدتين في مقابل السماح بنقل الأسلحة عبر إيران لتغطية جميع تكاليف بناء سكة الحديد الإيرانية ودفع أجور جميع المنتجات وفق التعرفة المعتادة، [١٢٩] لم يقبل رضاشاه، الذي كان يعتقد أن ألمانيا ستنتصر في الحرب، اقتراح الحلفاء.

ولا شك أن طمعه وجشعه من بين أمور أخرى، مثل عقد اتفاقيات مصنع تنظيف الأرز وتلميعه لممتلكاته الخاصة، وكذلك إبرام عقد الحديد مع ألمانيا، كان له أثر في تعزيز هذا الرفض. كما أنه في المفاوضات مع الحلفاء كان يطرح مطالب شخصية متتالية، ويرغب في الحصول على مبالغ ضخمة لنفسه منهم. وبعد فترة، كشفت صحافة طهران أن حكومة بريطانيا كانت مستعدة في تلك الأيام لمنح رضاشاه عدة ملايين من الليرات الذهبية، وعدة ملايين من الأسلحة والذخائر؛ وعندما طلبوا منه السماح بترانزيت الأسلحة، كان الملك يقول بصراحة إنه يريد أن يحصل على معاملة مماثلة لما منحت لتركيا. [١٣٠]

---

[١٢٨] نفس الجريدة السنوية، ص ٢١٧.

[١٢٩] نفس المصدر، ص ٨٢، نقلًا عن مقال بعنوان "حياة مجنون" بقلم مهجور، جريدة "مرد امروز"، ٨ يوليو ١٩٤٧ (١٧ تير ١٣٢٦ ه.ش).

[١٣٠] جامي، "الماضي مصباح المستقبل"، تاريخ إيران في فترة بين الانقلابين، ١٩٢١-١٩٥٣ (١٢٩٩-١٣٣٢ ه.ش)، ص ٨٣، نقلًا عن مجلة "خواندني ها"، العدد ٤٤، ٢٤ يونيو ١٩٤٤ (٣ تير ١٣٢٣ ه.ش).

وعندما لم تتمكن حكومات الحلفاء من التوصل إلى نتيجة من خلال التفاوض مع رضاشاه، لجأت إلى حملة عسكرية على إيران في ٢٥ أغسطس ١٩٤١ (٣ شهريور ١٣٢٠ ه.ش). في نفس اليوم، هاجم الاتحاد السوفيتي إيران استنادًا إلى المادة ٦ من اتفاقية ١٩٢١، وفي الوقت نفسه، دخل الجيش البريطاني إيران من الغرب والجنوب. وقد تم الهجوم المشترك لبريطانيا والاتحاد السوفيتي تحت اسم "عملية كونتننس".

كرمانشاه، عبور دبابات الحلفاء، سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

تبريز، عبور قوات الحلفاء من شوارع المدينة، سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

طهران، سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

احتلال مصفاة نفط آبادان بواسطة الجيش البريطاني، سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

في ٢٧ أغسطس ١٩٤١ (٥ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)، قدمت حكومة علي منصور استقالتها، وتم تعيين فروغي رئيسًا للوزراء. وأهم إجراء عاجل اتخذه، والذي

كان ذو صفة طارئة وتدبيرًا للحفاظ على النظام ومنع انفجار الغضب الشعبي، كان مكونًا من القرارات التالية:

أ – إصدار أمر بوقف المقاومة أمام الجيوش البريطانية والسوفيتية.

ب – إقامة حكومة عسكرية في طهران، وتعيين الفريق أمير أحمدي (جزار لرستان) حاكمًا عسكريًا لطهران لمواجهة غضب الشعب.

ج – بدء المفاوضات السياسية مع الحلفاء لاستبدال محمدرضا شاه.

د – ترتيب سريع لإبعاد رضاشاه قبل أن يصبح هدفًا لهجوم انتقامي من الشعب.

وفي المفاوضات المذكورة، تم الاتفاق على أن يتراجع الجيش الإيراني من عدة مناطق شمالية وجنوبية وغربية، وأن تحتل هذه المناطق بواسطة الجيوش السوفيتية والبريطانية. وفي ١٦ سبتمبر ١٩٤١ (٢٥ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)، اضطر رضاشاه إلى التنازل عن العرش لصالح ابنه محمدرضا، وقدم استقالته.

ولو كان هناك حكام مسؤولون بدلًا من دكتاتور بائع للوطن ومدمر لإيران، ولو كان في إيران برلمان غير موال للدكتاتورية، لكان من المؤكد أن إيران كانت ستنجو من حملة الحلفاء وأضرارها المروعة. إن تقديم إيران ككبش فداء وإلقاؤها في ورطة احتلال الحلفاء كان خيانة عظيمة من رضاشاه؛ ورغم ذلك، فقد تخلصت إيران من شر الدكتاتور وسادت البلاد فترة بلغت ١٢ عامًا من الأجواء شبه الديمقراطية.

وكان بإمكان رضاشاه في آخر فرصة، حينما دخلت جيوش الحلفاء أراضي إيران، وببعض الحيطة، أن يمنع احتلال العاصمة. قبل ذلك، حذر الحلفاء مرارًا بشأن ضرورة تنبيه عملاء ألمانيا، وقالوا حتى إنهم لا يطلبون إغلاق السفارة الألمانية في طهران أو قطع العلاقات الدبلوماسية لإيران مع تلك

الدولة؛ بل كانوا يريدون فقط طرد عملاء هتلر. ومع ذلك، ضيع رضاشاه هذه الفرصة أيضًا لمنع احتلال العاصمة بواسطة قوات بريطانيا والاتحاد السوفيتي. ويكتب مؤلفو كتاب "الماضي مصباح المستقبل":

"كان الحلفاء يرغبون ألا تنفصل السلطة المركزية (أي دكتاتورية رضاشاه)، لكي يتمكنوا من توظيف كل قواتهم في الجبهات الرئيسية للحرب. وكما ورد في ملاحظاتهم، لم يكن احتلال طهران مقررًا أيضًا؛ لكن سلوك رضاشاه الشخصي المنحاز وحكومة فروغي مع العملاء النازيين جعل الحلفاء يدخلون طهران ويتدخلون شخصيًا في تصفية النازيين. في يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤١ (٢٥ شهريور ١٣٢٠ ه.ش) قبل أن تدخل قوات الحلفاء طهران، تنحى رضاخان عن العرش بناءً على توصية السفارة البريطانية." [١٣١]

دور خائن لفروغي

في اللحظة الحاسمة، التي انهارت فيها مكانة الدكتاتور وجيشه بعد هجوم القوى الأجنبية، وكان بالإمكان إقامة نظام جديد لا يقوم على الرقابة والترهيب والقمع، ظهر محمد علي فروغي كأحد أكثر رجال الدولة خيانة في عهد بهلوي لإنقاذ النظام. كانت تدابيره في تلك المرحلة الحساسة مركزة على ثلاثة أمور أساسية: مراقبة الأوضاع ومنع اندلاع انتفاضة شعبية قد تقلب كامل النظام، وإبعاد رضاشاه قبل أن يقع بين أيدي الشعب الغاضب، وتولي ابنه العرش.

وفيما يخص طبيعة فروغي ودوره المناهض للشعب، قال زعيم المقاومة الإيرانية مسعود رجوي:

[١٣١] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ٩٥.

"للأسف، لم يعرف الشعب الإيراني خلال أكثر من ٢٥٠٠ عام، باستثناء فترات قصيرة، ربيع الحرية بدون قمع وأنواع الملكيات المختلفة. ومن المدهش أنه حتى الأمس، كان الملا خاتمي، وكبير الجلاوزة في وزارة المخابرات حجاريان، وموسوي خوئيني ها، النائب العام للنظام الرجعي وقت المجزرة الجماعية، ومساعده عباس عبدي، يعتبرون نماذج للإصلاحية. والآن، بعد أن انتهت فترة صلاحية الإصلاحية، يفاجأ المرء بإحياء وتقدير أمثال فروغي، الآلة الخبيرة والمخضرمة لبريطانيا في خدمة رضاخان، في خطوة إلى الوراء في التاريخ.

وأشير بهذا المثال باختصار لتوعية الجيل الشاب؛ كما كتب في جميع كتب شرح الوقائع: منذ عام ١٩٢٣ (١٣٠٢ ه.ش)، عندما جلس رضاخان على كرسي رئاسة الوزراء، كان فروغي عضوًا رفيعًا في مجلس الوزراء وعقله المنفصل. والدكتور مصدق، ممثل شعب طهران في مجلس الشورى الوطني، انتقد الكفاءة السياسية لفروغي ووثوق الدولة، اللذين كانا كلاهما من وزراء رضاشاه. ومدرس هو الآخر الذي كان في طليعة معارضي نظام الانقلاب، تعرض في نوفمبر ١٩٢٦ (آبان ١٣٠٥ ه.ش) للاغتيال والإصابة على يد عملاء رضاشاه، لكنه نجا، وبعد ذلك استشهد في ديسمبر ١٩٣٧ (آذر ١٣١٦ ه.ش) في المنفى بكاشمر.

وكان فروغي أول رئيس وزراء لرضاشاه في تغيير الملكية، وكرس معظم جهده خلال خمسة أشهر ونصف من ولايته للاحتفال بتتويج رضاخان وتأمين تكاليفه الباهظة. ثم سافر إلى أوروبا للقضاء على الاعتراضات الخارجية تجاه حكومة الانقلاب، وهي المهمة الجديدة له. وفي حكومة مستوفي، تولى فروغي وزارة الحرب وإدارة شؤون الجيش تحت إشراف رضاشاه وبأمر منه. وإلى جانب الوظائف الأخرى، شغل ثلاث مرات منصب رئيس الوزراء وثلاث مرات منصب وزير الحرب في عهد رضاشاه.

وفي مايو ١٩٢٦ (أرديبهشت ١٣٠٥ ه.ش)، لم يمض أسبوع على تتويج رضاخان في حكومة فروغي، حتى تمرد الجنود والضباط في فوج سلماس بسبب عدم حصولهم على رواتبهم. وأرسل رضاشاه آيرم، قائد فرقة أذربيجان، لقمعهم، وأعدم ٥٦ شخصًا. كما سارع بنفسه إلى خراسان لقمع العسكريين المتمردين، وأصدر في بجنورد على الفور أمر إعدام ١٢ شخصًا. وكان هذا بعد إعدام ٦٠ شخصًا من أهالي تركمان في تلك المنطقة على يد قائد فرقة رضاشاه في خراسان.

وفي الحكومة الثانية لفروغي، كان تيمورتاش، وزير البلاط السابق، وسردار أسعد بختياري، وزير الحرب في نفس الحكومة، من شركاء رضاشاه السابقين، وقد تمت تصفية كل منهما في السجن واحدًا تلو الآخر. وفي أبريل ١٩٣٤ (فروردين ١٣١٣ ه.ش)، تزامنًا مع قتل أسعد بحقنة هواء في سجن قصر طهران، أعدم عدد كبير من قادة بختياري وقشقائي وبويراحمد وممسني أيضًا؛ ومن بينهم والد شابور بختيار، الذي أعدم شنقًا مع أربعة من أقاربه بأمر رضاشاه، وحكم على الآخرين بالسجن الطويل.

وفي عهد رئاسة وزراء فروغي، افتتحت طريق تشالوس بطول ١٦٨ كيلومترًا، مع تقديم أكثر من ألف عامل كضحايا. وفي سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)، ظهر فروغي من جديد بأمر من بريطانيا، لكي يعلن قبل أي شيء استسلام إيران تحت عنوان ترك المخاصمة، ثم على حد قوله، يمتنع "عن أي عملية مقاومة"، ويحسم أمر رضاشاه ويرسله إلى المنفى في جزيرة موريس، ثم ينصب ابنه على عرش الملك مثلما جرى لوالده بأمر من بريطانيا.

وفيما يتعلق بأملاك رضاشاه المغصوبة، فقد أثيرت حولها ضجة واعتراضات كبيرة لدرجة أن نفس المجلس الموالي أوجب على فروغي تعيين هيئة لاسترداد الأموال المغصوبة والمسلوبة من جانب رضاشاه. وعندما انتهت

الصلاحية السياسية لمستوفي الممالك في منصب رئاسة الوزراء وأبعده رضاشاه عن منصبه، بعث مستوفي برسالة إلى مصدق قال فيها: 'جلست حتى ذقني في الطين، فاحذروا أن تغوصوا حتى قمة رأسكم في الوحل.'" [١٣٢]

فروغي بجانب رضاشاه

الجيش الوهمي

رضاشاه، الذي قطع مراحل صعود السلطة من خلال خدمته في قوات القوزاق حتى بلغ موقعه في النشاطات العسكرية، رأى منذ اليوم الذي وصل فيه إلى السلطة كـ"سردار سبه"، أن أولويته القصوى هي بناء جيش جديد.

[١٣٢] رسالة مسؤول المجلس الوطني للمقاومة "في مستهل العام الثاني والأربعين لوجود البديل الديموقراطي والمستقل"، ٢١ يوليو ٢٠٢٢ (٣٠ تير ١٤٠١ ه.ش).

وتحت إشرافه وقيادته، نظم جيشًا عدده ١٢٠ ألف فرد. وكان هذا الجيش، بفضل الميزانية الضخمة المخصصة له، مجهزًا بأسلحة حديثة، بما في ذلك عدة عشرات من الطائرات. وبحسب تقييم المؤرخين، كان ثلث ميزانية البلاد يصرف سنويًا على هذا الجيش.

والميزة الأساسية لجيش رضاشاه كانت عملية تشكيله، بحيث أنه تشكل جراء قمع الحركات التحررية والمقاومة الوطنية للقبائل والأقاليم في جميع أنحاء البلاد. وفي الواقع، كان هذا الجيش أداة للقمع الداخلي للحفاظ على سلطة رضاشاه، ولم ينشأ للدفاع عن الشعب أو حدود إيران؛ وبالتالي، كانت قدراته وصلابته الداخلية قائمة فقط طالما استخدمت في مهمات قمعية ضد الشعب العزل.

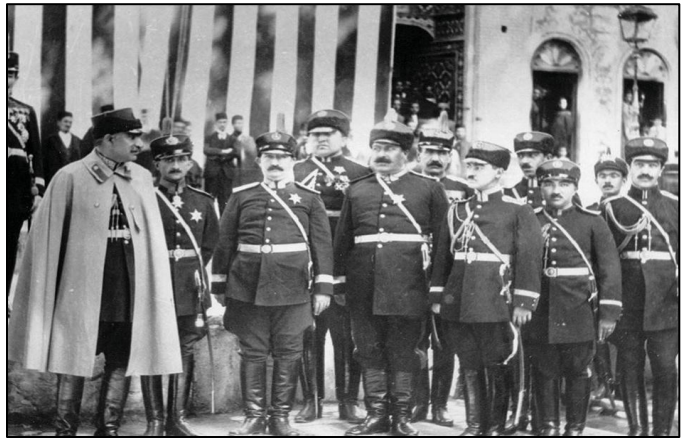

رضاشاه إلى جانب قادة جيشه الموالي له

وقبل عام واحد من احتلال إيران، أجرى جيش رضاشاه مناورة سنوية، وأقيمت هذه المناورة بحضور جنرال فرنسي كان أستاذًا في جامعة الحرب. وخلال المناورة، سأل رضاشاه الجنرال الفرنسي: "كم سيصمد الجيش الإيراني في مواجهة الجيوش الأجنبية؟" وأجاب الجنرال الفرنسي الذي

شارك بنفسه في الحرب العالمية الأولى وكان لديه تقدير جيد للجيوش الأوروبية: "ساعتان". وعندما نبهه المحيطون: "ما هذا الرد الذي أعطيته لجلالته؟" أجاب الجنرال الفرنسي بهدوء:

"لقد قلت هاتين الساعتين لتطمئن ملككم فقط، وإلا فالجواب الصحيح هو لا شيء؛ لأن البنادق والمسدسات لا تقاوم الدبابات والمدرعات."

وفي سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)، بمجرد أن واجه جيش رضاشاه هجوم القوات المحتلة، ذاب مثل قطعة جليد تحت "شمس تموز". وباستثناء مقاومات متفرقة لبعض وحدات الجيش الوطنية التي كانت استثنائية وجزئية، انهارت بقية التشكيلات العسكرية لرضاشاه بسرعة كبيرة وكأن مثل هذا الجيش لم يكن موجودًا قط. وفي تلك الأيام، كان الناس في الشوارع والطرقات يرون مرارًا الجنود وقد ألقوا أسلحتهم في مجاري الشوارع وهم يفرون إلى بيوتهم.

ويكتب رزم آرا، أحد أمراء جيش رضاشاه الذي أصبح لاحقًا رئيس أركان الجيش ورئيس الوزراء، في كتاب مذكراته يقول:

"آخر مرة، في ٢٥ أغسطس ١٩٤١ (٣ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)، عندما أحضر له التقارير بواسطة العقيد أرفع، المسؤول عن المكتب لملاحظته، رأى أن الملك خرج من القصر بجنون، ركب السيارة، وذهب لفترة ثم عاد؛ وبدأ بالركض مسرعًا. من مجموع هذه الأحداث ووضع الملك كان يشير بوضوح إلى أن شؤون الجيش وإدارته قد انهارت منذ تلك اللحظة... والبرقيات في اليوم الرابع أشارت إلى انهيار تنظيم الجيش. وفي عصر اليوم الخامس، كان أمر الجيش قد انتهى تقريبًا تمامًا... ومنذ فترة طويلة تم اقتراح مرارًا أنه إذا كانت هناك حرب أو اشتباكات، يجب على الطرفين اتخاذ الوضع الحربي وتوجيه القوات الموجودة إلى النقاط الحساسة وتلبية احتياجاتها الضرورية والفورية على الفور... والملك كان يجيب: لا، ليس هناك حاجة؛ إذا لزم

إجراء عمليات، سأبلغكم بذلك قبل أربعة عشر يومًا... وكانت هذه التصريحات تثبت جهله التام بالحقائق الواقعية للأمر." [١٣٣]

حضوری از سقز |به وزارت| جنگ
|تاریخ| ۱۳۲۰/۶/۶
کفالت ستاد ارتش
محترماً معروض می‌دارد: امربه شماره ۴۲۴۱ ساعت ۱۰½ زیارت، فوراً به قسمت دستور داده شد که به هیچ وجه مقاومت ننمایند و یک نفر اعزام گردید که به فرمانده مربوطه اطلاع دهد که مقاومت نخواهد شد. افسر معروضه ساعت ۱۴ مراجعت و اظهار نمود با اینکه بیرق سفید در دست داشت مورد تیراندازی قوای موتوریزه واقع گردید و قوای شوروی با کمال عجله به سمت میاندوآب پیشروی می‌نمودند. لذا مجدداً افسر دیگری فرستاده شد و بنده از شهر میاندوآب خارج شدم. اینک افسر اعزامی گزارش می‌دهد که ابتدا به فرمانده گروه شناسایی شوروی معرفی و بعداً که ژنرال فرمانده آنها آمده به ایشان معرفی شده. ژنرال مزبور دستور خلع سلاح کلیه نفرات را داده و ضمن اظهار عدم اطلاع راجع به خاتمه عملیات اظهار نموده که بایستی فرمانده نیرو با ستاد و اسکورتش فوراً به میاندوآب حاضر شوند والاّ مجبورم تعقیب نمایم مستدعی است مقرر فرمایند ابلاغ شود حاضر شوم یا چه قسم مقرر می‌فرمایند.
سرلشکر مطبوعی
[۲۳۹۱/۲]

نموذج ١ – من وثائق انهيار جيش رضاشاه وفرار قواته، ٢٨ أغسطس ١٩٤١ (٦ شهريور ١٣٢٠ ه.ش) و٣ سبتمبر ١٩٤١ (١٢ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

[١٣٣] رزم آرا، حاجعلي، "مذكرات رزم آرا"، ٢٠٠٣ (١٣٨٢ ه.ش)، ص ١٢٣–١٤٠.

از [وزارت] جنگ به ملایر
[نمره] ۳۶۴
سرلشکر مطبوعی فرمانده لشکر سه
سرهنگ ارفع گزارشی تقدیم نموده بود که افراد لشکرهای سه، چهار و دوازده در منطقه صحنه و کن‌آور و اسدآباد با اسلحه پراکنده می‌باشند و تقاضا نموده بودند که جهت جلوگیری از تفریط اسلحه و ساز و برگ و از نظر انتظام، افراد منظور جمع‌آوری شوند و اعتباری برای اجرای این کار در اختیار فرمانداری همدان گذارده شود که از دارایی همدان دریافت نماید. مراتب از شرف عرض پیشگاه اعلیحضرت همایون شاهنشاهی گذشت. مقرر فرمودند شما کلیه افراد متواری لشکرهای سه و چهار را در ملایر جمع‌آوری نموده نظم و ترتیبی به کار آنها دهید. راجع به ارسال وجه نیز اجازه فرمودند اقدام شود. اینک در اجرای اوامر شاهانه اقدام سریع نموده و راجع به امورات مالی آن از طریق وزارت جنگ اقدام نمایید.
سرلشکر فرغامی
[در حاشیه]
تاریخ وصول ۱۲/۶/۲۰[۱۳]
[۲۴۱۳]

نموذج ٢ – من وثائق انهيار جيش رضاشاه وفرار قواته، ٢٨ أغسطس ١٩٤١ (٦ شهريور ١٣٢٠ ه.ش) و٣ سبتمبر ١٩٤١ (١٢ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

وبعد احتلال طهران، أرسلت السفارة البريطانية – وليس حتى حكومة بريطانيا – في مذكرة قصيرة ومهينة إلى رضاشاه تطلب منه ترك السلطة. ونفذ رضاشاه الأمر دون أدنى معارضة أو مقاومة وتوجه إلى منفاه.

۵۶۱

مطالب اطلاعات در سال ۱۳۲۰

شهریور ۲۰: رضاشاه کبیر استعفا کرد

اشک‌ها و لبخندهای یک ملت

شاهنشاه:

من خداوند قادر متعال را گواه گرفته و به کلام‌الله مجید و بر

آنچه نزد خدا محترم است

قسم یاد میکنم که تمام‌هم

خود را مصروف حفظ استقلال

ایران کنم

جریدهٔ "اطلاعات" – ١٦ سبتمبر ١٩٤١ (٢٥ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

"هل يتفضل جلالته بالتنحي عن العرش وتسليمه إلى الابن الأكبر وولي العهد؟ نحن لدينا نظرة إيجابية تجاه ولي العهد وسندعم حكمه. لا يظن جلالته أن هناك حلًا آخر." [١٣٤]

[١٣٤] ريتشارد كابوشينسكي، "ملك الملوك"، ٢٠٠٦.

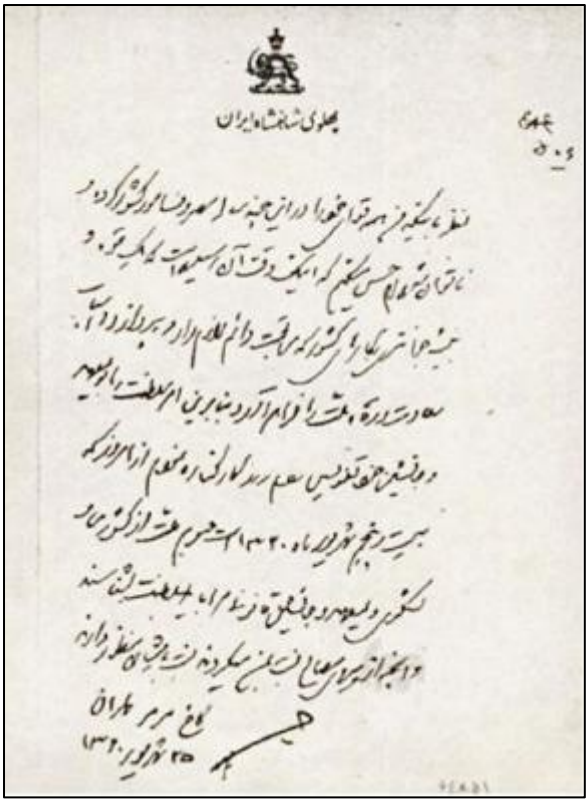

استقالة رضاشاه، ١٦ سبتمبر ١٩٤١ (٢٥ شهريور ١٣٢٠ ه.ش)

قال مصدق لاحقًا في خطاب له في مجلس الشورى الوطني:

"أتذكر أن سردار سبه، رئيس الوزراء آنذاك، صرح في منزلي بحضور المرحوم مشير الدولة ومستوفى الممالك ودولت آبادي ومخبر السلطنة وتقي زاده وعلاء قائلًا: أحضرتني بريطانيا ولم يعرفوا مع من تتعامل. وفي ذلك الوقت

لم يكن يمكن قول شيء في هذا الشأن؛ ولكن الزمن أنكر ذلك وأظهر جيدًا أن نفس الطرف الذي أحضره، أبعده وتخلى عنه، لأنه لم يعد مفيدًا." [١٣٥]

[١٣٥] كي استوان، حسين (مدير جريدة "ظفر")، "سياسة الموازنة السلبية"، ١٩٤٨ (١٣٢٧ ه.ش)، المجلد ١، ص ٣٤، نقلًا عن مضبطة تفصيلية لمداولات المجلس.

الفصل ٦

تقديم إيران على طريقة رضاشاه

فقد ملوك القاجار أجزاءً من إيران في الحرب مع روسيا القيصرية؛ أما رضاشاه وابنه فقد قدما أجزاءً من إيران بذلًا ومنحًا من دون أي حرب. هذه التنازلات الخائنة كانت منذ بداية حكم رضاخان تتواصل بوصفها عملية ممتدة، وكانت في الحقيقة رشوة دفعها الملكان البهلويان الاثنان للحفاظ على ديكتاتوريتهما القمعية وغير المشروعة، وذلك من تمامية أرض البلاد ومصالح إيران الوطنية.

وفي ذلك الوقت كان رضاشاه، عبر الشعارات والدعايات القومية وإذكاء نزعة إيرانية مبتذلة كانت الأيديولوجيا الرسمية لنظامه، يخفي الأضرار التي كان يلحقها واحدًا تلو الآخر بأهم المصالح الوطنية لإيران. واليوم البرجوازية المتواطئة مع الرجعية التي في عدائها مع جهود تحولات إيران نحو ثورة ديمقراطية، جعلت تبييض رضاشاه مهنتها، تتعمد تجاهل منح إيران من قبل رضاشاه. ولكن الدكتاتورية المشؤومة التي نهضت من انهيار الثورة الدستورية وأقامت قواعدها على دماء قادة حركة الحرية والاستقلال في إيران مثل ميرزا كوچك‌خان، والعقيد بسيان وخياباني، وكانت أول قاتل لمدافعي الوحدة الترابية لإيران، وفي نفس جانب هذه الجرائم ارتكبت أيضًا خيانات عديدة لمصالح الوطن الوطنية.

وهو الذي كان ممهد الطريق ومسببًا لاحتلال إيران من قبل القوى الكبرى، قدم سابقًا، في فترة حكمه وملكه التي امتدت عشرين عامًا، أجزاءً من الأرض والمياه والنفط الإيراني في عقود وطنية التنازل والبيع، وتسبب في انتزاع أراضٍ وأنهار وموارد من إيران كانت تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة.

التنازل عن آرارات وقره سو

جبال آرارات تشمل قمة آرارات الكبرى (٥,١٣٧ مترًا) وقمة آرارات الصغرى (٣,٨٩٦ مترًا)، وتقع حاليًا ضمن أراضي تركيا بالقرب من الحدود مع إيران

وأرمينيا. وكانت آرارات الصغرى (جبل أغري) ومنحدراته، إلى جانب منبع نهر قره سو، منطقة بمساحة حوالي ٨٠٠ كيلومتر مربع. منطقة قره سو تقع في شمال غرب إيران وتشمل فروع هذا النهر والمناطق المجاورة له. نهر قره سو، نهر حدودي في شمال غرب إيران – بالقرب من ماكو والحدود مع تركيا والاتحاد السوفيتي – ينبع من آرارات ويتجه إلى نهر أرس. هذه المنطقة كانت ذات أهمية إستراتيجية نظرًا لاتصالها بقفقاز ووجودها على طريق تجاري وعسكري. وخلال فترة القاجار، ووفقًا لمعاهدة تركمنجاي ١٨٢٨ (١٢٠٦ هـ.ش) والعقود التالية، كانت هذه المنطقة تُعد جزءًا من أراضي إيران.

منظر من جبال آرارات من مدينة إيروان، جبل آرارات الصغير في الجهة اليسرى

في عام ١٩٣٢ (بهمن ١٣١٠ ه.ش)، في اتفاق مع تركيا، تنازل رضاشاه عن قمة آرارات الصغرى (جبل أغري) ومنحدراته، إلى جانب منبع نهر قره سو، لتصبح ضمن أراضي تلك الدولة. بالمقابل، اعترفت تركيا بمنطقة قطور كجزء من

أراضي إيران، على الرغم من أن قطور كانت رسميًا جزءًا من إيران مسبقًا، ولم يكن لمطالبة تركيا بشأنها أساس قانوني أو تاريخي. [١٣٦]

وفي أوائل عقد ١٩٢١ (١٣٠٠ ه.ش)، أصدر رضاخان في مقام وزير الحرب أمرًا أولًا بالحفاظ على قره سو؛ ولكن لاحقًا، في رسالة إلى أمير الجيش أمير طهماسبي قائد فرقة الشمال الغربي، وبذريعة أن وثائق ملكية إيران غير محددة، تراجع عن الحفاظ على قره سو. ونتيجة لذلك، تم التنازل عن منطقة قره سو في اتفاق رضاشاه مع تركيا في عام ١٩٣٢ (١٣١٠ ه.ش). وكان هذا التنازل "خطأ إستراتيجيًا"؛ لأن آرارات، التي تعد منبع نهر قره سو، لم تكن مهمة جغرافيًا ومائيًا فقط، بل كانت أيضًا رمزًا ثقافيًا وتاريخيًا لإيران.

وفي السنوات الأخيرة، سلم نظام خميني بعض الوثائق الموجودة في أرشيف وزارة الخارجية وبلاط رضاشاه إلى مؤسساته البحثية والاستخباراتية. [١٣٧] ووفقًا لهذه الوثائق، عندما كان رضاخان وزير الحرب، قبل باحتلال منطقة تابعة لإيران من قبل القوات التركية، ومنع قوات حرس الحدود الإيرانية في ماكو من اتخاذ أي إجراء عسكري لاستعادة تلك المناطق:

"في يونيو ١٩٢٣ (منتصف شهر خرداد ١٣٠٢ ه.ش)، احتلت القوات التركية بقيادة بلاغباشي جنوب غرب بحيرة ضحلة ليارم قيه وشمال غرب سلسلة جبال آرارات في قضاء ماكو."

---

[١٣٦] بهمني قاجار، محمد علي، "الوحدة الترابية لإيران في عهد بهلوي"، ١٩٩٥ (١٣٧٤ ه.ش)، الفصل الثالث، وقد صدر هذا الكتاب عن "مؤسسة الدراسات والأبحاث السياسية". والمؤسسة المذكورة تعد إحدى المؤسسات السياسية المعلوماتية الحكومية التي حصلت على قسم من وثائق "الدفتر الخاص بالمملكة"، ووزارة الخارجية، وقيادة الأركان، ووزارة الحرب، والسفارات الإيرانية في عهد رضاشاه. وتعد هذه الوثائق المصدر الرئيس للكتب التي جرى تأليفها في مجال التاريخ المعاصر منذ عقد ٢٠٠١ (عقد ١٣٨٠ ه.ش) فصاعدًا تحت إشراف النظام.

[١٣٧] عدد قليل من هذه الوثائق قد نشر بواسطة أحد أجهزة النظام تحت اسم "مركز دراسة الوثائق التاريخية".

وفي ٢٤ أبريل ١٩٢٣ (٤ أرديبهشت ١٣٠٢ ه.ش) قدم إقبال السلطنة ماكوئي تقريرًا مفصلًا حول أسباب ملكية إيران على قره سو إلى رحمت الله معتمدي (معتمد الوزارة) مفوض الحدود الإيراني في ماكو. في يوليو ١٩٢٣ (تير ١٣٠٢ ه.ش)، طلبت وزارة الخارجية من خلال وزارة الداخلية من والي أذربيجان وإقبال السلطنة، حاكم ماكو، اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على ملكية إيران على قره سو في مواجهة أي اعتداء محتمل من تركيا؛ لكن الظروف السياسية غير المستقرة في طهران لم تسمح باتخاذ مثل هذا الإجراء.

وفي ٧ أغسطس ١٩٢٣ (١٦ مرداد ١٣٠٢ ه.ش)، أعلنت سفارة تركيا في طهران في مذكرة رسمية أن قرية بلاغباشي جزء من أراضي تركيا ورفضت انتماءها للحكومة الإيرانية. وردًا على هذا الادعاء، طلبت وزارة الخارجية الإيرانية في رسالة إلى وزارة الحرب، مع التأكيد على ملكية إيران على بلاغباشي وبالاستناد إلى محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود، من وزارة الحرب اتخاذ إجراء عسكري لإخلاء القرية من الاحتلال.

ولكن وزارة الحرب لم تستجب لطلب وزارة الخارجية، وأوضح رضاخان، "سردار سبه"، وزير الحرب، في رده على وزارة الخارجية أن "قيام الجيش بمنع التجاوزات التركية ليس أمرًا مناسبًا، لذا يرجى الإيعاز بمتابعة الموضوع عبر الإجراءات السياسية." وكتب الدكتور محمد مصدق، المتولي لوزارة الخارجية آنذاك، رسالة أيضًا إلى رضاخان، وزير الحرب، طالبه فيها بإصدار الأوامر اللازمة لمنع أي اعتداء على الأراضي الإيرانية المؤكدة وإخلاء بلاغباشي لقائد قوات أذربيجان. لكن هذا الطلب لم يستجب له أيضًا، وأكد وزير الحرب مجددًا أن وزارة الحرب لا ترى هذه الإجراءات مناسبة للقوة القهرية

والجيش، وطلب من وزارة الخارجية حل الموضوع عبر المفاوضات الدبلوماسية مع تركيا. [١٣٨]

وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ (٢ دي ١٣٠٢ ه.ش)، وجه رضاخان الذي كان في ذلك الوقت رئيس الوزراء، تعليماته إلى رئيس أركان حرب الجيش، بشأن الأحداث والمحظورات التي وقعت في القرى المتنازع عليها وما الإجراءات الواجب اتخاذها. وبناءً على هذا التوجيه، أعد عبدالله خان أمير طهماسبي، أمير الجيش الشمالي الغربي، تقريرًا لرئاسة أركان حرب القوات وأرسله في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٣ (٩ دي ١٣٠٢ ه.ش).

ولكن وفي نهاية عام ١٩٢٣ (١٣٠٢ ه.ش)، تغير موقف رضاخان فجأة، ففي رسالة مؤرخة في ٢٦ فبراير ١٩٢٤ (٧ إسفند ١٣٠٢ ه.ش) إلى أمير طهماسبي [١٣٩] ، أصدر ضمنيًا تعليماته بوقف متابعة موضوع ملكية إيران على قره سو. بعد ذلك، احتلت تركيا هذه المنطقة، وفي اتفاقية الحدود بين إيران وتركيا لعام ١٩٣٢ (١٣١٠ ه.ش)، تم الاعتراف رسميًا بملكية تركيا لهذه المنطقة من قبل الحكومة الإيرانية. [١٤٠]

---

[١٣٨] بهمني قاجار، محمد علي، "الوحدة الترابية لإيران في عهد بهلوي" ١٩٢٠-١٩٤١ (١٢٩٩-١٣٢٠ ه.ش)، الطبعة الأولى، طهران: ٢٠١١ (١٣٩٠ ه.ش)، المجلد ١، ص ٦١٩-٦٢٢.

[١٣٩] عبدالله طهماسبي، أحد أمراء الجيش في عهد رضاشاه، كان منذ البداية من العسكريين المتواطئين والخاضعين للملك. وقد نشر كتابًا ضخمًا بعنوان "تاريخ الشاهنشاهي لصاحب الجلالة رضاشاه بهلوي أو علل ونتيجة النهضة العمومية الوطنية في آبان، افتخارًا بلحظات النهضة السعيدة"، مطبعة مجلس. ويكتب في مقدمته:

"لكي يصبح عزم وإرادة وآثار وجودي ورشحات عقلية وأخلاقية شاهنشاه إيران صاحب الجلالة رضاشاه بهلوي خلد الله ملكه وسلطانه قدوة لتكامل الأعقاب في المستقبل والأجيال المتعاقبة، وليتبين كيف أن هذا نابغة العصر، مع فقدان جميع الوسائل، فتح أبواب السعادة أمام أمته... وأي مقام مقدس أحرزه في قلوب العامة... فقد أمسكت بالقلم."

[١٤٠] بهمني قاجار، ص ٦٣٩-٦٤٠.

يستعرض كتاب رحمت الله معتمدي (معتمد الوزارء) "حدود إيران وتركيا" [١٤١] الذي كان مؤلفه عضوًا في لجنة الحدود في فترة رضاشاه، تفاصيل الأحداث مثل التنازل عن جبل آرارات الصغير ومنطقة قره سو خلال اتفاقية الحدود لعام ١٩٣٢ (١٣١٠ ه.ش). ومن بين ما يذكره حول سير المفاوضات وعمليات اتخاذ القرار، أن تركيا أرادت الحصول على جزء من جبل آرارات الذي كان تحت سيطرة إيران وكان يستخدم كمكان للاختباء لثوار الأكراد، وقد أحيل هذا الموضوع إلى العواصم، وفي النهاية وافقت الحكومة آنذاك على تبادل هذه المنطقة بوادي بارجه. [١٤٢]

وفيما يتعلق بوادي بارجه الذي حصل عليه رضاشاه مقابل التنازل عن جبل آرارات الصغير، يشير معتمدي إلى أن هذا الوادي يفتقر إلى الأهمية ويبرز أن هذا التبادل لم يكن مجديًا من الناحية الإستراتيجية والجغرافية لإيران. وفي وصفه لسير المفاوضات وعمليات اتخاذ القرار، يشير إلى قيمة جبل آرارات الصغير كنقطة إستراتيجية ورمز وطني؛ هذا الجبل لم يكن مهمًا من حيث الارتفاع والموقع الجغرافي فحسب، بل كان أيضًا يعرف كمأوى لثوار الأكراد، مما أكسبه أهمية أمنية عالية بالنسبة لتركيا. في المقابل، وصف وادي بارجه الذي حصلت عليه إيران في هذا التبادل بأنه منطقة منخفضة الارتفاع وأقل أهمية إستراتيجية واقتصادية.

ويكتب حسن أرفع، الذي كان الضابط المرافق لرضاشاه خلال سفره إلى تركيا، في مذكراته:

"كنت عضوًا في هيئة تحديد الحدود وحل الخلافات. شارك في هذه الهيئة أشخاص مثل محمد علي فروغي ورشدي آراس [وزير الخارجية التركي

[١٤١] رحمت الله معتمدي، "حدود إيران وتركيا، شرح التقارير والأحداث اليومية للجنة تحديد حدود إيران وتركيا في السنوات ١٩٣٠ و١٩٣٣"، ٢٠١١ (١٣٩٠ ه.ش).
[١٤٢] نفس المصدر، ص ٢٠٤.

آنذاك]. في أحد الأيام، حين كنت أنا وعقيد تركي نناقش بحماسة موضوعًا خلافيًا، قال رشدي آراس: 'نحن الأتراك نثق تمامًا بآراء صاحب الجلالة الشاهنشاه ونؤمن بها إيمانًا كاملًا. فليأخذ العقيد أرفع الملفات والخرائط إلى حضرته، فكل ما يأمر به نقبل به...' جمعت الخرائط والأوراق وذهبت مباشرة إلى القصر الملكي، ودخلت الغرفة وقلت إن لدي عرايض. وبعد دقائق دخل الشاهنشاه. كنت قد بسطت الخرائط على الطاولة. ولما رأى الخرائط قال: 'ما الموضوع؟' فبدأت أشرح بأن التلة الفلانية هكذا والمنطقة الفلانية كذلك، وأنها شديدة الحاجة لدينا، ومن هذا الكلام... ولكن بعد مدة من الشرح الحار، رأيت بكل استغراب أن صاحب الجلالة لا يقول شيئًا. وعندما رفعت رأسي رأيت الشاه ينظر إلي بنظرة خاصة، كأنه لا يصغي إلى كلامي كثيرًا، وإنما يثبت عينيه في عيني ليرى ما سأقول. فلزمت الصمت وقال: 'من الواضح أنك لم تفهم مقصدي... قل لي، أليست هذه التلة هنا أعلى من تلك التلة التي تتحدث عنها؟' قلت: 'نعم يا سيدي...' فقال: 'ولماذا لا تريد هذه؟ وهذه الأخرى؟' قلت: 'نعم.' قال: 'ليس المقصود هذه التلة أو تلك التلة. مقصدي هو أن الانقسام والافتراق القائمين بين إيران وتركيا منذ مئات السنين، واللذين كانا دائمًا ضد مصلحة البلدين ومنفعة أعدائنا المشتركين، يجب أن يزولا. ليس مهمًا لمن تكون هذه التلة أو تلك. المهم أن نكون أصدقاء.' شعرت بالخجل، وجمعت الأوراق والخرائط وعدت إلى وزارة الخارجية حيث كانت الهيئة منعقدة. كان الجميع ينتظرني، وما إن دخلت حتى سألوني: ماذا قال صاحب الجلالة؟ فقلت: 'قال إننا أصدقاء، وهذه المواضيع ليست موضع اعتبار. اقسموها، فليكن هذا الجانب من التلة، المطل على قطور، لنا، وذلك الجانب للأتراك.' وكانت هذه حقًا درسًا

كبيرًا لي، إذ أدركت إلى أي حد يتمتع شاهنشاه إيران ببعد النظر وبالروح المتسامحة، وإلى أي مدى كان راغبًا في الصداقة والسلام والصفاء." [١٤٣]

ويمكن اعتبار اعترافات حسن أرفع في السطور أعلاه بشأن بيع الوطن من قبل رضاشاه وثيقة يمكن الاعتماد عليها؛ فقد كان المذكور، سواء في عهد رضاشاه أو في عهد ابنه، من أكثر رجالات نظام بهلوي تبعية وولاءً. وقد خدم ذلك النظام في مناصب مثل وزير الحرب، ورئاسة ركن ٢ للجيش، ورئيس أركان الجيش، وسفير إيران في بريطانيا وفرنسا وتركيا وباكستان، كما كان من معاوني الفريق زاهدي في انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٥٣ (٢٨ مرداد ١٣٣٢ ه.ش) ضد مصدق الكبير.

جبل آرارات – خريطة جوية

[١٤٣] حسن أرفع، "في عهد خمسة ملوك"، ص ١٢٣ – هذا الكتاب الذي يضم ٢٢ فصلًا، نشر أولًا باللغة الإنجليزية عام ١٩٦٤ بعنوان Five Shahs Under. ثم نشر عام ٢٠١٧ (١٣٩٦ ه.ش) باللغة الفارسية بترجمة ماني صالحي علامه. هذا الكتاب سرد شخصي لتجارب المؤلف تحت حكم خمسة ملوك؛ من مظفرالدين شاه قاجار حتى محمدرضاشاه بهلوي. ويشرح دوره في عدة عمليات إجرامية، من بينها قمع حركة ميرزا كوچك‌خان في الغابة وقمع أهالي كردستان في نوفمبر ١٩٢٦ (آبان ١٣٠٥ ه.ش).

المناطق المنفصلة في نطاق قره سو وآرارات الصغير

منطقة ٨٠٠ كيلومتر من آرارات الصغير وقره سو، صورة جوية

وفي عام ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش) عقدت اجتماعات بين ممثلي البلدين، وفي ٢٣ يناير ١٩٣٢ (٢ بهمن ١٣١٠ ه.ش) تم تحديد حدود البلدين بتوقيع وزير خارجية رضاشاه آنذاك محمد علي فروغي، ذكاء الملك، والدكتور توفيق رشدي وزير خارجية تركيا. وفي ٥ نوفمبر ١٩٣٢ (١٤ آبان ١٣١١ ه.ش) جرى

في أنقرة توقيع معاهدتي مودة وأمن وإزالة الخلافات الحدودية بين البلدين.[١٤٤]

ووافق مجلس الشورى الوطني في ٢٦ مايو ١٩٣٢ (٥ خرداد ١٣١١ ه.ش) على اتفاقية تعيين خط الحدود بين إيران وتركيا. وفي الحقيقة كانت هذه المعاهدة تجزئة لنحو ٨٠٠ كيلومتر مربع من أرض إيران.

وبعد ذلك سعت كل من حكومتي إيران وتركيا إلى تجاهل قضية تجزئة الأراضي الإيرانية، محاولتين إظهار أنه لم يحصل أي تجزئة، بل كان هناك تبادل أراض. إلا أن تبادلًا كهذا لم يكن موجودًا أصلًا؛ فـ"قطور" أو "سرو" و"ساردیك" كانت أجزاءً من الأراضي الإيرانية، وهي مناطق ثابتة وبلا منازع، ولم تكن سوى ادعاءات غير مستندة من الجانب التركي بشأنها. والآن كانت تركيا تريد اعتبار غضها الطرف عن ادعاءاتها المرفوضة على قطور وسرو وساردیك، أو منحها بعض المناطق قليلة القيمة من وادي بارجه، معادلًا لانفصال ٨٠٠ كيلومتر مربع من أرض إيران، واعتبار القضية تبادلًا للأراضي لا اقتطاعًا لها.

كما أن الحكومة الإيرانية، التي كانت تبحث عن التخلص من عار تجزئة أراضي البلاد، حاولت في دعايتها تصوير الأمر على أنه تبادل للأراضي، إلا أن مثل هذه الدعاية لا تغير حقيقة الموضوع. وفضلًا عن ذلك، ووفقًا للتفاهمات التي تم التوصل إليها بين البلدين، تخلت إيران رسميًا عن

[١٤٤] مهدوي، عبدالرضا هوشنغ، "السياسة الخارجية لإيران في عهد بهلوي ١٩٢١–١٩٧٨ (١٣٠٠–١٣٥٧ ه.ش)"، الطبعة الرابعة، طهران: ١٩٩٨، ص ٤٢.

مطالبتها بمنطقة قره سو، وهي المطالبة التي كان يتابعها في أوائل عقد ١٩٣٠ (عقد ١٣٠٠ ه.ش) إقبال السلطنة ماكوئي [١٤٥]. [١٤٦]

وكان سفر رضاشاه إلى تركيا نتيجة المنح الإيراني في اتفاقية الحدود لعام ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش)؛ فقد كان ذلك بعد تنازل رضاشاه عن منطقة إستراتيجية في شمال غرب البلاد، وهو ما أدى إلى استقبال تركيا له استقبالًا حافلًا في يونيو ١٩٣٤ (خرداد ١٣١٣ ه.ش). وأقيمت "مراسم لعبور الحدود" في ١٠ يونيو ١٩٣٤ (٢٠ خرداد ١٣١٣ ه.ش) عند دخول الشاه إلى الأراضي التركية، ومن خلال هذا العرض تم التصديق رسميًا على الحدود الجديدة بين إيران وتركيا. ونشرت صحيفة "جمهوريت" التركية بتاريخ ١١ يونيو ١٩٣٤ (٢١ خرداد ١٣١٣ ه.ش) على صفحتها الأولى أولًا خريطة الحدود الجديدة بين إيران وتركيا، ثم أدرجت تقريرًا مفصلًا عن مراسم عبور رضاشاه من تلك الحدود. [١٤٧]

---

[١٤٥] مرتضى قلي خان إقبال السلطنة بيات ماكوئي (١٨٦٣-١٩٢٤ / ١٢٤٢-١٣٠٣ ه.ش)، حاكم ماكو، حارس حدود إيران ورئيس قبائل بيات ماكو. كانت قبيلة بيات ماكو قد أرسلت في عهد الصفويين من منطقة إيروان لحماية الحدود الغربية ضد الدولة العثمانية. وقد لعبت هذه الطائفة دورًا بارزًا في حماية المنطقة الغربية من خلال خوض العديد من الحروب وهزيمة الأعداء، واستمرت في المشاركة في هيكل الحكم في فترات لاحقة، بما فيها حكم القاجار وبهلوي، نظرًا لدورها الخاص. وتم إلقاء القبض على إقبال السلطنة بأمر رضاخان (الذي كان في ذلك الوقت رئيس الوزراء) وبمؤامرة من قبل الفريق عبدالله أمير طهماسبى، وصودرت ممتلكاته (التي كانت ثروة كبيرة)، وفي النهاية قتل في السجن. وفي يوم الثلاثاء ٧ أغسطس ١٩٢٤ (١٧ مرداد ١٣٠٣ ه.ش)، قررت أقلية البرلمان بقيادة مدرس مساءلة رئيس الوزراء بسبب تدخلاته في قتل إقبال السلطنة ومصادرة أملاكه وأعمال مماثلة، لكن وكلاء سردار سبه أخافوا جميع المعارضين ومنعوهم من اتخاذ أي إجراء.

[١٤٦] بهمني قاجار، نفس المصدر، ص ٦٩٩-٧٠٠.

[١٤٧] مرعشي، أفشين، "تحقق الأمة"، من كتاب "رضاشاه وتشكل إيران الحديثة"، بتحقيق ستيفاني كرونين، الطبعة الثانية، طهران: ٢٠١٠ (١٣٨٩ ه.ش)، دار النشر جامي، ص ١٦٠.

اتفاقية سعدآباد

في ١٦ مارس ١٩٣٨ (٢٥ إسفند ١٣١٦ ه.ش) وفي مجلس الشورى الوطني تمت المصادقة على نص معاهدة عدم الاعتداء بين إيران وثلاث دول مجاورة، هي تركيا، العراق، وأفغانستان، وسميت باتفاقية سعدآباد. بعد توقيع اتفاقية سعدآباد، قال رضاشاه في خطاب بمناسبة افتتاح الدورة الحادية عشرة لمجلس الشورى الوطني:

"اتفاقية سعدآباد في الشرق لم يسبق لها مثيل، وفي هذا الوقت الذي تعمه اضطرابات العالم، ستكون دعمًا كبيرًا لاستمرار سلام العالم."

وفي هذه الاتفاقية المؤلفة من عشر مواد، التزمت الدول الأربع بعدم التدخل في شؤون بعضها البعض، وعدم شن هجمات عدوانية على بعضها، والاعتراف بحصانة الحدود المشتركة. وتلزم المادة السابعة من هذه الاتفاقية الدول بعدم السماح بإنشاء مجموعات مسلحة معارضة أو تنفيذ عملياتها التي تهدف إلى الإطاحة بأي من هذه الدول الأربع.

وكان لانعقاد هذه الاتفاقية دافعان أساسيان:

أولًا، القلق من نشوء الحركات الثورية والتحررية التي قد تقوم بعمليات إسقاط النظام، والتي كانت تشكل أكبر تهديد لنظام رضاشاه، نظرًا لأن إيران كانت تشترك بالحدود مع كل من تركيا والعراق وأفغانستان، وفي داخل البلاد أيضًا كانت هناك استعدادات واسعة للمعارضة والقيام. ويعتقد جان فوران، مؤلف كتاب "المقاومة الهشة":

"رضاشاه، مثل غيره من الحكام المستبدين والتابعين للدول المتعاهدة، لم يكن يسعى من خلال إبرام هذه الاتفاقية إلى تعزيز سلطته وزيادة مكانته

الإقليمية فحسب، بل كان يبحث أيضًا عن وسيلة لمواجهة تهديد الحركات الثورية الداخلية ضده." [١٤٨]

ثانيًا، أهداف بريطانيا، بصفتها القائدة الخفية لهذه المعاهدة، والتي كانت تسعى من خلالها إلى إنشاء حزام دفاعي ضد الاتحاد السوفيتي السابق، ومنع توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي إلى مستعمراتها والمناطق الواقعة تحت تأثيرها. ويكتب عبد الرضا هوشنغ مهدوي، في كتابه "السياسة الخارجية لإيران في عهد بهلوي" عن تحضيرات بريطانيا لإبرام اتفاقية سعدآباد:

"بعد الحرب العالمية الأولى بذل الإنجليز أقصى جهدهم لإنشاء حكومات تابعة وقوية، وإبرام معاهدة دفاعية بين دول الشرق الأوسط، واعتبروها حاجزًا لمنع توسع النفوذ السوفيتي نحو الهند والخليج الفارسي وحقول النفط الإيرانية؛ لذلك، خلال بضع سنوات سعوا إلى حل الخلافات بين دول المنطقة تدريجيًا، وتمهيد الطريق لإبرام اتفاقية تعاون وعدم اعتداء إقليمية." وقد قدم مؤلفون آخرون درسوا هذه الفترة آراءً مشابهة. [١٤٩]

وتنص المادة الثامنة من هذه المعاهدة على وجوب تسوية الخلافات بين الدول الموقعة؛ ومع ذلك، لم يشر نص المعاهدة إلى هذه الخلافات أو يوضح طريقة حلها. ومع ذلك، يمكن اعتبار الاتفاقات السابقة التي أبرمها نظام رضاشاه مع العراق وأفغانستان خطوات في اتجاه تنفيذ هذه المعاهدة.

---

[١٤٨] فوران، جان، "المقاومة الهشة: تاريخ التحولات الاجتماعية لإيران من الصفوية حتى سنوات ما بعد الثورة الإسلامية"، ترجمة أحمد تدين، طهران: مؤسسة خدمات ثقافية رسا، ١٩٩٨ (١٣٧٧ ه.ش)، ص ٣٧٠-٣٧١.

[١٤٩] بمن فيهم: منوتشهر محمدي، "نظرة عامة على السياسة الخارجية في عصر بهلوي"، طهران: مؤسسة دار النشر دادكستر، ٢٠٠٧ (١٣٨٦ ه.ش)، ص ٧١. وكذلك: همايون، ناصر، "حدود إيران في العصر المعاصر"، الطبعة الثانية، طهران: مكتب البحوث الثقافية، ٢٠٠١ (١٣٨٠ ه.ش)، ص ٧٤-٧٥.

كما أن الدولة التركية، في فبراير ١٩٣٢ (بهمن ١٣١٠ ه.ش)، توصلت إلى اتفاق مع رضاشاه بشأن ضم آرارات الصغرى ومنطقة قره سو إلى أراضيها، كما ذكر سابقًا. وفي الأشهر التالية لتصديق اتفاقية سعدآباد، أبرمت تركيا في ٢٠ أبريل ١٩٣٨ (٣١ فروردين ١٣١٧ ه.ش) اتفاقيات تفصيلية مع حكومة رضاشاه، شملت مسائل مثل عقود الإقامة، وعقود أمن المنطقة الحدودية، وتسوية الحوادث والخلافات التي تظهر في تلك المنطقة، ومعاهدة تسليم المجرمين، وغيرها.

وفي الواقع، أتاح اتفاق سعدآباد من الناحية السياسية إمكانية تنازل رضاشاه عن أراض ومياه إيران لصالح تركيا والعراق وأفغانستان. وكانت هذه المعاهدة تهدف إلى إلزام الدول الأربع بالتضامن فيما بينها ضد أي اعتداء عسكري خارجي أو على الأقل بعدم التعاون مع مثل هذه الاعتداءات، إلا أنها لم تظهر أي تأثيرًا عند الهجوم الكبير للقوات المتحالفة على إيران في سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش). على العكس، أصبحت العراق في أغسطس ١٩٤١ (١٣٢٠ ه.ش) قاعدة لانطلاق هجوم الإنجليز على إيران.

في عملية "كانتينانس"، دخلت القوات البريطانية إيران من العراق، وشملت هذه القوات وحدات من الجيش العاشر للهند (تحت قيادة بريطانيا) التي تحركت من البصرة والمناطق الحدودية العراقية نحو خوزستان وغرب إيران، ما سمح لبريطانيا، بالتزامن مع الهجوم من الخليج، بالضغط أيضًا على الجبهة الغربية لإيران.

ويكتب حسين مكي، مؤلف كتابه المكون من ثمانية مجلدات "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، والذي لا يمكن اعتباره مؤرخًا معارضًا لنظام بهلوي نظرًا لخلفيته

السياسية، في حكمه النهائي حول هذه المعاهدة: "اتفاقية سعدآباد كانت ضارة بإيران من جميع النواحي." [١٥٠]

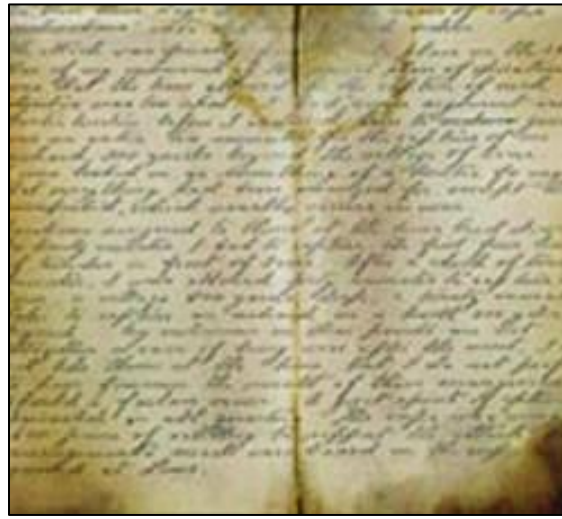

النسخة الأصلية من اتفاقية سعدآباد
باللغة الفرنسية التي وقعت في جنيف

[١٥٠] مكي، حسين، "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، دار النشر ناشر، ١٩٨٣ (١٣٦٢ ه.ش)، المجلد ٦، ص ١.

اطلاعات

بمناسبت امضای پیمان سعدآباد بین چهار کشور شرق

امضای پیمان چهارگانه وصدور اعلامیه

متن اعلامیه

إعلان خبر اتفاقية سعدآباد في جريدة "اطلاعات"، ٨ يوليو ١٩٣٧
(١٧ تير ١٣١٦ ه.ش)

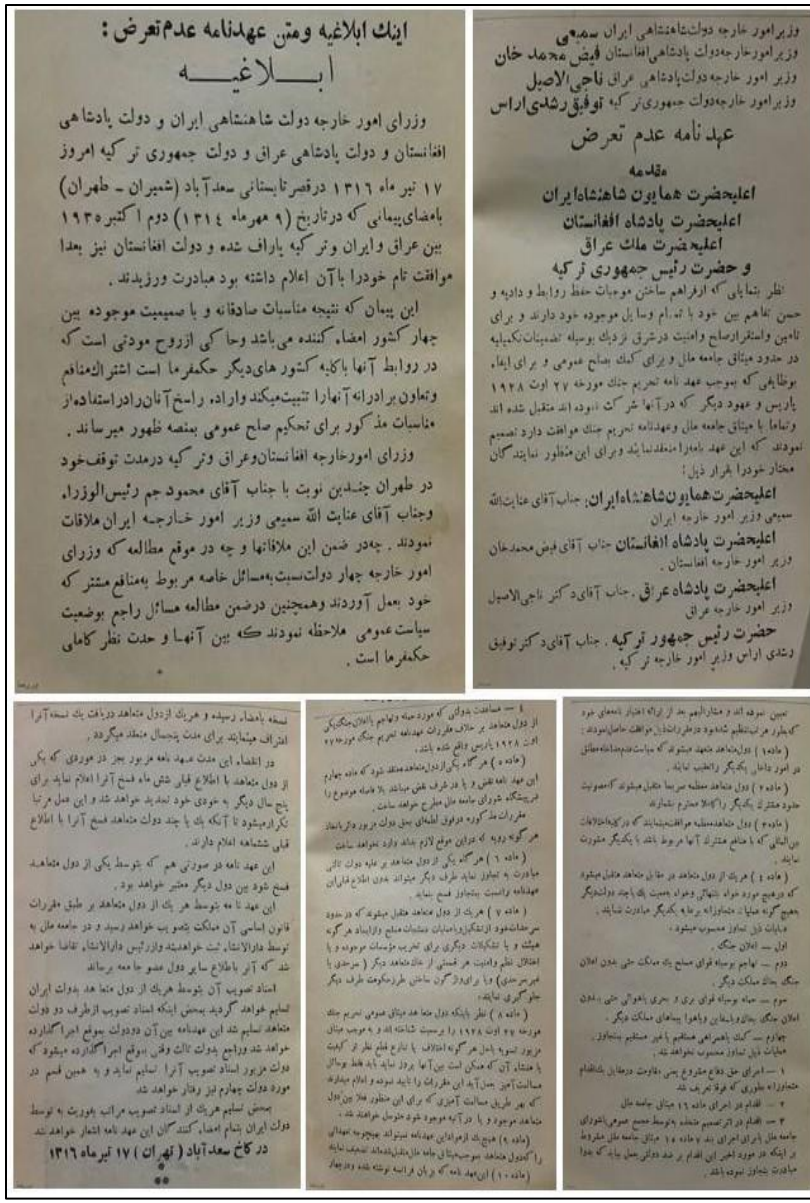

اینك ابلاغیه ومتن عهدنامه عدم تعرض :

ابـــلاغیـــه

وزرای امور خارجه دولت شاهنشاهی ایران و دولت پادشاهی افغانستان و دولت پادشاهی عراق و دولت جمهوری ترکیه امروز ۱۷ تیر ماه ۱۳۱۶ درقصر تابستانی سعدآباد (شمیران ـ طهران) بامضای پیمانی که درتاریخ (۹ مهرماه ۱۳۱٤) دوم اکتبر ۱۹۳۵ بین عراق وایران وترکیه یاراف شده و دولت افغانستان نیز بعدا موافقت تام خودرا باآن اعلام داشته بود مبادرت ورزیدند .

این پیمان که نتیجه مناسبات صادقانه و با صمیمیت موجوده بین چهار کشور امضاء کننده می باشد وحاکی ازروح مودتی است که در روابط آنها باکلیه کشورهای دیگر حکمفرما است اشتراك‌مقاصد وتعاون برادرانه آنهارا تثبیت‌میکند وارادهٔ راسخ آنان‌رادراستفاده‌از مناسبات مذکور برای تحکیم صلح عمومی بمنصه ظهور میرساند .

وزرای امورخارجه افغانستان‌وعراق وترکیه درمدت توقف‌خود در طهران چندین نوبت با جناب آقای محمود جم رئیس‌الوزراء وجناب آقای عنایت الله سمیعی وزیر امور خارجه ایران ملاقات نمودند . چه‌در ضمن این ملاقاتها و چه در موقع مطالعه که وزرای امور خارجه چهار دولت‌نسبت‌بمسائل خاصه مربوط بمنافع مشترکه خود بعمل آوردند وهمچنین درضمن مطالعه مسائل راجع بوضعیت سیاست عمومی ملاحظه نمودند که بین آنها و حدت نظر کاملی حکمفرما است .

وزیرامور خارجه دولت‌شاهنشاهی ایران سمیعی
وزیرامورخارجه‌دولت پادشاهی‌افغانستان فیض محمد خان
وزیر امور خارجه دولت‌پادشاهی عراق ناجی‌الاصیل
وزیرامور خارجه‌دولت جمهوری‌ترکیه توفیق‌رشدی‌اراس

عهد نامه عدم تعرض

مقدمه

اعلیحضرت همایون شاهنشاه‌ایران
اعلیحضرت پادشاه افغانستان
اعلیحضرت ملك عراق
و حضرت رئیس جمهوری ترکیه

نظر بتمایلی که ازفراهم ساختن موجبات حفظ روابط و دادیه و حسن تفاهم بین خود با تمام وسایل موجوده خود دارند و برای تامین واستقرارصلح وامنیت درشرق نزدیك بوسیله تضمینات تکمیلیه در حدود میثاق جامعه ملل و برای کمك بصلح عمومی و برای ایفاء بوظایفی که بموجب عهد نامه تحریم جنك مورخه ۲۷ اوت ۱۹۲۸ پاریس و عهود دیگر که درآنها شرکت نموده اند متقبل شده اند وتماما با میثاق جامعه ملل وعهدنامه تحریم جنك موافقت دارند تصمیم نمودند که این عهد نامه‌را منعقد نمایند و برای این مقصود نمایندگان مختار خودرا بقرار ذیل :

اعلیحضرت همایون‌شاهنشاه‌ایران: جناب آقای عنایت‌الله سمیعی وزیر امور خارجه ایران

اعلیحضرت پادشاه افغانستان جناب آقای فیض محمدخان وزیر امور خارجه افغانستان .

اعلیحضرت پادشاه عراق . جناب آقای دکتر ناجی‌الاصیل وزیر امور خارجه عراق

حضرت رئیس جمهور ترکیه . جناب آقای دکتر توفیق رشدی اراس وزیر امور خارجه ترکیه .

تعیین نموده اند و مختارالیوم بعد از ارائه اعتبار نامه‌های خود که بطور مرتب‌نظم شده‌بود درمقررات ذیل موافقت حاصل‌نمودند :

(ماده ۱) دول‌متعاهد متعهد میشوند که سیاست‌عدم‌تعدی‌متقابل در امور داخل یکدیگر راتعقیب نمایند .

(ماده ۲) دول متعاهد معظمه سریعا تحقیل میشوند که‌معنویت حدود مشترك یکدیگر را کاملا محترم بشمارند .

(ماده ۳) دول متعاهدمعظمه موافقت‌مینمایند که درکلیه‌اختلافات بین‌المللی که با منافع مشترك آنها مربوط باشد با یکدیگر مشورت نمایند .

(ماده ٤) هریك از دول متعاهد در مقابل متعاهد متقبل میشود که درهیچ مورد خواه بتنهائی وخواه بصمیت یك یا چند دولت‌دیگر جمع‌گروه تعدیانه برعلیه یکدیگر مبادرت نمایند .

دعاوی قابل تعاوز محسوب میشود :

اول ــ اعلان جنگ .

دوم ــ تهاجم بوسیله قوای مسلح یك مملکت حتی بدون اعلان جنگ بخاك مملکت دیگر .

سوم ــ حمله بوسیله قوای بری و بحری یاهوائی حتی بدون اعلان جنگ بخاك وبرسایرین وبأهوا بسفاهای مملکت دیگر .

چهارم ــ کمك باعصیان عناصرمسلح یا غیر منظم بتجاوز .

عملیات ذیل تعاوز محسوب نخواهند شد :

۱ ــ اجرای حق دفاع مشروع یعنی مقاومت درمقابل یك‌اقدام متجاوزانه طوری که فوقا تعریف شد

۲ ــ اقدام در اجرای ماده ۱۶ میثاق جامعه ملل

۳ ــ اقدام در اثر تصمیم متخذه بواسطه مجمع عمومی یاشورای جامعه ملل یا برای اجرای بند ۷ ماده ۱۵ میثاق جامعه ملل مشروط بر اینکه در مورد اخیر این اقدام بر ضد دولتی عمل نیاید که بدوا مبادرت بتجاوز نموده باشد .

۴ ــ مخاصمات دولتی که مورد حمله وتهاجم یاانقلاب‌میکنیك از دول متعاهد بر خلاف مقررات عهدنامه تحریم جنگ مورخه ۲۷ اوت ۱۹۲۸ پاریس واقع شده باشد .

(ماده ٥) هرگاه یکی‌ازدول‌متعاهدمنتقد شود که ماده چهارم این عهد نامه نقض و یا در شرف نقض میباشد بلا فاصله موضوع را دبیرخانه شورای جامعه ملل مطرح خواهد ساخت .

مقررات مذکوره درفوق لطمه‌ای بحق دولت درمورد برپا نمودن هر گونه وسیله که دراین موقع لازم بداند وارد نخواهد ساخت

(ماده ٦) هرگاه یکی از دول متعاهد در عایه دولت ثالثی مبادرت به تجاوز نماید طرف دیگر میتواند بدون اطلاع قبلی‌ازان عهدنامه راتسمیت بتجاوز فسخ نماید .

(ماده ۷) هریك از دول متعاهد متقبل میشود که در حدود سرحدات‌خود ازتشکیل‌وتمرینات منظم واژاستاد هر گونه هیئت و یا تشکیلات دیگری برای تخریب مؤسسات موجوده و یا اختلال نظم وامنیت هر قسمتی از خاك‌متعاهد دیگر (مرحدی یا غیرمرحدی) و یا برای‌ازسرگیری ساختن طرزحکومت طرف دیگر جلوگیری نمایند .

(ماده ۸) نظر باینکه دول متعاهد میثاق عمومی تحریم جنك مورخه ۲۷ اوت ۱۹۲۸ را برسمیت شناخته اند و بموجب میثاق مزبور تسویه بامل هرگونه اختلاف یا نزاع فعلی نظر بر کیفیت یا هنشاء آن که ممکن است بین آنها بروز نماید باید فقط بوسائل مسالمت آمیز حل‌وآید این مقررات را تایید نموده و اعلام میدارند که بهر طریق مسالمت آمیزی که برای این منظور فعلا بین دول متعاهد موجود و یا در آینده موجود خواهد شد .

(ماده ۹) هیچ یك ازمفاد این عهدنامه نمیتواند بهیچوجه تعهداتی را که‌بدول متعاهد بموجب‌میثاق جامعه ملل‌ومقاوله‌عدم تعرض نمایند تحدید نماید .

(ماده ۱۰) این‌عهد نامه که در پان در السنه نوشته شده ودرچهار نسخه باامضاء رسیده و هریك ازدول متعاهد دریافت یك نسخه آنرا اشراف مینمایند برای مدت پنجسال منعقد میگردد .

در انقضاء این مدت عهد نامه مزبور بحز در موردی که یکی از دول متعاهد با اطلاع قبلی شش ماه فسخ آنرا اعلام نماید برای پنج سال دیگر به خودی خود تمدید خواهد شد و این عمل مرتبا تکرارمیشود تا آنکه یك یا چند دولت متعاهد فسخ آنرا با اطلاع قبلی ششماهه اعلام دارند .

این عهد نامه در صورتی هم که بتوسط یکی از دول متعاهد فسخ شود بین دول دیگر معتبر خواهد بود .

این عهد نامه بتوسط هر یك از دول متعاهد بر طبق مقررات قانون اساسی آن مملکت تصویب خواهد رسید و در جامعه ملل به توسط دارالانشاء ثبت خواهدشد وازرتیس دارالانشاء تقاضا خواهد شد که آنرا باطلاع سایر دول عضو جامعه برساند .

اسناد تصویب آن بتوسط هریك از دول متعاهد بدولت ایران تسلیم خواهد گردید بمحض اینکه اسناد تصویب ازطرف دو دولت متعاهد تسلیم شد این عهدنامه بین آن دودولت بموقع اجرا گذارده خواهد شد وراجع بدولت ثالث وقتی بموقع اجرا گذارده میشود که دولت مزبور اسناد تصویب آنرا تسلیم نماید و به همین قسم در مورد دولت چهارم نیز رفتار خواهد شد

بمحض تسلیم هریك از اسناد تصویب مراتب بوسیله تلگراف دولت ایران بتمام اعضاء کنندگان این عهد نامه اشعار خواهدشد

در کاخ سعدآباد (تهران) ۱۷ تیرماه ۱۳۱۶

نص اتفاقية سعدآباد، ۱۹۳۷ (۱۳۱٦ ه.ش)

التنازل عن أروندرود

في عام ١٩٣٧ (١٣١٦ ه.ش)، وعلى أعتاب الانتهاء من اتفاقية سعدآباد، تنازل رضاشاه، للحفاظ على موقع نظامه، عن نهر أروندرود (شط العرب) ومنحه للعراق. وأروندرود هو نهر يتكون من التقاء دجلة والفرات في جنوب العراق ويصب في الخليج الفارسي؛ يشكل هذا النهر حدودًا طبيعية بين إيران والعراق، وكان منذ زمن بعيد مصدرًا للنزاع. ومنذ القرن السادس عشر، مع تصاعد المنافسات بين الإمبراطوريتين الكبيرتين آنذاك – الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الإيرانية – كانت هناك خلافات حدودية بين العثمانيين وإيران، سواء في منطقة تركيا الحالية أو في العراق الحالي. [١٥١]

وفي فترة القاجار، ووفقًا لمعاهدة ١٨٤٣ (١٢٢٢ ه.ق)، تم تحديد خط الحدود في منتصف النهر (خط المنتصف أو تالوك). ومع ذلك، منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وتحول العراق إلى دولة مستقلة، أصبح مسألة ملكية هذا النهر موضوع خلاف بين الطرفين. وللحصول على مرضاة رضاشاه بشأن الاعتراف الرسمي بالعراق، وضع وزير مفوض بريطانيا في طهران في مذكرة بتاريخ ١٠ مارس ١٩٢٩ (٢٠ إسفند ١٣٠٧ ه.ش) شرطًا على وزير خارجية رضاشاه، بأن اعتراف إيران بحقوقها في أروندرود مشروط باعتراف إيران بالعراق. وبعد تلقي هذا التحذير، اعترفت حكومة رضاشاه بالنظام الجديد في العراق.

[١٥١] مشايخ فريدني، آذرميدخت، "قضايا الحدود بين إيران والعراق".

المصادقة على منح أروندرود للعراق في الدورة الخامسة عشرة لمجلس رضاشاه، الجريدة الرسمية ١٦ مارس ١٩٣٨ (٢٥ إسفند ١٣١٦ ه.ش)

ومنذ ذلك الوقت وحتى تسع سنوات بعد، ظلت مطالبات الطرفين بشأن أروندرود دون حل وسط العديد من النزاعات، بما في ذلك التوترات والمواجهات الحدودية. حتى جاء حين طالبت فيه حكومة العراق، عبر شكوى إلى عصبة الأمم، بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران لحل هذه القضية. تظهر الوثائق التاريخية أن بريطانيا، التي كانت لها نفوذ كبير على العراق، أثرت على مجريات هذه المفاوضات وجعلتها على حساب إيران. وكان هدف بريطانيا من التدخل في هذه المعاهدة ضمان وصول العراق (الذي كان تحت نفوذها) إلى الخليج الفارسي عبر شط العرب.

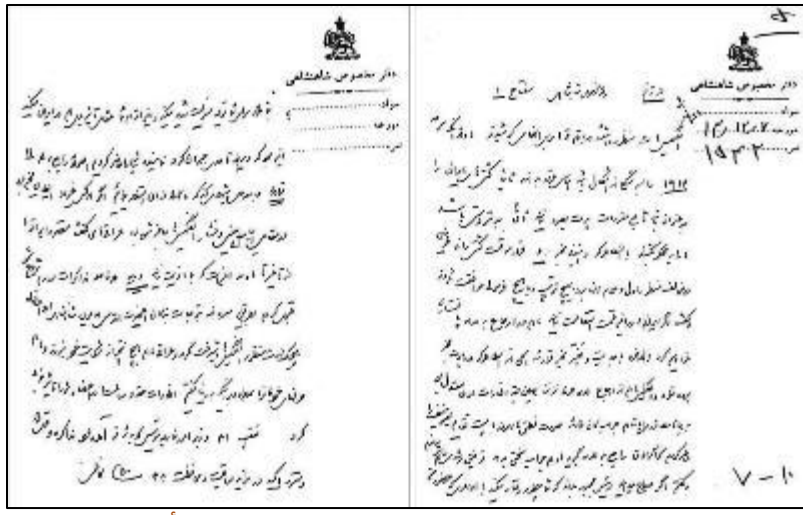

تقرير باقر كاظمي وزير الخارجية من جنيف إلى مكتب رضاشاه بشأن المفاوضات المتصلة بالخلافات بين إيران والعراق – ٢٧ فبراير ١٩٣٥ (٧ إسفند ١٣١٣ ه.ش)

وباقر كاظمي، وزير الخارجية الإيراني في السنوات ١٩٣٣-١٩٣٦ (١٣١٢-١٣١٥ ه.ش)، والذي انضم بعد سنوات إلى "الجبهة الوطنية"، أشار في مذكراته إلى التدخلات الخارجية. [١٥٢] وتوضح مذكرة أرسلها من جنيف إلى "المكتب الخاص بالملك" الدور المحوري لبريطانيا في توجيه المفاوضات بين إيران والعراق. وعندما زار نوري سعيد، وزير الخارجية العراقي، طهران في ٤ أغسطس ١٩٣٥ (١٣ مرداد ١٣١٤ ه.ش)، أصر الوفد الإيراني على أن يكون خط الحدود بين البلدين في أروندرود وفقًا لقواعد القانون الدولي، أي خط المنتصف (تالوك). إلا أن وزير الخارجية العراقي اعترض بشدة. ومع ذلك، تمكن نوري سعيد خلال تلك الزيارة من التوصل إلى تفاهم مع رضاشاه – وبالواقع وفق خطة بريطانيا – مفاده أن العراق يوافق على أن

[١٥٢] مجموعة خمسة مجلدات "ملاحظات من حياة باقر كاظمي"، بإشراف داوود كاظمي ومنصورة اتحادية (نظام مافي).

يكون خط الحدود بين البلدين محددًا فقط في منطقة آبادان، بينما يمتد طول خط حدود منطقة آبادان خمسة كيلومترات فقط. وبالتالي، كان هذا الاقتراح بمثابة التنازل عن أروندرود للعراق.

وبما أن رضاشاه لم يرغب في اتخاذ أي خطوة ضد رغبة بريطانيا، أقر بموقف الوفد العراقي. وكان هذا الاتفاق أساس معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ (١٣١٦ ه.ش) بين حكومة رضاشاه والحكومة العراقية، والتي مثلت في الواقع معاهدة مخزية تنازلت بموجبها إيران عن كامل ملكية نهر أروندرود. وقد وقعت هذه المعاهدة في ٤ يوليو ١٩٣٧ (١٣ تير ١٣١٦ ه.ش) بين ممثلي البلدين، وصادقت عليها إيران في ١٦ مارس ١٩٣٨ (٢٥ إسفند ١٣١٦ ه.ش)، لتفقد بذلك إيران السيطرة على ممر مائي إستراتيجيًا. واستنتج العديد من المؤرخين والباحثين، بناءً على دراسة الوثائق المتعلقة بتلك الفترة، أن هذا القرار اتخذه رضاشاه تحت ضغط بريطانيا، التي كانت تسعى لتعزيز العراق، الدولة التابعة لها. [١٥٣]

منح جزء من شرق إيران (هضبة ناميد)

في الحدود الشرقية أيضًا، أحدثت سياسة رضاشاه الخيانية تغييرات مهمة، ونتيجة لذلك حلت النزاعات الحدودية بين إيران وأفغانستان. وكانت الحدود بين إيران وأفغانستان في فترة القاجار محددة بواسطة الجنرالات البريطانيين ماكلين وماكماهون، ولكن في عهد رضاشاه، وخصوصًا في عقد ١٩٣١ (عقد ١٣١٠ ه.ش)، أدرجت إعادة النظر في الحدود على جدول الأعمال نتيجة التطورات الجديدة في تلك المنطقة، والتي انتهت بموافقة رضاشاه

[١٥٣] مهدوي، عبد الرضا هوشنغ، "سياسة إيران الخارجية في فترة بهلوي"، دار النشر البرز.

على تنازل إيران عن الجزء الأكبر من هضبة ناامید (بمساحة ٣ آلاف كيلومتر مربع).

وفي ذلك الوقت، قال رضاشاه لشوكت الملك علم (حاكم قائنات وجنوب خراسان) – الذي كانت إحدى المناطق الواقعة تحت سيطرته وتدعى "تشكاب" قد تم التنازل عنها أيضًا لأفغانستان في هذه الاتفاقية – إن قيمة هذه المناطق لا تستحق أن تتدهور علاقاتنا مع الجار. وهضبة ناامید التي يسميها سكان أفغانستان "دغنمدي"، هي هضبة تمتد على طول الحدود بين إيران وأفغانستان، وتمتاز بأهمية إستراتيجية كبيرة. وبدأت النزاعات الحدودية بين أفغانستان وإيران منذ انفصال أفغانستان عن إيران، حيث أصبحت مستقلة في عام ١٨٤٧ (١٢٢٦ ه.ش) خلال حكم ناصرالدين شاه. [١٥٤]

وحكومة رضاشاه ودولة أفغانستان، وفقًا للاتفاقية المؤرخة ٥ مارس ١٩٣٤ (١٦ إسفند ١٣١٢ ه.ش) التي وقعها محمد تقي إسفنديارى (سفير إيران في أفغانستان) وفيض محمد خان (وزير خارجية أفغانستان)، وافقتا على التحكيم بواسطة الحكومة التركية؛ وقد رشحت تركيا أحد كبار ضباطها، فخر الدين باشا ألتاي، قائد الجيش الأول، كحكم مشترك.

وقد أوضح فتح الله باكرون، والي خراسان وسيستان في تلك السنوات، في تقرير إلى "المكتب الخاص بالملك"، أنه خلال فترة القاجار كانت في المناطق الحدودية بين إيران وأفغانستان عشائر مسلحة إيرانية وأفغانية؛

[١٥٤] أفغانستان انفصلت رسميًا في عام ١٨٤٧ (١٢٢٦ ه.ش / ١٢٦٤ ه.ق) بموجب توقيع معاهدة باريس عن إيران. كانت هذه المعاهدة نتيجة حرب إيران مع الإنجليز حول هرات. ومع ذلك، جاء هذا الانفصال نتيجة عملية طويلة بدأت منذ سقوط الصفويين واستكملت بضعف القاجار وتدخلات الاستعمار الإنجليزي. وشكلت معاهدة باريس نقطة نهاية لمطالب إيران تجاه أفغانستان، وأصبحت هرات خارج نطاق الأراضي الإيرانية. ورغم أن هذا الانفصال أصبح رسميًا في عهد ناصرالدين شاه القاجار، إلا أن السيطرة العملية لإيران على أفغانستان كانت تتآكل تدريجيًا منذ أوائل القرن الثامن عشر (فترة نادر شاه أفشار).

وكانت العشائر الإيرانية تحت إشراف الخانات والسلطات المحلية تعد بشكل طبيعي حراسًا للحدود الإيرانية، وبما أنها كانت مسلحة، كانت قادرة على الدفاع عن المراعي وأراضيها، وبالتالي عن الأراضي الإيرانية.

ولكن نتيجة نزع سلاح العشائر الإيرانية – الذي كان من سياسات رضاشاه المناهضة للشعب – أصبحت العشائر الإيرانية غير مسلحة على الجانب الإيراني من الحدود، بينما بقيت العشائر الأفغانية مسلحة، مما أدى إلى جعل المناطق الحدودية الإيرانية بلا دفاع، وتمكنت العشائر الأفغانية بسهولة من احتلال عشرات الكيلومترات المربعة من الأراضي الإيرانية. وكان تحول مهم آخر داخل الحدود الإيرانية هو هجرة العشائر الإيرانية إلى أفغانستان، نتيجة استيائهم الشديد من قمع رضاشاه وسياساته، مثل تغيير اللباس ونظام الخدمة الإلزامية، مما أفرغ المناطق الحدودية الإيرانية من السكان وخلق ظروفًا ملائمة لاحتلال هذه المناطق من قبل الأفغان. [١٥٥]

وفي هذا السياق، بدأت مهمة حكم ألتاي في أكتوبر ١٩٣٤ (مهر ١٣١٣ ه.ش)؛ وقد حصل خلال لقائه رضاشاه على سلطة كاملة، وفي تقييماته اعتبر جميع الأراضي التي احتلتها العشائر الأفغانية ملكًا لأفغانستان. وكان حكمه بالكامل على حساب إيران، لكنه قبل من قبل رضاشاه؛ حيث "كان حل النزاعات الحدودية مع الجيران أهم بالنسبة لرضاشاه، أما الحفاظ على المناطق الحدودية فلم يكن في أولوياته." [١٥٦]

لاحقًا، أقر حكم ألتاي في مادة واحدة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٥ (١٣ مهر ١٣١٤ ه.ش) من قبل البرلمان.

[١٥٥] بهمني قاجار، نفس المصدر، ص ٢٦٧-٢٧٠.
[١٥٦] نفس المصدر، ص ٢٧٨-٢٩١.

"ووفقًا لهذا الحكم، تم التنازل عن جبل شمتيغ وعين زنكلاب في جنوب خط ماكلين لأفغانستان. وبعض أجزاء موسي آباد التي كانت مقرًا شتويًا للعشائر، والجزء الشرقي والخصيب من نمكزار وكلاته نظر خان في شرق منطقة يزدان، أصبحت كذلك ضمن ملكية أفغانستان. في الجزء الجنوبي من خط الحدود الناتج عن حكم ألتاي، تم الاعتراف بكافة المناطق التي سيطرت عليها أفغانستان والتي كان الإيرانيون يعتبرونها غاصبة دائمًا، على أنها ملك لأفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت منطقة تشكاب، التي كانت أملاكها لعائلة خزيمة وتحت سيطرة إيران دائمًا، ملكًا لأفغانستان؛ وكانت قرية آسبران من بين القرى المهمة في هذه المنطقة التي نقلت إلى أفغانستان". [١٥٧]

تقديم أنهار هريرود، فيروزه، قوزعان تشاي وتشندر

في الأشهر الأولى بعد تولي رضاشاه العرش بالإكراه، قدم عدة أنهار في شمال إيران إلى الاتحاد السوفيتي. بعد سقوط النظام القيصري في روسيا، وقعت الحكومة الجديدة في ذلك البلد في عام ١٩٢١ اتفاقية مع إيران، نصت على تنازل الدولة الجديدة عن العديد من المطالب العدوانية والاستعمارية التي كانت ترفعها الحكومة السابقة. وفي الفصل الثالث من هذه الاتفاقية جاء فيه:

"سيتمتع الطرفان المتعاقدان بمساواة الحقوق في نهر أترك وسائر الأنهار والمياه الحدودية، كما سيتم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي إيران وروسيا لتنظيم مسألة الاستفادة النهائية من المياه الحدودية وحل جميع القضايا المتنازع عليها المتعلقة بالحدود والأراضي."

[١٥٧] نفس المصدر، ص ٣١٥-٣١٦.

وعقب هذه الاتفاقية، أصر ممثلو الاتحاد السوفيتي على أنه قبل تحديد مصير الأراضي الإيرانية المحتلة (مسألة فيروزه والأراضي جنوب خليج حسين قلي)، يجب على الطرفين الاتفاق على طريقة استخدام الأنهار الحدودية؛ ولكن الوفد الإيراني، الذي رأى طلبهم على أنه يضر بمصالح إيران، رفض الدخول في أي اتفاق. ومع تولي رضاشاه الحكم، تم خلال الأشهر الأولى توقيع اتفاقية بشأن الأنهار الحدودية الشمالية مع الاتحاد السوفيتي، والتي اعتبرت تنازلًا غير مبرر عن أنهار إيران.

وفي ذلك الوقت، حذر صادق مستشار الدولة، رئيس لجنة الحدود الإيرانية، قائلًا: "كل من يفكر في أي طريقة أخرى غير تقسيم المياه بالتساوي، يكون قد خانه وخان إيران والدولة الإيرانية". ولكن بأمر من رضاشاه، وقعت الاتفاقية بين حكومتي إيران والاتحاد السوفيتي في ٢٠ فبراير ١٩٢٦ (١ إسفند ١٣٠٤ ه.ش)، وكانت تفوق حتى التحذير الذي أطلقه مستشار الدولة، لأنها لم تنتهك فقط حق إيران في الاستفادة المتساوية من المياه الحدودية، بل منحت الاتحاد السوفيتي أيضًا الاستفادة من أنهار تقع بالكامل داخل إيران، وهو أمر غير مسبوق ولم يحصل عليه الروس حتى في العصر القيصري.

وقد لخص مؤلفو كتاب "السياسة والفضاء" أهم الآثار الضارة والضد المصالح الوطنية ومعادية للاستقلال لعقد ١ فبراير ١٩٢٦ (١ إسفند ١٣٠٤ ه.ش) بين إيران والاتحاد السوفيتي في البنود الخمسة التالية:

أولًا: على الرغم من أن نهر هريرود ينبع من الأراضي الإيرانية ويتجه إلى روسيا، فقد كان الروس في العصر القيصري يطالبون بتسعة أعشار مياه النهر، وعمليًا حصلوا على خمسة أسداسها. لكن في اتفاقية ٢٠ فبراير ١٩٢٦ (١ إسفند ١٣٠٤ ه.ش)، وبخلاف اتفاقية ١٩٢١ وتناقضًا مع مبادئ القانون

الدولي، تم تحديد حصة الاتحاد السوفيتي من مياه نهر هريرود بنسبة سبعين بالمئة، وحصة إيران ثلاثين بالمئة.

ثانيًا: على الرغم من أن معظم مجرى نهر قوزعان تشاي (زنكنانلو) يجري في الأراضي الإيرانية، فقد تم تقسيمه بحيث تكون ثلاثة أخماس المياه للاتحاد السوفيتي وثلثا الباقي لإيران.

ثالثًا: منحت الحكومة الإيرانية المواطنين الروس الحق في الاستفادة من الينابيع الواقعة في وادي كلته تشنار داخل الأراضي الإيرانية.

رابعًا: على الرغم من أن قصبة فيروزه اعتبرت ملكًا لإيران وفق اتفاقية ١٩٢١، فإن جميع مياه نهر فيروزه في هذه الاتفاقية خصصت للاتحاد السوفيتي.

خامسًا: قسمت مياه نهر تشندر في الجزء الذي يجري داخل الأراضي الإيرانية إلى جزأين متساويين، واعتبرت حصة الاتحاد السوفيتي نصف هذه المياه. وبهذه الطريقة، حصل الاتحاد السوفيتي على نصف مياه نهر داخلي كاملًا في إيران. [١٥٨]

التنازل عن قرية فيروزه أمام الاتحاد السوفيتي

إحدى تنازلات رضاشاه كانت موافقته على بقاء قرية فيروزه ضمن حدود الاتحاد السوفيتي السابق (تركمانستان الحالية) وعدم ضمها إلى إيران. وفيروزه منطقة جبلية جميلة ومعتدلة المناخ، وهي حاليًا جزء من ولاية أخال في تركمانستان، بينما كانت في الأصل جزءًا من الأراضي الإيرانية.

وبعد نزاع عسكري بين إيران وروسيا، وقعت في عام ١٨٨١ معاهدة في "أخال" تحمل نفس الاسم، فرضت فيها الدولة القيصرية على إيران التنازل

[١٥٨] حافظ نيا، محمد رضا؛ أحمدي بور، زهرا وقادري حاجت، مصطفى، "السياسة والفضاء"، الطبعة الخامسة، مشهد: ٢٠١٤ (١٣٩٣ ه.ش)، دار النشر بابلي.

عن منطقة فيروزه وضمها إلى أراضيها. ولكن بعد الثورة البلشفية، تخلت حكومة الاتحاد السوفيتي الجديدة في اتفاقية ١٩٢١ عن هذا الاتفاق الاستعماري السابق، ووافقت على إعادة قرية فيروزه إلى إيران. وقد كانت هذه الاتفاقية نتيجة لمفاوضات حكومة سبهدار ووزير خارجيتها شوكت الملك في الأشهر التي سبقت الانقلاب، وتم توقيعها نهائيًا بعد أيام من انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش).

ولذلك كان على رضاخان، الذي أصبح فعليًا الحاكم المطلق لإيران منذ ذلك الوقت، أن يعتبر تنفيذ بنود هذه المعاهدة واستعادة فيروزه من ضمن التزاماته؛ ولكنه لم يفعل ذلك، ومن أجل الحفاظ على سلطته غير المشروعة وخوفًا من زعزعة حكمه، امتنع عن المطالبة بالحقوق القانونية والتاريخية لإيران في الحدود الشمالية.

تقديم نفط إيران في البحرين

في السنوات التي تلت عام ١٩٣٠ (١٣٠٩ ه.ش)، بدأت الأخبار والإشارات المتفرقة حول نشاط شركة "ستاندارد أويل" الأمريكية في البحرين بالظهور في الصحف. وعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة "اطلاعات" بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٣٠ (٢١ مهر ١٣٠٩ ه.ش) مقالًا بقلم أحد سكان البحرين في الصفحة الأولى؛ وحاول الكاتب من خلال المقال أن "يطلع الدولة والشعب الإيرانيين، بوصفهما أصحاب الحق والمصلحة في موارد أرض البحرين، التي كانت تعد جزءًا من الأراضي الإيرانية، على النشاطات الخفية للإنجليز واتفاقية النفط التي أبرمتها الشركة الأمريكية ستاندارد أويل مع شيخ البحرين، وذلك لزيادة اليقظة ومنع أطماع الإنجليز ونهب ثروة إيران الوطنية في أرض البحرين الغنية بالذهب الأسود."

بحرین و نفط

نویسنده این مقاله که با بی صبری تمام منتظر اقدامات حکومت جوان و نیرومند ایران هستم که نسبت باین جزیرهٔ ذرخیز چه تصمیماتی خواهند گرفت در این موقع که یک سیاست مخصوصی از طرف دولتین انگلیس نسبت به بحرین پیش آمده است میخواهم نکات لازم را برای جلب توجه اولیای محترم دولت و عموم هموطنان عزیز نویسم تا مراقبت بیشتری عمل آید

جریانی که با پست اخیر رسید نوید کاملا مراقب جریانات هستند و از سیاست اخیری که دربحرین دوموضوع خطرناک پیش آمده است میباشند و نسبت بجریانات مزبوره جداً اعتراض و مراسلهٔ هم به جامعه اتفاق ملل نوشته شده است که احقاق حق ایران بشود - این اخبار و مقالات تاثیرات خوبی در بین ما علاقمندان به وطن نمود و اینجانب نیز بنوبهٔ خود خواستم احساسات خود را ابراز و باتوجه‌تان پارهٔ مطالب توجه عمومی را باین قضیه ذرخیز جلب نمایم عهدنامهٔ بین شیخ محمل و دکتبانی استانفارد دایول انگلیکن برای استخراج نفت بحرین منعقدشده است مطابق شرایط وخرابی که بین طرفین بسته گردیده است این روزها مهندسینی آمده وشروع به حفر چاه ها کرده‌اند این عمل که دولت ایران بهیچوجه به آن رسمیت نداده و نخواهد داد زیرا بدون اطلاع ملت حقیر آن (ایران) انجام یافته است سیاست های مخصوصی را نشان میدهد که ذیلا به نشر آن میپردازم ..

دولت انگلیس در اینجا چندین نکته را رعایت کرده است اولا اینکه مستقیما در این باب مداخله نکرده و خواسته است بگوید شیخ محل خود شخصا اختیار عقد این قرارداد را داشته است ثانیا کمپانی تحت جنوب او دراین کارفرکت ومداخله نداشته است برای اینکه بگوید چزایر بحرین باختیار حکومت عرب منتها تحت الحمایهٔ انگلیس بوده و دولت انگلیس مستقیما در آن مداخله نکرده است و علاوه اگر بشرکت نفط انگلیس و ایران برگذار میشد سلماً دولت ایران حقوق خود را ثابت میدانست و از این لحاظ دولت انگلیس کمپانی امریکائی را در کارنفط بحرین مداخله داده است که راه های احتمال آن مسدود باشد

نکتهٔ دیگری که مأمورین انگلیس در اجرای این عمل رعایت کرده اند این است که چون دولت امریکا بواسطه وجود کمپانی مزبور در بحرین از نقطه نظر استفاده نفت ذی‌نفع خواهد شد در موقع طرح دعوای ایران در جامعه ملل نمایندگان امریکا نیز از دولت انگلیس در موضوع بحرین ممکن است حمایت نمایند.

اینها نکاتی است که ما میتوانیم به آن پی ببریم و دیهی است مورد توجه حکومت جوان رشید و منور ایران قرار خواهد داشت و نخواهند گذاشت دست سیاست خارجی در زمین های زر خیز خلیج بحبوب ما نفوذداشته و تقویت شود.

مقال "بحرین والنفط"، جريدة "اطلاعات"، ١٣ أكتوبر ١٩٣٠ (٢١ مهر ١٣٠٩ ه.ش)

وفي ذلك الوقت كانت البحرين جزءًا من السيادة الإيرانية، إلا أن الإنجليز كانوا يمنحون تصريحًا لشركة أمريكية للتنقيب واستخراج النفط في هذه المنطقة. وفي عام ١٩٣٢ (١٣١٠ ه.ش)، وصل أول بئر في البحرين على عمق ٧٠٠ متر إلى النفط؛ وبعد عامين فقط، أي في عام ١٩٣٤، بدأت عمليات توسعة صناعة النفط في البحرين وتصديره.

واكتفت في ذلك الوقت حكومة رضاشاه بردود فعل دبلوماسية محدودة وغير مؤذية للحفاظ على المظاهر فحسب، بعد فقدان نفط البحرين. وفي جلسة ٢٤ مايو ١٩٣٤ (٣ خرداد ١٣١٣ ه.ش) لمجلس الشورى الوطني حول قضية نهب نفط البحرين، تم توجيه سؤال إلى وزير الخارجية آنذاك باقر كاظمي؛ وفيما يلي نص السؤال والإجابة:

"الرئيس: السيد دادور، السؤال الذي وجهتموه إلى السيد وزير الخارجية وقد أبلغته كتابيًا جاهز للإجابة.

دادور: قبل يومين، في العدد ٢٤٢٧ من صحيفة "كوشش"، تم نشر مقتطف وترجمة لبعض الصحف الأجنبية، وقد أثير حديث حوله مؤخرًا في مجلس المبعوثين البريطانيين عن منح امتياز نفط البحرين لشركة أمريكية. إذا تسمحون، سأقرأه كما هو. (بعض النواب: تفضل).

'وجه السيد هال كاين (المحافظ) سؤالًا لوزير الخارجية وهو: سيدي، قبل أن يسمح للشركة الأمريكية بالحصول على امتياز استخراج نفط جزر البحرين، هل تم التشاور مع الشركات البريطانية المعنية بهذا الأمر؟ ولماذا لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن نظرًا للعلاقات الخاصة بين الدولة الملكية وحكومة تلك الجزر؟ أجاب السير جان سيمون: لقد حصلت شركة (نقابة) بريطانية على امتياز نفط البحرين في البداية، ثم أحالته هذه الشركة لاحقًا إلى الشركات الأمريكية. وأوضحت النقابة البريطانية التي حصلت على

الامتياز في البداية أنها بذلت جهدًا كبيرًا لجذب اهتمام الشركات الأمريكية بالحصول على الامتياز في بريطانيا، لكنها لم تحقق النجاح في هذا المجال.'

وكما نعلم جميعًا، البحرين ملك يختص لإيران دون شك (صحيح) ولم يصدر البرلمان أبدًا مثل هذا الامتياز (صحيح) وليس هناك جهة أخرى لمنح مثل هذا الامتياز (صحيح)، فقد وجهت قبل أمس سؤالًا كتابيًا إلى السيد وزير الخارجية، والآن بعد حضوره أرجو أن يوضح المعلومات التي لديه والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على حقوق البلاد.

وزير الخارجية (السيد كاظمي): لكي يكون أعضاء المجلس الكرام مطلعين على خلفية الموضوع، أرى أنه من الضروري أن أبلغ المجلس المقدس أنه في أوائل عام ١٩٣٠ (١٣٠٩ ه.ش)، علمت الدولة الملكية عبر موظفيها ومصادر أخرى أنه قبل ذلك التاريخ بفترة قصيرة، حصلت نقابة بريطانية على امتياز استخراج موارد نفط البحرين، وقد قامت في ذلك العام بأعمال استخراجية؛ مع العلم أن البحرين جزء لا يتجزأ من أراضي إيران وحقوق السيادة والدولة الملكية على تلك الجزر ثابتة (صحيح – صحيح).

لقد قامت الحكومة على الفور بالاحتجاج لدى حكومة بريطانيا، حيث كان تصرف السنديكا في الحصول على الامتياز واستغلال الموارد الطبيعية لتلك الجزر انتهاكًا لحقوق السيادة والملكية لإيران، واحتفظت الحكومة بحقوقها في المطالبة واسترداد المنافع المتوقعة وتعويض الأضرار الناتجة عن هذه الأعمال (صحيح – صحيح).

وقد تم إرسال نسخة من هذا الاحتجاج في حينه، أي قبل أربع سنوات، إلى هيئة الرئاسة للإدارة العامة لعصبة الأمم، وتم إبلاغ جميع الدول الأعضاء بذلك وفق طلب الحكومة الإيرانية. ومنذ فترة، تأكدت الحكومة تدريجيًا من خلال مصادر مختلفة حتى تم التأكد اليقيني بأن شركة النفط الأمريكية

ستاندارد أويل لكاليفورنيا شاركت أيضًا في الامتياز المشار إليه، ونتيجة لذلك حصلت على كمية كبيرة من النفط ونقلته إلى الخارج.

وكان السؤال والجواب الذي أجري في مجلس المبعوثين البريطانيين والذي أشار إليه الممثل المحترم قائمًا على هذه المعلومات، وهو شيء لم تمنح فيه هذه الحقوق والامتيازات من قبل الدولة الملكية التي تعد المركز الوحيد المخول لمنح هذا النوع من الحقوق والامتيازات على أرضها، والتي لها حق السيادة القطعي وغير القابل للطعن على جزر البحرين، وقد كانت وما زالت تمتلكه. وقد جاء هذا الأمر من قبل جهات لا تملك أي حق أو صفة قانونية لمنح هذا النوع من الامتيازات؛ هذا الأمر بحد ذاته محل اعتراضنا، وأي تدخل في هذا المجال يعد انتهاكًا للحقوق المشروعة لإيران وتصرفًا غير قانوني في ممتلكات الآخرين (صحيح – صحيح).

ولذلك، فإن الحكومة، التي تتحمل مسؤولية حفظ حدود البلاد وصيانة حقوق وسلطات السيادة فيها، اتخذت في هذا الموضوع، حيث تعد حقوقنا المشروعة في جزر البحرين، أي جزء من أراضينا، مهددة مرة أخرى، إجراءات، وكتبت قبل يومين مراسلة احتجاجية إلى سفارة الولايات المتحدة في طهران، مع التأكيد على كافة حقوق ومصالح إيران، وأن الامتياز المذكور وأي امتياز آخر لم يمنح لشركة نفط ستاندارد أويل أو أي شركة أخرى من قبل إيران فهو باطل، وأن الحكومة الإيرانية تحتج بقوة وبشكل منفصل على ذلك (أحسنت – أحسنت).

وطلب أن تبلغ الولايات المتحدة مضمون المراسلة، وأن يتم إعلام شركة نفط ستاندارد أويل لكاليفورنيا بذلك، كما أعطيت تعليمات لسفارة الدولة الملكية في واشنطن ولندن وجنيف، إضافة إلى إرسال ترجمة المراسلة إلى رئيس الإدارة العامة لعصبة الأمم، مع طلب إعلام جميع الدول الأعضاء

بمضمونها (رائع جدًا). وبالطبع، ستتخذ الحكومة أي إجراءات ضرورية في المستقبل."

وكما يتضح من توضيحات وزير الخارجية آنذاك، فخلال السنوات الأربع التي علمت فيها "الدولة الملكية" بقضية استخراج النفط في البحرين، اقتصر عملها على إرسال مذكرتين احتجاجيتين فقط إلى حكومة بريطانيا وسفارة الولايات المتحدة، وحتى امتنعت من تقديم شكوى إلى عصبة الأمم ضد انتهاك السيادة الوطنية الإيرانية، خشية إثارة استياء بريطانيا. وكانت هذه الاستجابة السلبية عمليًا بمثابة تسليم ممتلكات النفط الإيرانية في البحرين إلى الإنجليز. وفي الواقع، البحرين، التي نتيجة سياسة الخيانة لمحمد رضاشاه انفصلت عن إيران سياسيًا في عام ۱۹۷۱ (۱۳۵۰ ه.ش)، كانت خلال فترة رضاشاه منفصلة عن إيران من حيث إنتاج وتصدير النفط.

دورهٔ نهم تقنینیه — جلسه ۸٤ — شماره مسلسل ـ ٦٢٨

مذاکرات مجلس

صورت مشروح مجلس روز پنجشنبه سوم خرداد ماه ۱۳۱۳ ﴿ دهم صفر ۱۳۵۳ ﴾

فهرست مذاکرات

۱) تصویب صورت مجلس
۲) سئوال آقای دادور و جواب آقای وزیر امور خارجه راجع بحرین
۳) تذکر یک فقره لایحه از طرف آقای معاون وزارت طرق
٤) تصویب لایحه و بحثی که بعد از آن در اطراف وثائق دولت
٥) طرح لایحه قانونی راجع بدون تکلیف کردن از دوره حقیه

۱) طرح و تصویب لایحه فوریه و اتمام بررسی و مستعجلین سابق بازنگی گمرکات
۲) طرح و تصویب لایحه راجع بکابک بعضه اتهام دیگری اقدامی در مورد او قائل گردد
۸) موافع و مدعو جلسه بعد ـ ختم جلسه

(مجلس یک ساعت و نیم قبل از ظهر بریاست آقای داور تشکیل گردید)

صورت مجلس روز پنجشنبه بیست و هفتم اردیبهشت ماه را آقای مؤید احمدی (منشی) قرائت نمودند ##

[۱ ـ تصویب صورت مجلس]

رئیس ـ در صورت مجلس نظری نیست (خیر) صورت مجلس تصویب شد

[۲ ـ سئوال آقای دادور و جواب آقای وزیر امور خارجه]

رئیس ـ آقای دادور سئوالی که از آقای وزیر امور خارجه کرده بودید بنده کتباً بایشان اطلاع داده بودم برای جواب آماده هستند.

دادور ـ در روز پیش در شماره ۲٤۲۷ روزنامهٔ کوشش شرحی انتشار و ترجمه از بعضی جراید خارجی

وعده شد که اجازاً در مجلس میدوان انگلستان سئوالی و جوابی در موضوع اعطای امتیاز نفط بحرین بیک شرکت آمریکائی بعمل آمده است ـ اگر اجازه میفرمائید من آنرا بخوانم (عده از نمایندگان ـ فرمائید)

* مستر همل کاین (محافظه کار) از وزیر امور خارجه سئوال کرد آیا قبل از اینکه اجازه داده شود که کمپانی امریکائی امتیاز استخراج نفط جزائر بحرین را بدست بیاورد با شرکتهای فیلیپ بریطانیا در این باب مشورتی بعمل آمده است یا نه ؟ و چرا از خط متاسیات و روابط

* این مذاکرات مشروح هفتاد و چهارمین جلسه از دورهٔ نهم تقنینیه (مطابق ۲۵ ذیحجه ۱۳۵۲)

اسامی قائمین جلسه گذشته که ضمن صورت مجلس خوانده شده :

— ۱ —

مناقشات مجلس الشورى الوطني حول قضية نهب نفط البحرين،
٢٤ مايو ١٩٣٤ (٣ خرداد ١٣١٣ ه.ش)

الفصل ٧

القمع والقتل

تعد شدة الاختناق في إيران تحت حكم رضاشاه من الحقائق التي لم تعرف حتى الآن إلا قليلًا. إن اللقب المزيف الذي يستخدمه النيوفاشيون الباقون من الديكتاتورية السابقة في وصف رضاشاه هو "أب إيران الحديثة"؛ ولكن إذا أردنا العثور على لقب دقيق يعكس جوهر حكم رضاشاه لمدة عشرين عامًا، فإن "مؤسس الاختناق الجديد" في إيران هو اللقب الذي يعبر عن جوهر نظام شديد المركزية قائم على التعذيب والسجون المخيفة وقتل المعارضين.

وإنشاء سجن قصر، وممارسة التعذيب وترويجه، وكثرة قتل المعارضين، وحظر النشاط السياسي، ومنح سلطة استثنائية لكبير الجلاوزة ("سرباس مختاري") بوصفه مخرج القمع، كلها عناصر نما على أساسها النظام الدكتاتوري المرعب خلال القرن الأخير. ومن سجن قصر وصل إلى إيفين، ومن سرباس مختاري إلى ثابتي ولاجوردي، ومن شرطة رضاشاه إلى ساواك الشاه، ووزارة المخابرات التابعة لخميني وخامنئي.

وكان سجن قصر طهران رمز حكم رضاشاه. جلاد باسم الطبيب أحمدي كان يحقن السجناء المقاومين بحقن الهواء ويقتلهم. إحدى عنابر هذا السجن كانت تسمى "غار الوزراء"، وكانوا يحبسون فيها الوزراء الذين قاموا بأدنى مخالفة لرضاشاه حتى يموتوا. عنبر آخر كان يسمى "غرفة القبالة". هذا العنبر كان مكان حبس المالكين الذين كان رضاشاه قد اغتصب أراضيهم وقراهم، وكان يحبسهم فيه بسبب عدم تعاونهم (وأحيانًا من دون أدنى تعبير عن مخالفة).

طهران – سجن قصر، رمز حكومة رضاشاه

وبعد سقوط رضاشاه، حين بدأت الصحف باستخدام الفضاء "شبه الديمقراطي" لتعكس تدريجيًا بعض حقائق تلك الحقبة السوداء ذات العشرين عامًا، كشفت صحيفة "باختر" أنه في عهد رضاشاه قتل أربعة وعشرون ألف سجين في سجن "قصر"، وكانوا عمومًا من المطالبين بالحرية والمثقفين وأفراد العشائر والقبائل. [١٥٩] وتتضح أبعاد هذا القتل أكثر عند مقارنته بعدد سكان إيران، الذي لم يكن يتجاوز بالكاد ١٢ مليون نسمة حتى نهاية حكم رضاشاه.

وكشف الدكتور تقي أراني في دفاعه أمام المحكمة الظالمة لرضاشاه، عبر تقديم خمسة عشر دليلًا، عن استخدام شتى أنواع التعذيب والأساليب المناهضة للإنسانية من قبل شرطة رضاشاه، وقال إنه في كل يوم يسمع صوت السوط مئات المرات حتى بأمر من أصغر مسؤول في السجن، وأضاف:

"السلطة القضائية نائمة، وجلاوزة المجتمع مستيقظون بنشاط تام." كما كشف أن المعذبين قالوا إن رضاشاه "أمر بأن تمارسوا التعذيب إلى أن

[١٥٩] "الماضي مصباح المستقبل"، ص ١٥٨ نقلًا عن صحيفة "باختر" ٢٣ يناير ١٩٥٤ (٣ بهمن ١٣٣٢ ه.ش).

يعترف بكل ما تريدونه. يجب أن يكون التعذيب بقصد القتل، وإذا مات فإلى الجحيم..."

وأشار أراني إلى امتلاء السجون بالمعتقلين، موضحًا أن مجموعات مختلفة من الناس من تبريز، وآبادان، ورشت، وآستارا، وكذلك من الصحفيين والمطالبين بالحرية، قد جرى إبقاؤهم عمدًا في السجن لفترات طويلة بلا حسم أو قرار، وقال:

"جرى تعريتي بالكامل عمدًا بقصد قتلي، في زنزانة انفرادية رطبة، وهي الغرفة ٢٨ من الممر الثالث في السجن المؤقت، وقد جمعوا البساط المليء بالحشرات منها، ووضعوني فيها مدة أربعة أشهر. ولما تبين أنني أضع حذائي تحت رأسي في الليل وربما أستطيع رغم صعوبة ورطوبة الأرض أن أنام قليلًا، أخذوه مني أيضًا. وقد منعوا وصول الطعام والمال إلي، وسرقوه. ورطوبة هذه الغرفة بلغت حدًا تنمو معه الفطريات حتى منتصف الجدار..."

وفي مذكرات سائر السجناء جاء:

"لقد أخذوا الدكتور أراني إلى غرفة كان ينزل فيها قبل مدة قصيرة مريض مصاب بالتيفوس. وبما أن الدكتور لم يكن لديه أي وسيلة لمقاومة المرض، فقد مرض بسرعة ونقلوه من هناك إلى مستشفى السجن. وعلى الرغم من إصرار أقاربه وأصدقائه، لم يسمحوا بأن يرسل إليه طعام أو دواء أو حتى فاكهة من المنزل. بعد ذلك، وفي حال حمى بلغت أربعين درجة، حقنوه بإبرة كينين وأنهوا أمره..." [١٦٠] ... "وعندما تسلمت والدته العجوز جثة ابنها من مستشفى السجن، كان عمال رضاخان قد فعلوا به ما جعل وجهه غير قابل للتعرف بالنسبة إلى أمه العجوز." [١٦١]

[١٦٠] جريدة "أجير"، ٨ سبتمبر ١٩٤٣ (١٧ شهريور ١٣٢٢ ه.ش)، نقلًا عن جعفر بيش هوري.
[١٦١] ذكريات السجناء، خبر مقتل الدكتور أراني، جريدة "أجير"، ٢٩ مايو ١٩٤٣ (٨ خرداد ١٣٢٢ ه.ش).

ويكتب خليل ملكي، أحد الشخصيات البارزة في عقد العشرينيات ومن أنصار الدكتور مصدق، والذي كان نفسه من سجناء ذلك العصر، عن ظروف القبو المخيف المعروف باسم "العنبر ٥":

"كان الممر خمسة في الحقيقة حفرة اجتماع أو وادي سقوط يفقد فيه الإنسان كل قيمه، ويقع في أدنى درجات السقوط والانحطاط. حتى اللصوص والمتهمون العاديون كانوا ينقلون إلى هناك. كان ذلك المكان، بحسب تصور السجانين، موضع أحقر الناس وأكثرهم انعدامًا للقيمة والهوية؛ خليط من القاتل، وحامل السكين، والنشال، وغيرهم وغيرهم ممن ليس لهم أهل، وكانوا بلا زيارات، وكان المكان أشبه بمقبرة النسيان. وحدث مرارًا أن ينادوا أحدهم عبر مكبر الصوت لإطلاق سراحه فلا يجيب، ثم يتبين لاحقًا أنه قد خرج من باب 'عليم الدوله' [الباب الذي كانوا يخرجون منه جثث السجناء المتوفين] [١٦٢] ..."

وتشير كتب مذكرات سجناء ذلك العصر إلى أن حتى قراءة صحيفة "اطلاعات" الحكومية في السجن كانت ممنوعة وتعد جريمة، وكان السجناء مضطرين للحصول على هذه الصحيفة وقراءتها عبر عمليات سرية. ويكتب أحد سجناء تلك الحقبة، نجفقلي بسيان:

"على الرغم من أن شرح وقائع سجن قصر، أو بالأحرى 'مدفن الموت'، ليس من واجب الكاتب، إلا أن بيان نهاية عمر خان بابا أسعد، هذا البختياري الشجاع والحر، الذي كانت صرخاته الشبيهة بالأنين تهز السجن، ضروري. لقد تعب الحراس الآخرون من مهاجمة هذا الرجل. الهدف ليس تشريح وضع القبو الأسود الذي كان يسمى بالسجن، بل الإشارة إلى موقع البيئة التي كان فيها مئات وآلاف من المتعلمين، والضباط، والطلاب، والأساتذة

[١٦٢] ملكي، خليل، "مذكرات سياسية"، مع مقدمة محمد علي كاتوزيان، ١٩٨٩ (١٣٦٨ ه.ش)، ص ٢٥٤.

محتجزين. إن تسليم الحكم من الملك إلى ابنه في شهر سبتمبر ١٩٤١ (شهريور ١٣٢٠ ه.ش)، وبعبارة أخرى استمرار نظام بهلوي، حال دون أن تعرف الأمة الإيرانية كما يجب أسرار ملفات الجرائم وعدد المعتقلين في تلك الأرض الصامتة، ويتضح كم شخص تم اعتقاله، وعدد الذين قضوا في هذا البيت المسمى الموت تحت التعذيب أو الجوع والمرض." [١٦٣]

وفي هذا السجن كان هناك أيضًا قبو أسود مشهور باسم "البئر المقلوب"، والذي كان يعرف بـ "غرفة الرقم ٥" من السجن، حيث يكتب أحد السجناء:

"مكان توقف الرقم ٢١ من الغرف، كان يحتوي على مرحاض بنفس الحجم، وكانت جميعها مرتبطة ببعضها. تمر مياه جميع هذه المراحيض عبر غرفة الرقم ٥، وكان المرحاض العام أيضًا متصلًا بهذه الغرفة. تعفن كل هذه المراحيض مع رطوبة الجو سمم هواء الغرفة بالكامل، بحيث كنت أحيانًا من شدة الحاجة أجري إلى المرحاض على أمل تجديد التنفس عبر فتحة السقف. أحيانًا كنت ألصق فمي بالفتحة وأتنفس بصعوبة من الخارج. الأسوأ من ذلك كانت الصراصير، والفئران، والديدان الأرضية الجريئة التي لم تتوقف حتى في قلب الشتاء."

وعندما أصبح الدكتور مصدق رئيسًا للوزراء، ذهب بنفسه في اليوم نفسه وليس غدًا إلى السجن المركزي في طهران؛ وقد تأثر كثيرًا عند رؤية مئات السجناء السياسيين هناك، وقال: "هذا المكان كان مقتل العديد من أصحاب الفكر الحر والمستنير". ثم قال في اجتماع البرلمان: "في هذا السجن المركزي يوجد ٤٠٠–٥٠٠ شخص... إنهم في وضع سيئ جدًا، يجب عليكم أن تخجلوا حقًا."

[١٦٣] ذكريات ووثائق يوسف افتخاري ١٩٢٠–١٩٥٠ (١٢٩٩–١٣٢٩ ه.ش)، مجيد تفرشي، كاوه بيات، ١٩٩١ (١٣٧٠ ه.ش).

وخارج السجون أيضًا، قام رضاشاه، للحفاظ على حكمه الاستبدادي غير المشروع، بنشر بساط الاختناق بقدر ما كانت لديه القدرة. وفي ذلك الوقت، عندما بدأت المراسلات البريدية تزدهر في إيران، كلف شرطة المدينة بوضع موظف بجانب كل صندوق بريدي لمراقبة كل رسالة وفحصها.

وفي برنامجه اليومي المنتظم، كان يصدر أوامر التعذيب والقتل والنهب كل صباح بعد تناول الإفطار وتعاطي الترياق:

"الساعة الخامسة والنصف بعد منتصف الليل، كانت صينية الإفطار ومنقل مليء بالنار أمامه، وبعد تناول الإفطار كان يستريح بنفس ملابسه. الساعة السابعة صباحًا، كان يستقبل رئيس شرطة المدينة، وكانت هذه الساعة هي التي يعزز فيها أقدام حكمه الديكتاتوري؛ حيث تصل التقارير الإجرامية في نفس الساعة، وتصدر الأوامر المروعة، التي قد تتضمن تدمير العائلات والأبرياء، في نفس الساعة." [١٦٤]

وفي عام ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش)، وفي الدورة الثامنة للمجلس الموالي والمخزي، أقر قانونًا أسودًا بعنوان "المقدمين ضد أمن واستقلال البلاد"؛ وكان هذا المرسوم في الواقع قانون استعباد أو إعدام المعارضين:

"المادة الأولى – يحكم على مرتكبي أي من الجرائم التالية بالسجن الانفرادي مدة تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات:

- كل من يشكل في إيران، بأي اسم أو بأي عنوان، حزبًا أو جمعية أو فرعًا لجمعية، أو يديرها، على أن يكون مبدؤها أو نهجها ضد الملكية الدستورية في إيران أو أن يكون نهجها أو مبدؤها اشتراكيًا...

[١٦٤] مكي، حسين، "تاريخ ٢٠ عامًا لإيران"، المجلد ٨، ص ١٣٩، نقلًا عن جريدة "ميهن".

- كل إيراني يكون عضوًا في حزب أو جمعية أو فرع لجمعية، يكون مبدؤها أو نهجها ضد الملكية الدستورية في إيران أو مبدؤها أو نهجها اشتراكيًا، حتى وإن كان ذلك الحزب أو الجمعية أو الفرع قد تشكل خارج إيران.

...

المادة الثالثة – كل من يقيم مسلحًا ضد مملكة إيران، سواء بمشاركة أجنبية أو بشكل مستقل، يحكم عليه بالإعدام.

...

الملحق – المقصود من الحزب والجمعية المذكورين في هذا القانون هو جماعة تتكون من شخصين فأكثر."

ويعد القتل الجماعي في مسجد "كوهرشاد" بمشهد من الجرائم الكبرى والمشهورة لرضاشاه. كانت نقطة البداية لهذا القتل هي الممارسات القمعية لموظفي النظام لفرض الملابس والقبعات الإلزامية في منتصف يوليو ١٩٣٥ (تير ١٣١٤ ه.ش)، مما أثار احتجاجات الشعب. وفي ١٠ يوليو (١٩ تير) اعتقل عدد من المحتجين، وفي مساء ١١ يوليو (٢٠ تير) تجمع عدد كبير من سكان مشهد في مسجد كوهرشاد احتجاجًا على الأمر. وقد قرر الجيش التابع لرضاشاه بأمره أن يستخدم أقصى درجات القوة حتى لا يحدث شلل في النظام الجنائزي؛ فهاجمت القوات العسكرية المحتجين وأطلقت عليهم النار، وفي ١٣ يوليو (٢٢ تير) تحولت هذه الهجمات إلى مجزرة حقيقية.

واستقرت مجموعة من الرشاشات في مداخل مسجد كوهرشاد، كما جهزت قطعة مدفعية في شارع طهران (مقابل الحرم ومسجد كوهرشاد). وأطلق جنود رضاشاه النار بوحشية، مخلفين خسائر فادحة؛ وكانت جثث الناس العزل والأبرياء كثيرة إلى حد دفن العديد منهم في قبور جماعية بمشهد.

ويقدر الدكتور عبد العلي معصومي، مؤلف كتاب "خلاصة تاريخ إيران"، عدد القتلى في هذا الحدث بحوالي ألفين شخص. وفي الوقت الذي نفذ فيه رضاشاه عمليات كشف الحجاب في جميع أنحاء إيران، كان موظفو شرطة المدينة، بأمر منه، يفرضون إرهابًا وقمعًا شديدين على النساء؛ حيث كان اختناق رضاشاه في تلك الفترة يظهر في أقسى وأبشع صورة له.

إن قمع واستعباد النساء المطالبات بالحرية والراغبات في التقدم يمثل صفحة أخرى من ملف الاختناق الضخم لرضاشاه؛ فقد قضى تمامًا على النشاطات السياسية والصحفية والاجتماعية للنساء التي ازدهرت خلال الثورة الدستورية. واعتقل عدد من ناشطات جمعية "بيك سعادت نسوان"، وكن أولى النساء السجينات السياسيات في التاريخ المعاصر. وقد أشار الدكتور الراحل تقي أراني في دفاعه الشجاع أمام محكمة رضاشاه الظالمة إليهن، قائلًا:

"إن وجود النساء المحبوسات، واحتجاز عدد من النساء البريئات لأسباب سياسية وتركهن لسنوات بلا قرار، وغياب أي ضمير اجتماعي لدى الحداثيين وتعصبات المتقدمين الدينيين للحفاظ على كرامة النساء، كانت دلائل قوية على فعالية هذه التهديدات."

شماره ۵۳۱۰ مورخه ۱۳۲۰/۷/۲۳

رونوشت مراسله زنهای یزد

مجلس شورای ملی

بعدالعنوان، به عرض می‌رسانیم: در این موقع که اراده شاهنشاه بر پایه قانون مشروطیت استوار، زبان و قلم آزاد، شما نمایندگان ملت می‌توانید برای بیچارگان و ستمدیدگان دادرسی فرمایید. متأسفانه آنچه در رادیوها شنیده و روزنامه‌ها مطالعه می‌شود هیچ اسمی از ظلم و ستمهایی که چندین سال است به ما بیچارگان شده، نیست که به واسطه یک روسری یا چادر نماز در محله‌ها حتی از خانه به خانه همسایه به طوری در فشار پاسبان و مأمورین شهربانی واقع بوده و هنوز هم هستیم که خدا شاهد است از فحاشی و کتک و لگد زدن هیچ مضایقه نکرده و نمی‌کنند و اگر تصدیق حکما آزاد بود از آمار معلوم می‌شد که تا به حال چقدر زن حامله یا مریضه به واسطه تظلمات و صدمات که از طرف پاسبانها به آنها رسیده جان سپردند و چقدر از ترس و خوف [کذا] فلج شدند و چقدر مال ما را به اسم روسری یا چادر نماز به غارت بردند و چه پولهایی از ما به هر اسمی و رسمی گرفته شده.

خدا می‌داند اگر یک نفر از ماها با روسری یا چادر نماز به دست یک پاسبان می‌افتاد مثل اسرای شام با ماها رفتار می‌کردند. بهترین رفتار آنها با ماها همان چکمه‌ها [و] لگد بر دل و پهلوی ما بود، و اگر به پول گرفتن قانع نمی‌شدند یا پولی نداشتیم به آنها بدهیم ما را به شهربانی و کمیسر می‌بردند؛ اذیت ما بیشتر و مخارج ما زیادتر.

لذا استدعای عاجزانه داریم اولاً انتقام ما ستمدیدگان را از این جابران بکشید و بعد هم آزادی حجاب به ما بدهید کما اینکه در ممالک اسلامی حجاب معمول است. به علاوه، در انگلستان و هندوستان که آنقدر ادیان مختلف هست مخصوصاً مسلمانان دارای حجاب هستند. لذا از نمایندگان محترم مسلمان کلیه ملت ایران استدعا داریم استرحاماً حال دیگر دست ظلم و تعدی و شکنجه از سر ما زنهای مسلمان ایران کوتاه و ماها را آزاد فرمایید.

در خاتمه، با تقدیم احترامات، امضای جمعی از زنهای یزد

[در حاشیه]

رونوشت برابر اصل است. رئیس اداره دبیرخانه مجلس شورای ملی [امضا] ۲۰/۸/۲۹

[ش ۱۸۵ واقعه کشف حجاب]

شكوى نساء مدينة يزد إلى المجلس - وفاة عدد كبير من النساء الحوامل أو المريضات بسبب الضربات التي وجهها الحراس

ریاست اداره کل احصائیه و ثبت احوال

بانهایت ادب و کمال احترام، راپورت دو ماهه مربوط به هیئت تفتیشیه [را] ذیلاً به عرض عالی می‌رساند:

۱. طرز رفتار و حسن سلوک مأمورین دولتی بر حسب ظاهر موافق مقررات است.

۲. حکومت محل در عمران و آبادانی لار اقدام لازمه معمول خواهد داشت.

۳. روحیه اهالی در ظاهر متوجه دولتخواهی ولی از نقطه نظر خمودی، که فطری و جبلی آنهاست، کوچکترین قدمی در مرحله تمدن برنداشته و به همان خرافات سابقی خویش معتقد و در زاویه خود پیوسته معتکف خواهند بود. حتی در مسئله رفع حجاب که تا حال شاید قریب ۳۰ مرتبه از طرف بلدیه و معارف کنفرانسهای مخصوص تشکیل و در هر مرحله ضمن لایحه و نطقی که از طرف مأمورین و غیره عرصه ظهور رسیده، اهالی را تشویق کرده، مع هذا به کلی اثری در وجود آنها مترتب نیست؛ یعنی در یکی دو دعوت که از طرف بلدیه و مدرسه دختران که قسمتی از طبقات تجار دعوت شده، برخی به بهانه مریض‌داری حاضر نشده و عذر این قسمت را برای رفع نگرانی آتیه خود خواسته، بعضی دیگر که حاضر شده با چه کیفیتی خانم خود را آرایش داده با وضعی که از پوشش لباس سیاه و سرپوش سیاه که کلیه صورت را مستور داشته، مانند خمره متحرک طوری خود را آراسته که جلب نظر حاضرین از منحوسی شکل خویش متوجه نموده در حالتی که صرف‌نظر از کنفرانسها و دعوتهای معمولی در باغ ملی و غیره کلیه خانمهای مأمورین دولتی برای ترغیب اهالی قسمتی از امور خانه‌داری خود [را] فرو گذاشته و همه روزه عصر با چهره بشاش و خرمی هرچه تمامتر با فرق و اندام بی‌چادر در کوچه، بازار، خیابان عبور می‌کنند؛ مع‌الوصف تأثیر بر اهالی نبخشید و از طریق بامهای خود راه ایاب و ذهاب برای ملاقات یکدیگر باز و از ساختمان به حمام.

نموذج من اختناق رضاشاه:
تنقل النساء عبر الأسطح لزيارة بعضهن أو للذهاب إلى الحمام

ایالت خراسان

نمره ۵۴۱ مورخه ۱۵/۳/۳۰

سواد راپرت حکومت کاشمر

ایالت خراسان ـ به پاسخ مرقومه شمارهٔ ۴۱۱۰ راجع به بانوانی که با چارقد خود را مستور می‌سازند، لازم است خاطر مبارک در اقداماتی که قبل از وصول مرقومه فوق‌الذکر به عمل آمده است، مستحضر نماید.

۱. به وسیله شهرداری از حمامهای زنانه التزام گرفته شده که هیچ زنی را بدون کلاه به حمام راه ندهند و در صورتی که زنی با چارقد برود به او اخطار کنند که بار دیگر چارقد را ترک و با کلاه برود و اگر بار دیگر با چارقد به حمام رفت اسم او و شوهرش را راپرت دهند.

۲. از لحاظ اینکه مبادا حمامیها در اجرای التزام خود مراقبت نکنند، مأمورینی به‌طور محرمانه گماشته شد که وضعیت خانمها و مراقبت حمامی را اطلاع دادند. در اوائل ماه جاری اطلاع رسید که در حمامها درخور انتظار ابراز جدیت نمی‌شود و ناچار مجدداً احضار و ملتزم شدند.

۳. اداره شهربانی به بازار و خیابان پاسبان گماشته و به خانمهایی که چارقد دارند، اخطار می‌کند که چارقد خود را ترک نمایند و تا موقعی که امر را اجراء و همین قدر که دور شدند مجدداً به استعمال چارقد مبادرت می‌ورزند.

۴. در گاراژهایی که در شهر است، التزام گرفته شد که زنهای با چارقد را سوار نکنند.

۵. در باغ مزار که شبهای جمعه به‌عنوان زیارت رفت و آمد می‌شود مأمور گماشته شده که زنهای با چارقد را اجازهٔ دخول ندهند.

تعليمات حكومية للسيطرة على الحمامات والأسواق والشوارع والكراجات والمقابر

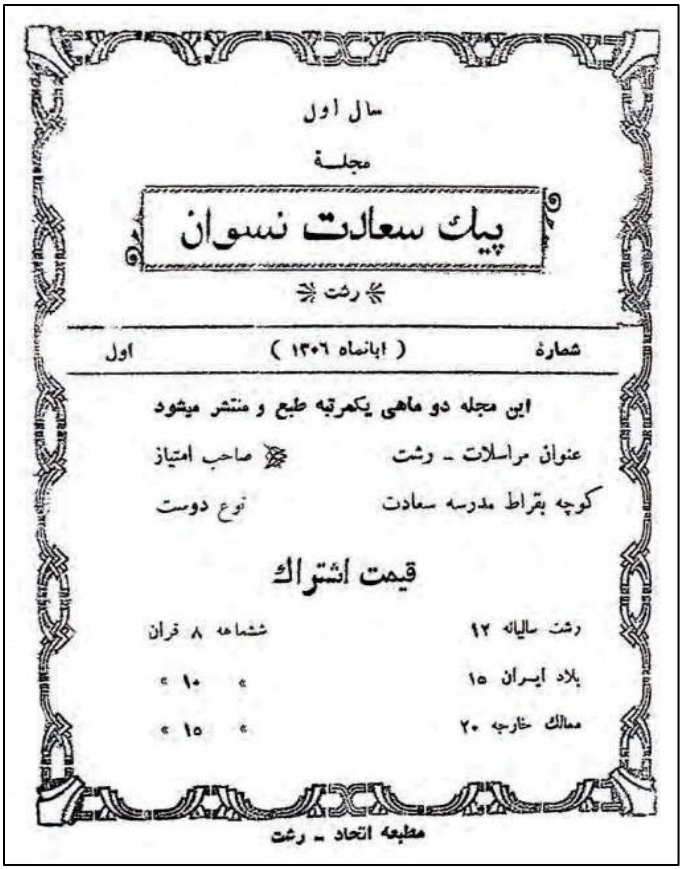

سال اول

مجلة

پیك سعادت نسوان

رشت

شمارة اول (ابانماه ۱۳۰٦)

این مجله دو ماهی یکمرتبه طبع و منتشر میشود

عنوان مراسلات ـ رشت صاحب امتیاز

کوچه بقراط مدرسه سعادت نوع دوست

قیمت اشتراك

رشت سالیانه ۱۲ ششماهه ۸ قران

بلاد ایران ۱۵ « ۱۰ «

ممالك خارجه ۲۰ « ۱۵ «

مطبعه اتحاد ـ رشت

مجلة جمعية "بيك سعادت نسوان" رشت – العدد الأول – نوفمبر ١٩٢٧ (آبان ١٣٠٦ ه.ش)

قتل المثقفين والصحفيين

منذ أن أصبح رضاشاه وزيرًا للحرب، وعندما كان العنصر الفعلي الرئيسي للسلطة، أدرك أن الوصول إلى السلطة المطلقة يتطلب القضاء على المطالبين بالحرية والمعارضين والناقدين. وقد أورد يحيى دولت آبادي في كتابه أمثلة من سلوك رضاشاه العنيف والمثير للاشمئزاز تجاه الصحفيين؛

وبحسب ما كتب، فعندما كان رضاشاه يحمل لقب "سردار سبه" ويترأس وزارة الحرب، حاول عدة مرات منع نشر آراء معارضيه في الصحافة عن طريق التخويف أو الرشوة، لكنه في النهاية "لم يستطع إطالة هذا السلوك المعتدل، واضطر إلى اللجوء إلى الإجراءات الصارمة. وهكذا ضرب مدير صحيفة 'حيات جاويد'، محطمًا أسنانه بقبضته، وعذب مدير صحيفة 'ستارة ايران' حسين صبا بمئتي جلدة؛ وبعد هذين الحدثين، هدأت الصحافة قليلًا. وذكر الكاتب أنه علم يومًا أن العسكريين اقتحموا إدارة صحيفة 'وطن'، وضربوا مديرها ميرزا هاشم خان بطريقة جعلته على حافة الموت، وأحرقوا صحفها. وعندما وصل الخبر إلى 'سردار سبه'، ادعى أنه لم يكن على علم بذلك، مبررًا الأمر بأن الصحيفة كتبت ضد الجيش، فغضب الجيش وسعى للانتقام." [١٦٥]

كما قتل رضاشاه العديد من المثقفين والفنانين والشخصيات المطالبة بالحرية في إيران. ذكرى آلاف الأبطال المجهولين الذين استشهدوا في المنفى وغرف التعذيب التابعة لرضاشاه، قد سجلت إلى الأبد على صدر تاريخ إيران.

ومن بين هؤلاء، يجب ذكر كبار مثل فرخي يزدي، ميرزاده عشقي، مدرس، نسيم شمال، والدكتور أراني، الذين وقفوا، قبل آلاف المواطنين المجهولين، في مواجهة الديكتاتور ودافعوا عن إيران والإيرانيين بثمن حياتهم.

كان **الدكتور تقي أراني** من بين ثلاثة وخمسين من المثقفين الماركسيين والتقدميين الذين اعتقلوا في عام ١٩٣٧ (١٣١٦ ه.ش) وحوكموا في نوفمبر ١٩٣٨ (آبان ١٣١٧ ه.ش). كان عالم كيمياء وأستاذًا في جامعة طهران وثائرًا ومفكرًا شريفًا للغاية؛ وقد كشف في محاكماته الشجاعة عن الاختناق في

[١٦٥] يحيى دولت آبادي، "حيات يحيى"، المجلد ٤، ص ٢٩٧–٢٩٨.

إيران، والتعذيب في السجون، وانتهاك مبادئ الدستور، وتحويل الجهاز القضائي إلى لعبة في يد شرطة رضاشاه، واضعًا بذلك خطًا فاصلًا وواضحًا ضد نظام رضاشاه.

الدكتور تقي أراني ١٩٠٢-١٩٣٩ (١٢٨١-١٣١٨ ه.ش) عالم ومفكر مناضل قتل في سجن قصر على يد جلاوزة رضاشاه

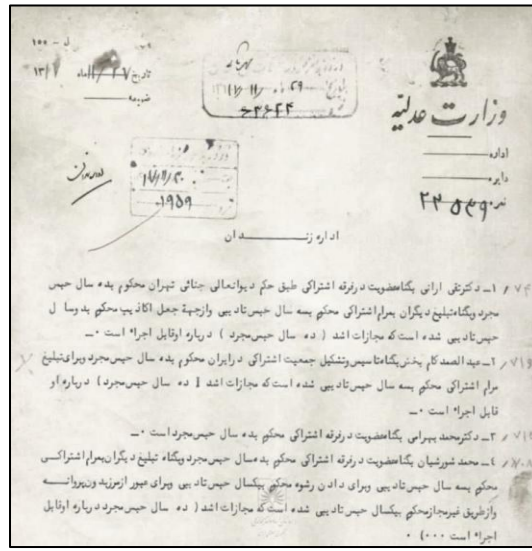

وزارت عدلیه

الصفحة الأولى من لائحة الاتهام ضد الدكتور أراني

وكان الدكتور أراني قائدًا لمجموعة تسمى "فرقة الجمهورية الثورية الإيرانية" في الفترة ما بين ١٩٢٥–١٩٣٧ (١٣٠٤–١٣١٦ ه.ش)، ولم يكن له أي صلة أو ارتباط بتاريخ أو محتوى أفكار التقدميين الذين كان لهم علاقة بحزب توده.

أما **ميرزاده عشقي**، فهو شاعر وصحفي تقدمي، أيقظ بكتاباته وقصائده النارية الفكر والمشاعر العامة ضد السلطة الاستبدادية الناشئة لرضاخان، وقتل على يد موظفيه.

ميرزاده عشقي، شاعر متقدم – ولادة: ١٨٩٤ (١٢٧٣ ه.ش) – استشهاد: ١٩٢٤ (١٣٠٣ ه.ش) في طهران على يد عناصر شرطة رضاشاه

وبعد انقلاب ٢٢ فبراير ١٩٢١ (٣ إسفند ١٢٩٩ ه.ش)، لم ينخدع عشقي –على عكس بعض المثقفين والسياسيين في تلك الفترة– بعروض ومزاعم "القوزاق" الجديد القادم حديثًا؛ فقد أدرك عداءهم للثورة الدستورية ونواياهم من حركة "الجمهوريين"، وكشفها للعلن. وكانت قصائد عشقي وكتاباته الجريئة في تلك الفترة العصيبة تهز طهران في كل مرة وتعكر راحة رضاخان. وعندما أطلق رضاخان على نفسه لقب "أب الأمة الإيرانية"، وجهت قصيدة عشقي –بمطلعها "أب الأمة الإيرانية، إن كان هذا بلا أب"– أعنف الهجمات نحو رضاخان وشركائه، وجعلت جميع السياسيين وأعضاء البرلمان الذين أظهروا أدنى قدر من التوافق معه، أو كانوا مترددين، يتلقون صفعات معنوية قوية.

العدد الأخير من جريدة "القرن العشرون"

وفي الحركة الكبرى التي قام بها الشعب الإيراني وقواته الحرة ضد معاهدة الاستعمار البريطانية لعام ١٩١٩ وأفشلوا تنفيذها، كان للمثقفين والكتاب الثوريين مثل عشقي دور توعوي مهم وأساسي. وفي مواجهة العنصرية الآرية والقومية الفجة والمحتالة على طريقة رضاخان، كان عشقي من ممثلي القومية التقدمية التي انبثقت من الثورة الدستورية، حيث قال:

"أنا المجنون الذي يبكي دائمًا على همّ تراب الوطن، حتى أجعل قلبي كالصخر."

كما لم يكن متوافقًا مع الملالي المتخلفين والمحتالين: "أيها الملا الذي يبدو عليك الزهد والتقوى / بينما في باطنك تعبد الذهب والقوة / بلحية طويلة وقلب أسود / ما العار الذي لم تفعله بمن خلقهم الله"

وصحيفة "القرن العشرون" التي كان عشقي ينشرها، فضحت في عددها الأخير الصادر في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ (٧ تير ١٣٠٣ ه.ش) الجمهورية الموالية لطريقة رضاخان؛ وتضمنت مقالات هذا العدد "رمز الجمهورية"، و"مرثية الجمهورية"، و"الراكب على الجمهورية"، وخصوصًا الكاريكاتير الذي أظهر الإنجليز راكبين على "حمار الجمهورية"، مما أدى إلى حجز الصحيفة. وبعد عدة أيام، وتحديدًا في ٢ يوليو ١٩٢٤ (١٢ تير ١٣٠٣ ه.ش)، استشهد عشقي في منزله برصاص موظفي "إدارة التأمينات" التابعة لشرطة رضاخان.

تشييع جثمان ميرزاده عشقي بمشاركة نحو ثلاثين ألف شخص – طهران – استشهاده على يد عناصر رضاشاه في ٣ يوليو ١٩٢٤ (١٢ تير ١٣٠٣ ه.ش)

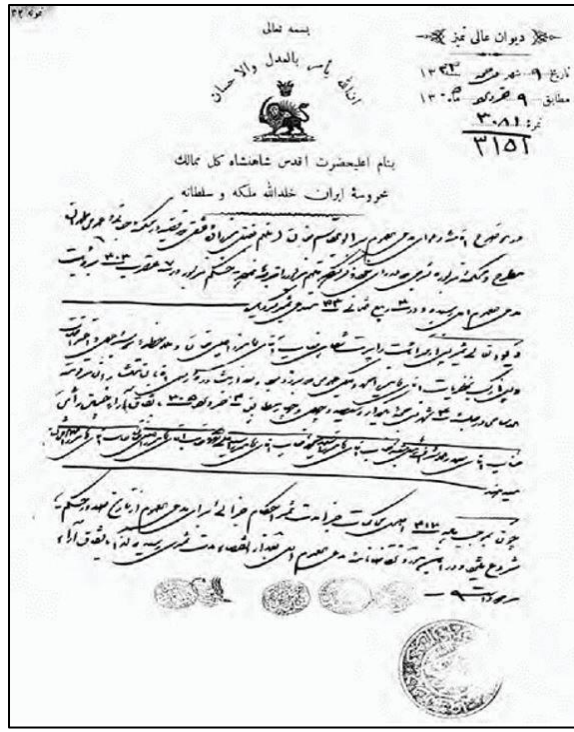
بسمه تعالی

دیوان عالی تمیز

بنام اعلیحضرت اقدس شاهنشاه کل ممالک

غرومنهٔ ایران خلدالله ملکه و سلطانه

حکم دیوان التمییز في قضية أحد قتلة ميرزاده عشقي – ٢٥ مايو ١٩٢٦ (٤ خرداد ١٣٠٥ ه.ش)

ويكتب ملك الشعراء بهار حول كيفية اغتيال عشقي:

"أحد الرجال الفضلاء والمطالبين بالحرية، والذي تم ترشيحه لمنصب وزارة قال: في يوم نشر صحيفة 'القرن العشرون' ذهبت إلى مجلس الوزراء، ورأيت رئيس الحكومة يخرج من المجلس وقد أصبح مثل التوت الأسود. ثم ذهبت لمقابلة وزير الثقافة، فوجدته مضطربًا. قال لي القائم بأعمال إحدى الوزارات: إذا لم يحدث شيء سيء لمدير هذه الصحيفة الليلة أو غدًا، فسيكون أمرًا غريبًا للغاية، لأن سموه غالبًا ما كانت أوقاته مرة."

وقد اعتقل أحد قتلة عشقي، لكن القضاء الذي كان تحت إمرة رضاخان أطلق سراحه؛ حيث رفضت محكمة التمييز العليا القضية بحجة أن طلب المدعي العام قدم بعد انتهاء المدة القانونية:

"... السيد صدر الأشراف، رئيس الفرع، السيد ميرزا سيد محمد، السيد ميرزا سيد علي بهبهاني، السيد ميرزا عيسى خان، السيد ميرزا صادق خان، في الجلسة الرابعة من شهر ذي الحجة عام ١٣٤٤ ه.ق، الموافق ٢٥ مايو ١٩٢٦ (٤ خرداد ١٣٠٥ ه.ش)، قرر بالإجماع ما يلي: بما أنه وفق المادة ٤٠٣ من قانون المحاكمات الجزائية، تبدأ مدة الطعن في الأحكام الجزائية بالنسبة للمدعي العام من تاريخ صدور الحكم، وفي هذه الحالة وصل طلب المدعي العام بعد انقضاء مدة الطعن، لذا يرفض بالإجماع."

محمد فرخي يزدي ١٨٨٩-١٩٣٩ (١٢٦٨-١٣١٨ ه.ش) – شاعر وصحفي متقدم (١٣١٢ ه.ش)

إن صدر الأشراف الذي ذكر اسمه في الوثيقة أعلاه وكان رئيسًا لمحكمة التمييز العليا، هو نفس الختم الإجرامي الذي قتل الثوريين (مثل ميرزا جهانغير خان صور إسرافيل) في "باغشاه" بعد قصف البرلمان على يد محمد علي شاه.

أما **محمد فرخي يزدي**، الشاعر والصحفي المطالب بالحرية، فقد كان من الشخصيات البارزة في مقاومة الاستبداد؛ حيث أسس صحيفة "طوفان" في عام ١٩٢٧ (١٣٠٦ ه.ش)، وانتقد فيها

ديكتاتورية رضاشاه بشدة. وكانت قصيدته "أيها السكير المخادع الذي تنام في المقهى" تتحدى الاستبداد علانية. أثارت هذه المعارضة غضب رضاشاه، فاعتقل فرخي في عام ١٩٣٧ (١٣١٦ ه.ش)، وفي أكتوبر ١٩٣٩ (مهر ١٣١٨ ه.ش) قتل في سجن "قصر" على يد "الطبيب أحمدي" عبر حقنه بمصل الهواء؛ وكان سبب قتله هو موقفه الصارم ضد الرقابة وسياسات القمع الإلزامية لرضاشاه. كما كان موقفه من المتعصبين من الملالي صارمًا، حيث كتب في إحدى قصائده: "أيها الملا، ما فائدة من منبرك، طالما قلبك مليء بالكراهية." وأصبحت قصيدته الشهيرة "الحرية" بمطلعها "الحرية، يا جوهرة الكيمياء"، رمزًا خالدًا للمقاومة.

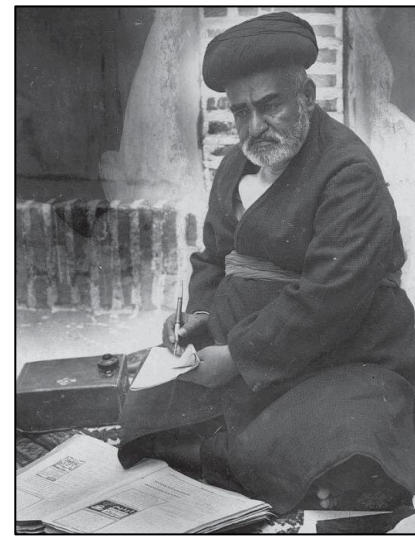

سيد أشرف الدين حسيني غيلاني (نسيم شمال) – ولادة: ١٨٧١ (١٢٥٠ ه.ش) – استشهاد: ١٩٣٣ (١٣١٢ ه.ش)؛ صحفي وشاعر مناضل في الثورة الدستورية

أما "**نسيم شمال**"، وهو سيد أشرف الدين حسيني (١٨٧٠–١٩٣٤ / ١٢٤٩–١٣١٣ ه.ش) المعروف باسم "نسيم شمال"، الشاعر الفكاهي ومدير صحيفة "نسيم شمال"، فقد كان من المثقفين البارزين في فترة الثورة الدستورية، واستمر نشاطه في فترة حكم رضاشاه. كانت هذه الصحيفة، بشعرها البسيط والمؤثر في عامة الناس بالأزقة والأسواق، محبوبة جدًا:

"لم تكن هذه الصحيفة ذات مظهر بهي، ولا طباعة جميلة، ولم يكن مديرها محاميًا أو سيناتورًا أو وزيرًا سابقًا؛ فلماذا أحبها الناس بهذا

القدر؟ اسألوا الناس أنفسهم. كان اسم الصحيفة متداولًا إلى حد أن مديرها، سيد أشرف الدين قزويني، كان معروفًا لدى الناس باسم نسيم شمال، وكان الجميع ينادونه بـ 'السيد نسيم شمال'. في يوم صدورها، كان يتجمع في المقهى أطفال في سن ١٠-١٢ عامًا، وهم موزعو الصحيفة، ويحصل كل منهم على عدد كبير من النسخ ويضعها تحت ذراعه؛ وكان هؤلاء الأطفال فخورين جدًا بكونهم بائعين لصحيفة 'نسيم شمال'." [١٦٦]

وفي اليوم الذي فتح فيه مجاهدو الثورة الدستورية طهران، فضحت صحيفة "نسيم شمال" في عددها الـ ٤٥ الشيخ فضل الله نوري، زعيم الرجعيين المناهضين للدستورية، وأوردته مورد الفضيحة:

يا حاج، السوق رائج، رائج! فأين المشتري؟ إنه مزاد، مزاد!

أبيع كل إيران، شرف وناموس المسلمين، رشت وقزوين وكاشان، اشتروا هذا الوطن الرخيص!

يزد وخوانسار مزاد، مزاد! فأين المشتري؟ إنه مزاد، مزاد!

أنا عدو فئة الأحرار، أنا قاتل زمرة الأبرار، أنا الشيخ فضل الله السمسار، أنا بائع الدين في السوق،

مال الميتة (الحرام) مزاد، مزاد! فأين المشتري؟ إنه مزاد، مزاد!

أنا على عداوة مع الشعب قاطبة، لدي خصومة مع كل الأمة، لدي توكيل من الملك نفسه، أدعو الجميع إلى المزاد،

وقت الإفطار مزاد، مزاد! فأين المشتري؟ إنه مزاد، مزاد!

[١٦٦] آرين بور، يحيى، "من صبا إلى نيما"، طهران ١٩٧٢ (١٣٥١ ه.ش)، المجلد ٢، ص ٦٢-٦٤.

نصبت طهران الجديدة معسكرًا وطنيًا، وتشتت قوزاق كرج، وإن جُننتُ، فلا حرج، لم يكن لي مهرب سوى المزاد،

الثوب الذهبي (الحريري) مزاد، مزاد! فأين المشتري؟ إنه مزاد، مزاد!

...

أنا أستاذ في كل مكر وفن، أنا مفتي البصرة وبغداد، أنا قاضي سلطنت آباد، يا للعجب، وقعت في الفخ!

الذئب والضبع مزاد، مزاد! فأين المشتري؟ إنه مزاد، مزاد! [١٦٧]

صفحة من جريدة "نسيم شمال" – تاريخ الصدور: نوفمبر ١٩٢٢ (آبان ١٣٠١ ه.ش)

[١٦٧] نفس المصدر، ص ٦٨-٦٩.

واستهدف "نسيم شمال" بالسخرية اللاذعة عدم المساواة والدكتاتورية لدى رضاشاه؛ فكانت قصيدته "أيها نسيم شمال، ما أبهى قدومك"، بلغة بسيطة، تصور الظلم بوضوح، مما أثار غضب رضاشاه الذي كان يسعى لتركيز السلطة. وفي عام ١٩٣٤ (١٣١٣ ه.ش) تم اعتقاله ونقله إلى المستشفى النفسي، وتوفي هناك في ظروف مشكوك فيها. كما سخر من الملالي وزيفهم قائلًا: "الملا ذو العمامة السوداء، قلبه مليء بالذنب." وجعلته قصيدته الشهيرة "أيها الذي تمر من زقاق معشوقتنا" رمزًا للمقاومة الثقافية؛ وقد أظهرت وفاته أن حتى الفكاهة كانت تشكل تهديدًا لرضاشاه.

نموذج على طريقة رضاخان

في الذاكرة التاريخية للمجتمع الإيراني، سجل حكم رضاشاه وشخصيته كنموذج استبدادي؛ ولا يوجد وصف أوضح من عنوان "رضاخان المتغطرس" لتعريف هذا النموذج. هذا العنوان، سواء للشعب الإيراني أو لبقايا الدكتاتورية السابقة الضئيلة، يثير صورة واحدة، هي الاستبداد العنيف والقمعي. لكن طرفًا يعتبره طريقة قديمة يجب رفضها واستبدالها بالحرية وسيادة الشعب، بينما يرى الطرف الآخر أنها خريطة طريق للعودة إلى الماضي.

وليس من المستغرب أن أتباع نظام ولاية الفقيه، كلما فكروا في بديل للنظام الحالي المحكوم عليه بالزوال، ونظروا إلى أنفسهم في ثورة ديمقراطية، يصلون في النهاية إلى هذا النموذج نفسه. بدءًا من رأس النظام، الحرسي قاليباف، الذي تقلد مناصب مثل قائد قوى الأمن الداخلي وقائد القوة الجوية للحرس ورئاسة البرلمان، ويعرف نفسه بـ "رضاخان الحزب اللهي"، وصولًا إلى المنشقين والباحثين الإصلاحيين مثل "الدكتور صادق زيباكلام"؛ وهو الشخص الذي كان ضمن صفوف أصحاب الهراوات

البلطجيين في "الثورة الثقافية" لخميني عام ١٩٨٠ (١٣٥٩ ه.ش) وقام بقمع الطلاب [١٦٨]، ويكتشف الآن أن "رضاشاه" قد أنشأ "نظامًا قضائيًا حديثًا"... وخلق "هوية حديثة في إطار القومية الإيرانية"... وأن "إجراءاته طوال ستة عشرة سنة كانت كلها محاولات نحو التحديث والتقدم والرقي للبلاد"... وأن "ملفات القضاء السياسي لم تتجاوز أصابع اليدين"، و"حقًا، خلال تلك السنوات، مر الجهاز القضائي بتحول جذري من حيث خلوه من الفساد"، وبنى "إيران حديثة". [١٦٩]

ويسعى الإصلاحي المذكور في كتابه بعنوان "رضاشاه" – عبر تزويراته وأكاذيبه وتجميعاته الكثيرة – إلى تقديم صورة جذابة لملكية فاشية. تيمورتاش، أحد العناصر الرئيسية في نظام رضاشاه، عندما عينه وثوق الدولة حاكمًا على غيلان، ارتكب جرائم قذرة مثل إعدام الدكتور حشمت، وهو من الثوار المحبوبين لدى أبناء غيلان؛ ووصف هذا الحدث في كتاب زيباكلام مثير للاشمئزاز، حيث قال:

"إن التألق التنفيذي لتيمورتاش في غيلان أتاح له الترقي، وبعد عامين أصبح وزيرًا للعدلية في حكومة قوام‌السطنة." [١٧٠]

وفي الفصول السابقة، تم تقديم تقارير عن سياسة النقل القسري الرهيب لشعب لرستان ومناطق أخرى؛ إن تهجير جماعات ضخمة من السكان بالقوة يعد من الجرائم ضد الإنسانية، ويعتبر أحد أبشع جرائم رضاشاه. لكن المذكور في كتابه قدم تنفيذ هذه السياسة كما لو أنها كانت سلسلة إصلاحات اجتماعية ضرورية:

---

[١٦٨] صرح صادق زيباكلام بنفسه في مقابلة بمجلة "لوح"، العدد الخامس، أغسطس ١٩٩٩ (مرداد ١٣٧٨ ه.ش) عن دوره في إغلاق الجامعات وحرمان الشباب من التعليم.

[١٦٩] زيباكلام، صادق، "رضاشاه"، ٢٠١٩ (١٣٩٨ ه.ش)، ص ٢٣٣-٢٩٧.

[١٧٠] نفس المصدر، ص ٢٤٨.

"رضاشاه... بسياسته لـ 'تخته قابو' أو الإسكان الإجباري، سعى إلى إنهاء البنية الاجتماعية العشائرية والإيلية في إيران." [١٧١]

كما وصف جريمة رضاشاه الكبرى في مسجد كوهرشاد بمشهد، والتي راح ضحيتها ٢٠٠٠ شخص، بأنها مجرد "قتل وجرح عدد من الناس". [١٧٢] فحين يعتبر نظام رضاشاه الدكتاتوري المرعب "إيرانًا حديثة ومتقدمة"، فإن الروايات عنه لا تكون إلا مبنية على الكذب والخداع.

رضاخان و"حزب اللهيين"

صحيفة "دنياي اقتصاد": قاليباف يقول: "أنا رضاخان الحزب اللهي."

موقع "إنصاف نيوز": قاليباف كان يقول: "أنا رضاخان الحزب اللهي."

"أزمة الجفاف تحل بالدكتاتورية... مع هذا الوضع، أجد صعبًا أن يتولى شخص محافظ الحكم في إيران. أذكر أن قاليباف أيضًا كان يقول: أنا رضاخان حزب اللهي. عندما تمر دولة ثورية بأزمة داخلية وخارجية... فإن المثال التاريخي لذلك هو مباشرة بعد الدستورية وفترة حكومة القاجار، حين تم احتلال إيران... وكانت الأزمة الداخلية شديدة، وعدم الأمن في تزايد حاد."

[١٧١] نفس المصدر، ص ٢٨٢.

[١٧٢] نفس المصدر، ص ٢٦٠.

الفصل ٨

تقويض إنجازات الثورة الدستورية

إن أكبر وأخطر ضربة وجهها رضاشاه إلى إيران ومجتمعها كانت تقويض إنجازات الثورة الدستورية. في الواقع، كان الانقلاب في ٢٢ فبراير (٣ إسفند) وحكم رضاشاه الذي استمر عشرين عامًا، بمثابة هجوم مضاد من القوى الاستبدادية والرجعية والاستعمارية، ومحاولة يائسة منهم لإعادة عجلة الزمن إلى الوراء:

- قوض رضاشاه حركات التحرر التي كانت تمثل رواد الثورة الدستورية وزهور البطولة في المجتمع الإيراني آنذاك. ولا ننسى أن الجنرال آيرون سايد في آخر لقاءاته مع رضاشاه كان قد ألزمه بقمع حركة الغابة.
- دمر رضاشاه مجلس الشورى الوطني، المؤسسة التشريعية للبلاد التي كانت الثمرة الرئيسية للثورة الدستورية، وجعلها مؤسسة بلا فاعلية، وحولها إلى ناد تابع له ولكوادره المتملقة.
- حول رضاشاه الانتخابات إلى عرض سخيف؛ حيث كان يرسل قائمة الأشخاص الذين يجب أن يدخلوا المجلس إلى الدوائر الانتخابية قبل إجراء الانتخابات. وكان الممثلون في المجلس يعينون من بين أتباعه، ليكون المجلس مجرد أداة لتنفيذ أوامر الملك.

ويتجلى هذا التدريج في الوثائق الرسمية الصادرة آنذاك، ومنها هذا التعميم:

"تعميم

١٣ يونيو ١٩٣٠ (٢٣ خرداد ١٣٠٩ ه.ش)

حكام الولايات الشمالية والشرقية والغربية والجنوبية،

في متابعة الأمر الصادر عن مقام رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية الموقرة، وبموجب الأوامر الملكية في شأن انتخابات الدورة الثامنة وانتخاب ممثل لمجلس الشورى الوطني، يعلن وجوب التنفيذ. وفق الصيغة المرسلة، يجب

اتخاذ الجدية اللازمة لضمان انتخاب هؤلاء الأشخاص للمجلس. إن حضرة صاحب الجلالة الملكية الأقدس مهتم بالموضوع، ويجب أن ينتخب الأشخاص المدرجة أسماؤهم في الملحق بأي ثمن. في حال حدوث أي تأخير ولو بسيط في تنفيذ الأوامر الصادرة، فإن المقصر سيكون محل غضب جلالة الملك. مع مراعاة المواد المشروحة أدناه، أرسلوا تقارير جلساتكم إلى وزارة البلاط.

وفي حال عدم قدرتكم على تنفيذ هذه المهمة، استقيلوا من الخدمة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الاطلاع على هذا الحكم. والأشخاص الذين يتسببون بعدم تنفيذ هذا القرار، والذين يسعون لانتخاب ممثل حسب أهوائهم، يجب منعهم فورًا من القيام بأي عملية. في حال استمرار معارضتهم، يجب نفيهم على الفور. يجب منع تدخل الروس وعملائهم، وكذلك أقاربهم، في مسألة الانتخابات بطريقة سرية. في حال حدوث أي مصاريف من جانب عملائهم في الانتخابات، أرسلوا تقريرًا ليصدر أمر شامل بهذا الشأن.

وفي جميع أمورهم، يجب التحلي بأقصى درجات الحذر. إدارة نظمية في هذا الشأن ستكون خاضعة بالكامل لكم. كما سيتولى موظفو إدارة التأمينات المراقبة التامة، مع ضرورة تزويدكم بالتقارير ذات الصلة والحصول على الأوامر الشاملة. وفق الإعلان الصادر، تترك المجالس حرة، لكن يجب أن تكون هذه الحرية بطريقة لا تؤدي إلى تعطيل العمليات أو الإخلال بالانتظام المحلي. في جميع المجالس، يجب أن يكون موظفوكم السريون حاضرين ومراقبين. في تدخل مأمورين وعمال الجوار الجنوبي [بريطانيا] [١٧٣] يجب أن يكونوا مراقبين وتقديم تقرير عن عملياتهم، وما هي إجراءاتهم ولأي غرض يقومون بها.

[١٧٣] الجوار الجنوبي يقصد به هنا الاستعمار البريطاني.

وفي جميع الاجتماعات يجب أن يكون فقط عناصركم حاضرين بشكل سري ومراقبين لعملياتهم، ويجب أيضًا تجهيز وإرسال مرشح دائرته الحكومية فورًا، لمعرفة من هم الأشخاص المقصودون من قبل الأهالي. في جميع القضايا، وفقًا للأمر الملكي، يجب التصرف بعد استشارة إدارة الجيش في دائرتك الحكومية، ومع الاستشارة يتم الانتهاء من الانتخابات. وإذا كان الأشخاص يرغبون في الترشح للنيابة، يجب نصحهم أولًا ثم تهديدهم لاحقًا. إذا استمروا في اجتماعاتهم، يجب تقديم تقرير ليتم تبعيدهم. وإذا تم في النماذج المرسلة إدخال مراجعات أو تغييرات في السياسات والمصالح الوطنية، فمن البديهي أنني سأعرف الشخص المعني تلغرافيًا. قد يتم إجراء تغييرات في النماذج، كما هو مذكور مسبقًا في المادة ١٠. يجب انتخاب ممثليك وفقًا للنماذج المرسلة. ومن البديهي أنه إذا تبين تمامًا أن النجاح الكامل لم يتحقق، فسوف يتم اتخاذ إجراء آخر في صناديق الاقتراع، ولكن هذا الموضوع سيتم لاحقًا في حال عدم النجاح."

وفي وثيقة أخرى من وزارة الداخلية:

"وزارة الداخلية

إدارة المركز والانتخابات وشؤون البلديات (دائرة الانتخابات)

تاريخ التحرير: ٢ أغسطس ١٩٣٠ (١٢ مرداد ١٣٠٩ ه.ش)

مرشح ساوه في الانتخابات هو السيد احتشام زاده؛ يجب أن يتكون مجلس الإشراف من أشخاص متناسبين مع اختيار المرشح المذكور أعلاه. يجب تشكيل مجلس الإشراف فورًا ومراقبة سير الانتخابات بحيث تتم بكل دقة وسرعة وروية، ويستكمل الأمر بالكامل."

مجموعة صور لوثائق رسمية وتقارير انتخابية من عهد رضاشاه تعكس آليات التعيين المسبق للمرشحين

ریاست وزراء

نمره ۱۰

تاریخ ۱۶/۱/۵

کشف تلگراف رمز دفتر مخصوص شاهنشاهی، بوشهر

ریاست وزراء، راجع به انتخاب یک نفر نماینده سقز نظر فرمانده لشگر کردستان این است که علی اشرف وزیری و افتخار ناهید که هر دو ملاک هستند صلاحیت انتخاب شدن را دارند. مقرر فرمودند یکی از این دو [را] نفر برای سقز در نظر گرفته دستور فرمایید در انتخاب او مساعدت شود.

۱۶/۱/۳ شماره ۱۰

رئیس دفتر مخصوص شاهنشاهی، حسین

[در حاشیه:]

سواد برای اطلاع آقای فریدونی ارسال گردید. ۱۶/۱/۵ رمز شد.

[۳ - ۱۳۸ - ۵]

نمرهٔ ۱۵۶۱

۳ سرطان ۱۳۰۲

ایالت جلیله فارس، شخصاً کشف فرمایید: مقتضی است در عوض ضیاءالواعظین [سیدابراهیم ضیاءقشقایی] و ضیاءالادباء[1] اقدام فرمایید حاجی آقا و سلطان‌العلماء[2] رئیس معارف انتخاب شوند والّا خاتمه خوش ندارد.[3]

وزیر جنگ و فرمانده کل قشون، رضا

[پاسخ والی فارس:]

مقام منیع حضرت اشرف وزیر جنگ دامت شوکته

در جواب نمرهٔ ۱۵۶۱ عرض می‌نماید انتخابات خاتمه یافته چند روز دیگر از قرائت آرا فراغت حاصل می‌نمایند و هیچ‌گونه اقدامی مقدور نیست.

اکبر

لیله چهارم سرطان مخابره شد.

[۱۰۳۵۳۲ - ق]

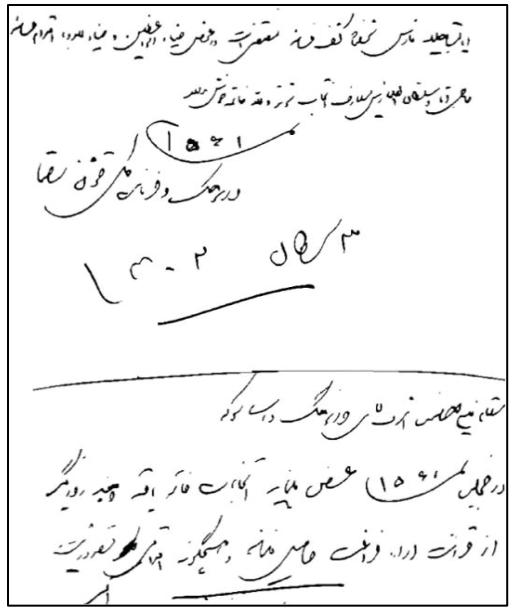

نمره ۹

تاریخ ۱۳۱۶/۱/۵

کشف تلگراف رمز ریاست دفتر مخصوص شاهنشاهی، بوشهر

ریاست وزراء، حسب‌الامرمطاع مبارک ابلاغ می‌نماید سیدحسین معینی که در گیلان مقیم و دارای علاقه ملکی است مقتضی است به جای همراز فاضل الملک نماینده فعلی گیلان انتخاب شود. همراز را به جای هزار جریبی در گرگان انتخاب نمایند؛ به حکومت گیلان و حکومت گرگان دستور لازم صادر فرمایند. اوحدی هم که در نظر بود از گرگان انتخاب شود به طوری که در تلگراف شماره ۳۳۷ مرقوم داشته بودید چون اصلاً اصفهانی است مناسب‌تر است درعوض دکتر احتشام انتخاب شود. به حکومت اصفهان نیز دستور بدهید که در انتخاب اوحدی مساعدت نمایند.

۱۶/۱/۳ شماره ۶

رئیس دفتر مخصوص شاهنشاهی، حسین[5]

[درحاشیه:]

مواد برای اطلاع آقای فریدونی ارسال گردید. ۱۶/۱/۵ رمز شد.

[۳ - ۱۳۸ - ۲]

از تهران

ایالت جلیله فارس، در تعقیب تلگرافات سابق، مقتضی است قدغن فرمایید که در انتخاب نوبخت از بوشهر مساعدت نشود. حکمت[1] هم که جزء |جزو| کاندید|اهای| شهر شیراز است از جهرم بفرمایید بشود. راجع به ضیاءالواعظین |سید ابراهیم ضیاء‌قشقایی| بایستی هر طور است اقدامی بفرمایید که از انتخاب مشارالیه جلوگیری به عمل بیاید.

نمره ۱۲۳۳

وزیر جنگ و فرمانده کل قشون، رضا

|۱۰۳۵۱۶ ق|

وزارت داخله

ایالت فارس

نمره ۲۱۲

به تاریخ ۱۳۰۸/۱/۲۴

ایالت جلیله فارس عطف نمرهٔ ۱ راجع به انتخابات |انتخاب| میرزا محمود، تاکنون نتیجه اقدامات خودتان را اعلام نفرمودید. قدغن فرمایید مراقبت نمایند که مشارالیه از لار انتخاب شود.

وزیر دربار پهلوی

|عبدالحسین| تیمورتاش

|۱۰۳۵۰۳ ـ ق|

وفي عام ١٩٢٨ (١٣٠٧ ه.ش) تم إقرار قانون رقابة المطبوعات في مجلس الدستوري العميل، دون أن تناقش أي بنود فيه أو يجرى عليه أي تعديل. وكانت كتابات المطبوعات تنشر جميعها لصالح جهاز الحكم وبشكل موحد. وقد أصدرت حكومة رضاشاه تعليمة إلى الصحف تقضي بما يلي:

١. على مدير الصحيفة أن لا ينشر أي عدد صباحًا أو مساءً دون إعلام أو إخطار أو إذن من موظفي الفرع المختص.
٢. تخطر جميع مطابع الصحف بحفظ النسخ المطبوعة يوميًا لحين منح الشرطة (النظمية) إذن النشر.

٣. تخطر جميع المطابع ومديري الصحف وغرف الطباعة بعدم طباعة أي خبر أو مقال دون توقيع موظف الرقابة، وإذا كانت هناك حالة استعجال، يجب رفعها إلى شعبة المطبوعات للحصول على الإذن.

وفي عام ١٩٣١ (١٣١٠ ه.ش) تم إقرار قانون منع الأنشطة الاشتراكية، وبموجب هذا القانون حظرت جميع الأحزاب السياسية وأتيح للحكومة قمعها بسهولة. وقد أطلق الدكتور أراني في المحكمة الظالمة على هذا القانون عنوان "القانون الأسود".

لقد حول رضاشاه السلطة القضائية إلى أداة تنفيذية لجلاوزته في الشرطة وسجن "قصر"، وألغى استقلالية عمل القضاة. ولهذا الغرض، فرض تفسيرًا استبداديًا للمادتين ٨١ و٨٢ من متمم الدستور، فخرق استقلال السلطة القضائية؛ فقد كانت المادتان ٨١ و٨٢ تمنعان التغيير الدائم أو المؤقت في وظائف القضاة أو نقلهم من أماكن مهامهم، وكانت هاتان المادتان تعدان ضمانًا لاستقلال القضاء.

وفي ذلك الوقت، كان هناك عدد من القضاة المستقلين وذوي النفوذ الذين تخرجوا من الثورة الدستورية والذين لا يتخلون عن التزامهم بالدستور. وكان رضاشاه يرى في وجودهم عقبة أمام أوامره بالاعتقالات والعقوبات التعسفية والوحشية. وللتخلص من هذه العقبة، قدم "داور"، وزير عدليته، تفسيرًا يتعارض مع روح الدستور للمادتين المذكورتين، والذي بموجبه كان والمواد ٩٠ إلى ٩٣ من متمم الدستور أسست المجالس الإقليمية والمحلية التي يجب أن تنتخب من قبل الأهالي، وكانت هذه الأسس تمثل قاعدة لديمقراطية شاملة، لكن الدكتاتورية التي فرضها رضاشاه لم تسمح لها أبدًا بالظهور. كما أن المواد ١٥ و١٦ و١٧ من متمم الدستور كانت تحترم حق الناس في ملكية أملاكهم وأراضيهم، وتحظر سلب الملكية منهم، وتؤكد أنه لا يجوز مصادرة أملاك المواطنين كعقاب لهم. وكما أظهرنا في الفصول

السابقة، فقد انتقص رضاشاه هذا الحق تمامًا، وشرع في نهب ممتلكات الناس بشكل تعسفي وعلى نطاق واسع ولمدة طويلة.

لقد حول رضاشاه القومية التقدمية، التي نشأت من الثورة الدستورية، في إطار تحول رجعي إلى أيديولوجيا قديمة قائمة على العرق الآري والعنصرية، وبات يستخدم الشوفينية الرجعية لنشر أقبح الإهانات ضد شعب أذربيجان وشعب غيلان. ولم تستطع هذه الأيديولوجيا المبتذلة أن تنشئ طبقة اجتماعية داعمة لعائلة بهلوي، لكنها روجت لظاهرة "لومبنيسم" فاضحة، كان ممثلوها، أكثر من أي أحد، من البلاط ورفاقهم. وكما قال فريدون آدميت بحق:

"إن تعطيل الدستور بالفعل كان ضربة قاتلة وجهتها حكومة بهلوي لإيران، وسد طريق النمو الاجتماعي وتكامل الدستور والحكومة الوطنية، جريمة لا تغتفر. وبدلًا من ذلك نما اللومبنيسم." [١٧٤]

وفي عهد رضاشاه، لم تستمر الإصلاحات الزراعية التي بدأت في الحركات الثورية في غيلان وخراسان وأذربيجان، بل أعيدت العديد من الأراضي الموزعة في هذه المناطق إلى كبار ملاك الأرض. والنتيجة هي أنه على النقيض تمامًا من جوهر الثورة الدستورية الأساسي، المتمثل في القضاء على الاستبداد والحكم الفردي والسلطة المطلقة، أقام رضاشاه نظام استبداد مطلق. وهكذا كان حكم رضاشاه: تحول دموي من دستور برلماني إلى فاشية ملكية!

[١٧٤] آدميت، فريدون، "الاضطراب في الفكر التاريخي"، يونيو ١٩٨١ (خرداد ١٣٦٠ ه.ش).

حقًا، لا يزال حتى الآن صدى صرخة شعب مصاب بالبلاء، الصوت ذاته المحطم في الحلق لمصدق العظيم، يسمع في يوم الاقتراع الإجباري لبدء سلطنة رضاشاه:

"حتى لو قطعتم رأسي ومزقتم جسدي قطعة قطعة... لن أقبل هذه الأقوال. بعد عشرين عامًا من سفك الدماء... والآن عقيدتكم أن يكون شخص ما في البلاد في الوقت نفسه ملكًا، ورئيس وزراء، وحاكمًا؟ إذا كان الأمر هكذا فهو مجرد رجعية، استبداد خالص. فلماذا أريق دم شهداء سبيل الحرية؟ ولماذا أُودع الناس في قبورهم؟"

قانون مجازات

مصوبه کمیسون قوانین عدلیه

شور دوم قانون مجازات مختل کنندگان نظامات اجتماعی در کمیسون قوانین عدلیه عمل آمد وقانون مزبور قراری که ذیلا درج می شود ازتصویب گذشت وبموقع اجرا گذارده خواهد شد

قانون مجازات مقدمین برعلیه امنیت و استقلال مملکت

ماده اول ـ هرکسیکی هریك ازجرمهای ذیل به حبس مجرد از سه تا ده سال محکوم خواهدشد .

۱ ـ هرکس درایران بهرامم و یا بهر عنوان دسته یاشعبه جمعیتی تشکیل دهد و یا اداره نماید که مرام یاپرویه آن ضدیت باسلطنت مشروطه ایران وبرویه یامرام آن اعتراکی است ویا عضو دسته یاجمعیت یاشعبه جمعیتی شود که یکی از مرام یاپرویه های مزبور در ایران تشکیل شده باشد

۲ ـ هر ایرانی که عضو دسته یاجمعیت یا شعبه جمعیتی باشد که مرام یاپرویه آن ضدیت با سلطنت مشروطه ایران یا مرام یا رویه آن اعتراکی است اگرچه آن دسته یاجمعیت یاشعبه درخارج ایران تشکیل شده باشد

ماده دوم ـ هر کس بنحوی از انحاء برای جدا کردن قسمتی ازایران یا برای لطمه وارد آوردن بتمامیت یا استقلال آن اقدام نماید محکوم به حبس مؤبد یا اعمال شاقه خواهد شد .

ماده سوم ـ هر کس حوله یامشارکت خارجی خواه مستقلارضد مملکت ایران مسلحا قیام نماید محکوم باعدام میشود

ماده چهارم ـ هر کس عضو دسته یا جمعیتی باشد که برای ارتکاب یکی ازجنایات مذکور درمواد قبل تشکیل شده وقبل ازتعقیب ازطرف مامورین دولتی قصدا جنایت و اسامی اشخاصی راکه داخل آن دسته و جمعیت بوده اند برای دولت یامامورین دولتی افشاء نماید از مجازات معاف خواهد بود

تبصره ـ مقصود از دسته و جمعیت مذکور در این قانون عده از دو نفر به بالا است .

ماده پنجم ـ هرکس برای یکی ازجرم های مذکوره درمواد ۱و۲و۳ درایران بنحوی از انحاء تبلیغ نماید وهرایرانی که برعلیه سلطنت مشروطه ایران یاپرله یکی از جرمها و یابجرمین مذکور در مواد فوق بنحوی ازانحاء در خارج ازایران تبلیغ کند محکوم به یکسال تا سه سال حبس تادیبی خواهد شد

ماده ششم ـ اشخاصی که جرمهای مذکور در مواد ۲ و ۳ را درخارج از ایران مرتکب شوند وایرانیان مذکور درقسمت اخیرماده ۵ پس از ورود بخاك ایران تعقیب و مجازات خواهند شد

ماده هفتم ـ ماده ۷۹و۶۰ قانون مجازات عمومی نسخ و ایقاءن از اول تیرماه ۱۳۱۰ بموقع اجرا گذارده میشود

نص قانون عقوبات مقدمي الأمن والاستقلال للمملكة - جريدة "اطلاعات"، ١٣ يونيو ١٩٣١ (٢٣ خرداد ١٣١٠ ه.ش)

صنع أسطورة وهمية

في الساحة السياسية اليوم في إيران، يصف التيار الرجعي، ودعاة استمرار الوضع القائم، وأولئك الذين يرون أنفسهم منفيين في تحول إيران نحو ثورة ديمقراطية، رضاشاه بأنه "أب إيران الحديثة"؛ وقد صنعوا منه أسطورة تظهره على أنه أنقذ إيران دفعة واحدة من التخلف والظلام والاضطراب، ووصل بها إلى عهد التقدم والعصرنة والنهضة. ويكتب محمد رضاشاه في آخر كتبه:

"المراهقون البالغون من العمر خمسة عشر وستة عشر عامًا، الذين أزالوا مؤخرًا تماثيل والدي في مدن إيران، لم يكونوا يعرفون بالتأكيد ما تحمل من مشقات لإنقاذ إيران، وبناء المدن الجديدة، وتأسيس المدارس الحديثة. لم يكونوا يعرفون الجهود التي بذلها لإنشاء الموانئ والطرق، وإقامة أول مراكز إنتاج الكهرباء، وتأسيس البنك الوطني مصدر النقد." [١٧٥]

إن ما يقال عن رضاشاه ودوره في تحديث إيران وتنميتها ليس سوى تكرار لأجزاء من تاريخ سلالة بهلوي الذي جرى تصنيعه ومعالجته في ظل حكم الشاه. وفي هذا السياق الأسطوري الفاتر والضعيف، فإن الأساس وراء تسمية "إيران الجديدة" هو:

- مجموعة من إنشاء المؤسسات بهدف مركزية شؤون التعليم والقضاء والضرائب والاقتصاد.
- توحيد القوى العسكرية المتعددة وإنشاء جيش واحد لقمع الداخل.
- بناء السكك الحديدية من الشمال إلى الجنوب وإنشاء الطرق البرية.
- تأسيس عدد محدود من المصانع لم يتجاوز مجموعها مئة مصنع.

[١٧٥] بهلوي، محمد رضا، "الرد على التاريخ"، ص ٢٩.

وعندما يتم فحص حجم وطبيعة جميع هذه الإجراءات بدقة وبشكل شامل، يتضح أن حكم رضاشاه كان في الواقع عائقًا أمام القفزة الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والاجتماعية للشعب الإيراني التي كانت الثورة الدستورية قد مهدت لها الطريق، كما أن سحب القوات الاستعمارية من أرض إيران أزال الحواجز أمامها.

وفيما يخص عملية التنمية في أي بلد، هناك وجهتا نظر عامتان: واحدة تعتبرها عملية قاسية تحت هيمنة منطق العنف، حيث لا مكان للحرية أو الديمقراطية أو الحقوق السياسية والمدنية أو تحسين مستوى حياة الفئات الفقيرة؛ والأخرى تعتبر جوهرها في الحريات السياسية، والتنمية الاجتماعية، والأنشطة الداعمة. [١٧٦]

وأولئك الذين يسمون عقدي حكم رضاشاه القمعي الشديد بـ "فترة تطوير وتجديد إيران"، يتبعون وجهة نظر تتجاهل الرقابة والقمع وجرائم بهلوي الأول، معتبرين أنها مبررة من أجل "إنجازات التنمية". المشكلة في هذا الرأي أنه يعتمد على المبالغات والخدع المعروفة لدى الأنظمة الديكتاتورية؛ ففي عهد رضاشاه، عانى الشعب الإيراني من استبداد وقمع وفقر شديدين، بينما لم يستفد من أي تحديث أو تطوير حقيقي. إن أعمال البناء والمشاريع العمرانية أو التحولات في النظام الإداري والتعليمي والقضائي والعسكري كانت استمرارية طبيعية ومنطقية لمسار بدأ في العقود الأخيرة من عهد القاجار.

لقد وفرت الثورة الدستورية الظروف الذهنية والاجتماعية لتسريع هذا المسار بشكل أكبر، لكنها توقفت تحت تأثير الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب كان الطريق مفتوحًا على أي حال. والثورة الدستورية خلقت

[١٧٦] آمارتيا سن، "التنمية تعني الحرية".

دينامية قوية في جميع المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية، وكان من المفترض أن تؤدي إلى ازدهار اقتصادي واجتماعي هائل. لكن المراجعة الواقعية تظهر أن تحديثات فترة رضاشاه كانت –أولًا– محدودة جدًا وغير مستقرة مقارنة بالإمكانات والفرص التي نشأت، وثانيًا، كان الهدف الأساسي منها هو ترسيخ السلطة الاستبدادية والغنيمة لرضاشاه، مما ألحق أضرارًا عميقة بالمجتمع والدولة الإيرانية.

الواقعية وطبيعة التحديث

الجيش الجديد – بعد إعلان سلطنة رضاشاه، تركزت وتعززت قوة الجيش أهم أداة لتثبيت سلطته– بشكل ملحوظ. تم نشر فرقة في كل محافظة، وكذلك على الحدود مع روسيا، ودخلت الطائرات والدبابات والدروع ضمن تنظيم الجيش. كان حجم هذا الجيش يتراوح بين ١٢٠ و١٥٠ ألف جندي؛ وفي الفترة بين ١٩٢١–١٩٤١ (١٣٠٠–١٣٢٠ ه.ش)، كان متوسط نفقات الجيش يشكل ٣٣٫٥٪ من إجمالي ميزانية الدولة. [١٧٧] ويقدر بعض المؤرخين أن "نصف ميزانية الدولة كانت مخصصة للقوات المسلحة التي لم يكن لها أي مهمة سوى ضمان بقاء سلطنة رضاشاه." [١٧٨]

ومراجعة سجلات تكوين القوات العسكرية في إيران في القرن التاسع عشر تؤكد أن تشكيل جيش رضاشاه كان في الواقع توجهًا معاديًا للشعب. يذكر كتاب "تاريخ القوة البرية للجيش الملكي":

"بدأ ميرزا تقي خان الإصلاحات في جميع شؤون الدولة بما في ذلك الجيش، وبجهوده تم تأسيس تنظيم الجيش الإيراني على أساس 'بنيجه'. 'بنيجه' تعني أن كل قسم أو قرية كان يختار عددًا من المتطوعين من

[١٧٧] غرانتوسكي، "تاريخ إيران"، ص ٤٥٧.

[١٧٨] روبين، باري، "حرب القوى في إيران"، ترجمة محمود مشرقي.

شبابها حسب نسبة السكان، ويسلمون إلى الحكومة المركزية أو المحلية باسم الجنود؛ كان راتب الجندي من مسؤولية الدولة، بينما تكفل سكان مسقط رأسه بمصاريف أسرته.

وقسم أميركبير القوات العسكرية والجيش الإيراني إلى ١٠ تومان. كل تومان يتألف من ٤ إلى ١١ فوجًا، بما في ذلك فوج المخابرات أو وحدة الاتصالات، وكل فوج يتألف من ألف جندي. كانت التشكيلات النظامية للجيش الإيراني تحت إدارة أميركبير على النحو التالي: اللواء أو التومان الأول كان يضم ١١ فوجًا، أما سائر الألوية فكانت تضم من ٧ إلى ١٠ أفواج، باستثناء اللواءين التاسع والعاشر اللذين كانا يضمان ٤ أفواج فقط." [١٧٩]

"أميركبير بتأسيسه مصنعًا لصناعة البارود، ومصنعًا للأسلحة، وعدة مصانع لتجهيز المعدات العسكرية في طهران، وتبريز وأصفهان، إلى جانب تأسيس دار الفنون وتوظيف مدربين نمساويين لتدريب جيش إيران، سعى لجعل الجيش الإيراني مستقلًا منذ بدايته.

للأسف، وصل المدربون النمساويون إلى إيران بعد قليل من عزل أميركبير، وبذلك افتتحت دار الفنون بعد ١٧ يومًا من اغتيال أميركبير (١٢٦٨ ه.ق / ١٨٥١). وقد استمر هذا النهج في إنشاء الجيش الإيراني الحديث حتى عام ١٨٧٧ (١٢٥٦ ه.ش)." [١٨٠]

وفي عام ١٨٧٩ (١٢٩٦ ه.ق)، أنشأ ناصرالدين شاه قوة جديدة بمساعدة المستشارين النمساويين. [١٨١] وجزء آخر من القوات العسكرية الإيرانية كان "الدرك"، الذي أسسه ضباط سويديون، وبفضل جهودها الوطنية والشعبية

[١٧٩] "تاريخ القوات البرية للجيش الشاهنشاهي (الملكي)" مع مقدمة الفريق غلام علي أويسي، ص ٢٦.

[١٨٠] نفس المصدر، ص ٢٨.

[١٨١] نفس المصدر، ص ٣٠.

وتوجهات ضباطها الإيرانيين الوطنية، كانت تحظى بشعبية كبيرة بين الإيرانيين. والدرك الحكومي، كما أظهرت أبحاث ستيفاني كرونين:

"ساهم بشكل مهم في تعزيز النشاط القومي في إيران خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. علاوة على ذلك، فإن خبراته خلال تلك السنوات غيرت طبيعة الدرك؛ فقد وصل ضباط الدرك عبر مشاركتهم في 'الهجرة' إلى مواقع القيادة الوطنية، وكانوا في الصفوف الأمامية لمواجهة التدخل الأجنبي. ومنذ عام ١٩١٧ (١٢٩٦ ه.ش) تمكنت هذه القوة من لعب دور محوري في الإستراتيجيات الداخلية والخارجية، وكانت رائدة في إنهاء الفوضى والانهيار السياسي السريع في إيران." [١٨٢]

أما الشرطة الحكومية، فكانت في الحقيقة واحدة من المؤسسات التي نشأت من ثورة الدستور، وقد تم تأسيسها بواسطة البرلمان الثاني في عام ١٩١٠ (١٢٨٩ ه.ش). وحتى عام ١٩١٤ (١٢٩٣ ه.ش)، كانت هذه القوة قد زادت عدد وحداتها إلى سبعة ألوية، وعدد أفرادها إلى ستة آلاف شخص:

"وفي الواقع، كانت الشرطة الحكومية حتى عام ١٩١٤ (١٢٩٣ ه.ش) تتحول بسرعة إلى مركز الأحلام الوطنية، وكان المسؤولون في العاصمة يتطلعون إلى مستقبلها بتفاؤل كبير... لكن ربما كان أهم تأثيرات الحرب العالمية الأولى يمكن العثور عليه في تطور النشاط السياسي لزيادة عدد الضباط الإيرانيين في هذه القوة، حيث كانوا يتعاونون مع الديمقراطيين والقوميين في المجال السياسي الوطني. الشرطة الحكومية... ومنذ نشأتها كانت معروفة بحرصها على الدستور الإيراني ونضالها من أجل الوحدة والاستقلال الوطني. وصف حسن أرفع هذه القوة في ١٩١٤ (١٢٩٣ ه.ش) بأنها 'ذات

[١٨٢] كرونين، ستيفاني، "القومية الإيرانية والدرك الحكومي"، من كتاب "إيران والحرب العالمية الأولى"، تأليف تورج أتابكي، ص ٧٣-١٠٨.

أفكار وطنية' وأنها 'العمود الفقري للنظام الدستوري الإيراني الجديد' منذ تأسيسها في ١٩١١ (١٢٩٠ ه.ش)." [١٨٣]

ويصف مورغان شوستر ضباط الشرطة الحكومية الإيرانية بأنهم "زهور الشباب الوطنيين الإيرانيين" الذين "كانوا حقًا يرغبون في خدمة وطنهم." [١٨٤]

"بعد هجرة الوطنيين من طهران وتأسيس 'لجنة الدفاع الوطني' في قم، قام ضباط الشرطة في المدن المختلفة في جنوب وغرب إيران باتخاذ خطوات مشابهة لتلك التي حدثت في شيراز؛ حيث تمردت الشرطة علنًا، واستولت على مدن همدان، وكرمانشاه، وسلطان آباد، وأصفهان، ويزد، وكرمان، وأجبرت رعايا الحلفاء على مغادرة هذه المناطق. وعلى سبيل المثال، في همدان، تولت الشرطة بقيادة العقيد محمد تقي خان بسيان زمام المدينة بعد نزع السلاح الإجباري للوحدة المحلية من القوزاق:

وتعتبر سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها في إيران عادة فترة فشل الدستور والفوضى والانهيار السياسي. ومع ذلك، أحدثت ثورة الدستور مؤسستين –البرلمان والشرطة الحكومية– اللتين لم تبقيا فقط خلال هذه الفترة، بل لعبتا أيضًا دورًا هامًا في دعم النشاط السياسي الراديكالي، من خلال ضمان توفير مركز وأداة لذلك في الكفاح الوطني." [١٨٥]

لقد كان الدرك الوطني الإيراني –الذي كان بمثابة جيش وطني مماثل للجيوش في الدول النامية– ضحية لمكائد ومؤامرات رضاخان في نهاية المطاف؛ بحيث إنه: "حتى نهاية عام ١٩٢١ (١٣٠٠ ه.ش)، ونتيجة المكائد

[١٨٣] أرفع، حسن، "تحت حكم خمسة من الشاهات"، ص ٥٢.

[١٨٤] شوستر، مورغان، "خنق فارس" (نيويورك، ١٩١٢)، ص ١٩٠.

[١٨٥] كرونين، ستيفاني، "القومية الإيرانية والدرك الحكومي"، من كتاب "إيران والحرب العالمية الأولى"، تأليف تورج أتابكي، ص ٧٣–١٠٨.

المزدوجة لقبول السلطة وقمع رضاخان، أصبحت الشرطة في الغالب خاضعة لسلطة فوج القوزاق ضمن هياكل القوات الجديدة." [١٨٦]

أما "الجيش الجديد" الذي أنشأه رضاشاه، فكان جوهره الأساسي هو نفس قوة القوزاق؛ هذا الجيش كان في الحقيقة قوة شرطية كبيرة منظمة لقمع المجتمع الإيراني، وكانت الأدوار الخاصة، والدوافع، ونوع التدريب والتنظيم فيه تتناسب مع مواجهة التهديدات الداخلية ضمن الحدود. [١٨٧] وكما يشير المؤرخون، فإن وجود الجيش لم يكن ضمانًا للأمن الداخلي للبلاد؛ ولهذا السبب، عند هجوم الحلفاء على إيران، انهار هذا الجيش بالكامل؛ ففي طهران، رمى الجنود أسلحتهم في مجاري الشوارع وهربوا.

الصناعة والزراعة – في تلك السنوات، تم استثمار مبالغ لإنشاء صناعات، لكنها كانت في الغالب حكومية. على سبيل المثال، من أصل مبلغ ١,٣٠٠ مليون ريال المستثمر في الصناعات في عام ١٩٤٢ (١٣٢١ ه.ش)، كان ٥٥٠ مليون ريال منها ملكًا للحكومة أو لشخص رضاشاه. كما كانت المصانع الأهم في مراكز النسيج الرئيسية في البلاد –أي في بهشهر وشاهي– مملوكة لرضاشاه.

إن غياب الحرب الخارجية خلال فترة عشرين عامًا من حكم رضاشاه وزيادة حصة إيران من إيرادات النفط وفرا موقعًا مناسبًا لتوسيع الصناعة والزراعة. ومع ذلك، لم يكن هناك توسع يلبي احتياجات إيران ويتناسب مع التقدم التكنولوجي العالمي؛ فحتى قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الاستثمارات المخصصة للصناعات ملحوظة، لكن معظم الأموال كانت تنفق على أعمال غير إنتاجية مثل الصناعات العسكرية.

---

[١٨٦] نفس المصدر.

[١٨٧] آوري، بيتر، "التاريخ المعاصر لإيران"، المجلد ٢، ص ١٠٩.

وفي المدن، كانت هناك بيئة مناسبة لنمو الرأسمالية الصناعية، لكن عاملين حالا دون نشوء برجوازية صناعية وطنية: الأول هو أن هذه البرجوازية كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأصحاب الأراضي، وهذا الارتباط أعاق إلى حد كبير تقدم هذا القطاع؛ والعامل الثاني هو أن الصناعات كانت في الغالب تحت ملكية وسيطرة الحكومة وشخص رضاشاه. ومن ناحية أخرى، بقيت حالة الزراعة وظروف معيشة القرويين تقريبًا دون تغيير، ولم تكن تختلف أساسًا عما كانت عليه قبل ألف عام. وفي كتابه الأخير، أشار الشاه ضمنيًا إلى هذه الحقيقة:

"بالتوازي مع تأمين النظام واستقرار الأمن، بدأ إنشاء البنية التحتية للصناعة والاقتصاد الإيراني. كان والدي شديد الاهتمام باتخاذ خطوات أساسية لرفاهية الفلاحين وازدهار الزراعة، لكنه لم يحقق نجاحًا كبيرًا." [١٨٨]

وفي كتابه "مهمة من أجل وطني"، ذكر محمدرضا شاه إنجازات مزعومة في عهد رضاشاه على النحو التالي:

"في عهد والدي، بدأ الاقتصاد الإيراني ينمو بسرعة. ظهرت صناعات حديثة وتم تأسيس حوالي مئة شركة إنتاجية ومنجمية حكومية... في اليوم الذي تولى فيه والدي السلطة بالكامل، لم يكن لدى إيران سوى عدد قليل من مصانع الكهرباء ومصنع كبريت ومصفاة نفط كانت مملوكة للأجانب، ولم يكن هناك أي صناعة أخرى. كان هدف والدي أن تتمكن إيران من تلبية احتياجاتها الصناعية داخليًا دون الاعتماد على الأجانب، وخلال فترة حكمه تم إنشاء مصانع للغزل والنسيج من القطن والصوف والحرير، وصناعة الجلود، وصناعة الأحذية، وصناعة الأزرار، وتنقية الأرز، وصناعة السكر، والشاي، والسجائر، والزيوت النباتية، وصناعة المعلبات، وصناعة الورق،

[١٨٨] بهلوي، محمدرضا، "الرد على التاريخ"، ص ٢٨.

والإسمنت، والطوب، والزجاج، والصيدلة، وغيرها. كما أنشئت مصانع الأسلحة والذخيرة ودخلت حيز العمل."

وتوضح كتابات الشاه أن جميع إنجازات رضاشاه في مجال الصناعة تتعلق بحوالي مئة شركة إنتاجية ومنجمية حكومية؛ وباستثناء مصانع السكر والإسمنت والصيدلة، كانت باقي المصانع بلا قيمة حقيقية، لدرجة أنه لم يكن هناك حتى "مصنع رئيسي" بينها. علاوة على ذلك، وباستثناء مصانع الزيوت النباتية وصناعة الورق والإسمنت، كانت باقي المصانع والورش هي نفسها التي بدأت في إيران قبل رضاشاه.

فعلى سبيل المثال، يعود تاريخ مصانع الأسلحة والذخيرة في إيران إلى فترة الصفويين والقاجاريين؛ حيث يذكر عبد الرزاق دنبلي في كتابه "مآثر سلطانية" إنتاج ٢٠ ألف بندقية في عهد عباس ميرزا، وكانت مطابقة لأفضل البنادق الأوروبية في ذلك الوقت. ويشير المؤلف نفسه إلى وجود مصنع للبارود في عهد فتح علي شاه.

كما قدم عالم الاجتماع الإيراني محمدرضا فشاهي، في دراسة حول عملية نشوء و"تطور الرأسمالية في إيران" [١٨٩]، قائمة بمصانع الأسلحة العسكرية في إيران التي بنيت قبل ١٠٠ عام من وصول رضاشاه إلى السلطة، ومن بينها: مصنع المدفعية في تبريز عام ١٨١٧ (١٢٣٢ ه.ش)، وصناعات الأسلحة والذخيرة في طهران عام ١٨٧٠ (١٢٨٩ ه.ش)، ومصنع أسلحة طهران الذي كان ينتج ألف بندقية شهريًا، ومصنع مماثل في أصفهان ينتج ٣٠٠ بندقية شهريًا في زمن أميركبير، ومصنع الذخيرة في أواخر القرن ١٩ في طهران.

[١٨٩] فشاهي، محمد رضا، "تطور الرأسمالية في إيران"، ٢٠٠٦.

ومن جهة أخرى، قدم الكاتب الإيراني الشهير محمدعلي جمال زاده في شرح حول أوضاع إيران قبل الثورة الدستورية [١٩٠] إحصاءات مهمة عن الصناعات الإيرانية في أواخر القرن ١٩، بما في ذلك: مصانع الغزل والنسيج في طهران، مصنع الأسلحة في طهران، صناعة الورق في طهران، مصانع السكر في مازندران، صناعة الحبال في منطقة طهران، صناعة الزجاج في طهران، صناعة الخزف، وصناعة الشموع، وصناعة الكبريت، ومصانع تكرير السكر في كهريزك، ومصانع الإنارة الكهربائية في طهران، ومشهد، ورشت، وتبريز. وفي حالة لافتة، يشير جمال زاده إلى إنشاء مصنع صهر المعادن تحت عنوان "فرن صناعة الحديد" على يد نادر شاه قرب آمل، والذي بني في أوائل القرن ١٢ الهجري القمري.

إحداث السكك الحديدية – كان أهم إجراء اتخذه رضاشاه في بناء مرافق النقل هو إقامة سكة الحديد الوطنية في إيران، والتي اكتملت عام ١٩٣٨ (١٣١٧ ه.ش). تصل هذه السكة، بطول ١٣٥٩ كيلومترًا، بين ميناء "تركمن" على بحر قزوين وميناء "شاهبور" في الخليج الفارسي. وقد وجهت انتقادات جدية لهذا القرار؛ فقد رأت الشخصيات التقدمية أنه بدلًا من خط "الشمال–الجنوب"، كان يجب بناء خط "شرق–غرب" الذي كان سيخدم مصالح البلاد الوطنية والاقتصادية.

وحين تم تقديم هذا المشروع للمصادقة في المجلس السادس، أبدى الدكتور مصدق رأيه السلبي، مؤكدًا أن هذا الخط "يخالف مصالح البلاد تمامًا"، وشرح أن المسار الصحيح للسكك الحديدية هو الذي يربط النقل من أوروبا إلى آسيا ويعود بالنفع على اقتصاد إيران، أي من الغرب إلى الشرق. [١٩١] وكان خط "الشرق–الغرب" يهدد مصالح بريطانيا؛ فقد صرح وزير

[١٩٠] جمال زاده، محمد علي، "كنز شايكان أو الأحوال الاقتصادية لإيران"، ١٩٥٦ (١٣٣٥ ه.ش)، ص ٩٣.
[١٩١] "الماضي مصباح المستقبل"، نقلًا عن جريدة "ستاره"، ٢٩ أكتوبر ١٩٤٢ (٨ آبان ١٣٢١ ه.ش).

الخارجية البريطاني آنذاك "اللورد كرزون" أنه إذا تم إحداث السكة الحديدية في إيران من الغرب إلى الشرق، فإن الوصول إلى الهند سيكون أسهل. [١٩٢]

أما بشأن سبب اختيار رضاشاه لمسار "الشمال-الجنوب"، فيعتقد معظم المراقبين أن ذلك كان في صالح الإنجليز؛ بحيث يمكنهم، في حال وقوع صراعات دولية مستقبلية، استخدام هذا الخط لنقل القوات أو مهاجمة روسيا. وقال الدكتور مصدق في جلسة ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣ (٩ آبان ١٣٢٢ ه.ش) في البرلمان:

"الدكتاتور أحدث السكة الحديدية بأموالنا وضد مصالحنا، وقد أعد خلال عشرين عامًا الذخائر للمتفقين اليوم... كنت أريد أن أمشي على الأرض وألا أرى الوطن تحت احتلال الآخرين؛ امتلاك منزل أفضل من مدينة في يد الآخرين." [١٩٣]

ويعتقد آخرون أن الهدف من بناء هذا الخط كان نقل القوات العسكرية بسرعة لقمع المناطق المضطربة في البلاد. وعلى أي حال، كانت السكة الحديدية الخاصة برضاشاه خطًا عسكريًا؛ وكما يوضح بيتر آوري، لم تكن هذه السكة تصل إلى ١٥ مدينة مهمة في إيران آنذاك، من بينها أصفهان، ويزد، وكرمان، ومشهد، وتبريز، وهمدان، وكرمانشاه. كما أنها لم تصل إلى الحدود البرية مع العراق، أو الحدود التجارية مع تركيا، أو الحدود مع الهند عند زاهدان، أو الحدود مع أفغانستان عن طريق مشهد. [١٩٤]

---

[١٩٢] نفس المصدر ، نقلًا عن محمد فرهمند، جريدة "تجدد إيران"، ٢٧ ديسمبر ١٩٤١ (٦ دي ١٣٢٠ ه.ش).

[١٩٣] راستكو، عبدالله، "ذكرى مصدق"، ١٩٧٨ (١٣٥٧ ه.ش)، ص ٧٩-٨٠.

[١٩٤] آوري، بيتر، "التاريخ المعاصر لإيران"، المجلد ٢، ص ١٠٨.

إذن، كانت السكة تمر من مناطق قليلة السكان بدلًا من المدن الكبيرة، ولم تفد التبادلات الاقتصادية الداخلية أو سفر السكان بين المدن المختلفة. ويشير مؤلفو كتاب "الماضي مصباح المستقبل" إلى أن:

"خريطة السكك الحديدية الوطنية في إيران كانت معدة منذ عقود قبل ظهور رضاشاه في بريطانيا، ونشرت النسخة الأصلية في كتاب كشف في هولندا عام ١٩١٧ (١٢٩٦ ه.ش). وقد نقلها طالب إيراني (المهندس عطائي) إلى الإيرانيين كوثيقة استعمارية عام ١٩٢٩ (١٣٠٨ ه.ش)، وبعد فترة وجيزة، اضطر تحت الضغط للانتحار في برلين." [١٩٥]

التعليم – إن إنشاء نظام جديد للتعليم العام ونظام جديد للتعليم العالي كان من الإجراءات الأخرى لرضاشاه في سبيل التحديث. ففي عام ١٩٣٤ (١٣١٣ ه.ش) تأسست جامعة طهران، كما تأسست مدرسة عليا لتربية المعلمين؛ لكن في جميع المدارس العليا في طهران كان يدرس فقط ٤٢٠٠ طالب.

وفي عام ١٩٤٠ (١٣١٩ ه.ش) ارتفع عدد المدارس إلى ٨٢٣٧ مدرسة وعدد الطلاب إلى ٤٩٧ ألف طالب. وبشكل عام، كان عدد المدارس في إيران قليلًا جدًا وضعيفًا؛ وكانت نفقات التعليم العام تبلغ ٤٪ فقط من كل ميزانية الدولة. [١٩٦]

وفي الأساس، كان أبناء الملاك والبرجوازيين وموظفي الدولة فقط من يستطيعون الحصول على التعليم؛ أما أبناء الطبقات الكادحة من الشعب فكانوا محرومين من الدراسة. وفي آخر عام من حكم رضاشاه كان بالكاد ٢٠٪ من سكان إيران متعلمين. وكان رضاشاه يفضل بناء المباني الضخمة

[١٩٥] جامي، "الماضي مصباح المستقبل"، ص ٢٥-٢٦.
[١٩٦] غرانتوسكي، "تاريخ إيران"، ص ٤٧٢.

والمهيبة على الأعمال الأساسية مثل إنشاء نظام الري لتطوير الزراعة في البلاد؛ وبدلًا من خلق حركة وطنية لتطوير وإعمار الزراعة، فرض الرعب على الشعب..

معيار التقدم

والآن، حتى إن تغاضينا عن حقيقة حجم وتفاصيل التحديثات المزعومة التي يدعيها التيار العائد إلى الماضي، فإن نظرية "إيران نوين" الزائفة تدحض من منظور أعمق: ما هي حقيقة تحديث بلد ومجتمع؟ وعلى أي معيار يقاس؟

هل تحويل قوة القوزاق إلى جيش مجهز بطائرات مهمتها الحصرية قصف القبائل الإيرانية يعد تحديثًا؟

هل إقامة المصانع، بناء السكك الحديدية، وغيرها من المنشآت الصناعية، حتى لو كانت أكبر عدة مرات من إنجازات فترة رضاشاه، قادرة على جعل بلد "حديثًا" وتحريره من العلاقات القديمة والرجعية؟

بالطبع لا؛ كما أن نظام ولاية الفقيه، بحجة بناء المدن الصاروخية والمراكز النووية والطائرات بدون طيار القاتلة، لا يعتبر محدثًا لإيران من قبل أحد، فإن السكك الحديدية التي بناها رضاشاه ومئة مصنع أنشأها ليست جديرة بمثل هذا الوصف أبدًا.

وعندما نزيح الأدخنة المغرية لمؤيدي شاه والملالي، تتجلى هذه الحقيقة بأن الجوهر الأساسي للقدم والجهل والتخلف والاستعباد في أي مجتمع استبدادي واستغلالي. أي تحول لا يضمن تحرير المجتمع من الاستبداد والاستغلال، وأي بناء لا يقترن بتطوير ديمقراطي للمجتمع، لن يؤدي إلى تقدم أو تجديد، وبغض النظر عن أي تقدم مرحلي، فإنه قابل للانكسار.

والثورة الدستورية، التي فتحت الطريق للحرية وحكم الشعب، كانت تحولًا تقدميًا. أما حكم رضاشاه الذي أسر إيران تحت سلطة استبدادية قاسية ودمر الثورة الدستورية، فكان رجوعًا رجعيًا إلى الوراء.

يرى أرسطو، في حديثه عن أنواع الحكم، أن هناك "ثلاثة أنواع صحيحة من الحكم": الملكية، الأرستقراطية، والجمهورية. ويضيف أن ثلاثة أنواع خاطئة من الحكم ناجمة عن الانحراف عن هذه الأنواع الصحيحة الثلاثة، والحكم "الاستبدادي" الناتج عن تشويه الملكية، هو "أسوأ وأكثر الحكومات انحرافًا".[١٩٧]

ولا شك أن حكم بهلوي كان مثالًا كاملًا على هذا الحكم الاستبدادي أو الطاغي. وهو حكم، كما قال سعدي، "يستولي على أموال الرعية غصبًا"... حيث يعذب الحارس في البلاط كالكلب الهائج الرعية، ويقوم وزراؤه بـ"تدمير بيوت الرعية" حتى "يؤمنوا خزينة السلطان." لهذا السبب، كان الناس الفقراء والمساكين يدعون له: "اللهم انتزع روحه"، لأن موت مثل هذا الحاكم "خير له ولجميع المسلمين." [١٩٨]

[١٩٧] أرسطو، "السياسة"، ترجمة الدكتور حميد عنايت، ٢٠٠٧ (١٣٨٦ ه.ش)، ص ١٥٧–١٥٨.
[١٩٨] سعدي شيرازي، "جولستان"، باب سيرة الملوك.

الفصل ٩

تضييع الفرص التاريخية والوطنية الكبرى

فرص استثنائية

يجب تقييم رضاشاه في سياق تلك الظروف التاريخية والاجتماعية التي كان يعيشها، والنظر إلى ما كان وارثًا له من فرص وإمكانات تاريخية. ينبغي التساؤل: ما طبيعة الترتيب السياسي والطبقي الداخلي وتوازن القوى الدولية في زمانه، التي كان يمكن أن تفرض عليه قيودًا أو تتيح له هوامش حركة؟ وما حجم الظهير المالي والاقتصادي الذي كان يتمتع به؟ و...

حكم رضاشاه في العقدين الثالث والرابع من القرن الـ٢٠. وكان ذلك زمنًا بلغ فيه العالم، من حيث التطور العلمي والصناعي، إنجازات مثل الأتمتة، وخط الإنتاج الصناعي، وتطوير الطيران. وقبل ١٥ عامًا من بدء حكمه، كانت الثورة الدستورية قد قلبت صفحة تاريخ إيران. ونتيجة لذلك، بلغ المجتمع الإيراني، اتكالًا على تضحياته الكبرى في تلك الثورة وكثرة الأبطال الذين قدمهم، درجة من الجاهزية للتغيير لا تتحقق إلا في المنعطفات الكبرى من حياة الشعوب. وإضافة إلى ذلك، فإن كامل فترة حكمه التي امتدت ٢٠ عامًا جاءت بين حربين عالميتين. وفي تلك السنوات دخل العالم في اصطفافات وصراعات واسعة، كانت بالنسبة لبلد مثل إيران تنطوي في آن واحد على تهديدات كبرى، وعلى فرص وشقوق مهمة للتقدم.

إن مجموع هذه الأوضاع وفر سلسلة من الفرص الاستثنائية. وفي إطار هذه الفرص يمكن إصدار الحكم على ما فعله رضاشاه وما لم يفعله:

أولًا: أوجدت الثورة الدستورية، في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والفكرية والنفسية، دينامية قوية للتقدم والتنمية الديمقراطية.

ثانيًا: إن القوات الروسية والإنجليزية التي كانت قد احتلت إيران خلال الحرب العالمية الأولى أنهت هذا الاحتلال. وفي ما يخص بريطانيا، تحقق

هذا التحول بفضل النضالات الفدائية لحركات التحرر في إيران، ولا سيما حركة الغابة بقيادة ميرزا كوجك‌خان، وحركة بسيان، وحركة خياباني، والحركات التقدمية في جنوب البلاد، بما فيها الدلواريون، وأهالي "جاه كوتاهي"، وأهالي "برازجان"، الذين لهم جميعًا فضل كبير في أعناق الشعب الإيراني وتاريخه. أما في ما يتعلق بروسيا، فقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ (١٢٩٦ ه.ش) إلى خروج قواتها العسكرية من إيران. ونتيجة لذلك، حين امتطى رضاشاه صهوة السلطة، لم يعد شبح احتلال البلاد ولا التدخلات الاستعمارية المباشرة قائمًا.

ثالثًا: إن وقوع ثورة في روسيا ووصول الدولة البلشفية إلى الحكم في ذلك البلد الكبير المجاور لإيران أوجد توازنًا جديدًا على الصعيد الدولي، حال دون تغول بريطانيا على إيران.

رابعًا: في عهد رضاشاه ارتفعت حصة إيران من عائدات نفط الجنوب بدرجة كبيرة. فقد ارتفع بدل الامتياز النفطي من مبلغ زهيد في عام ١٩١١ (١٢٩٠ ه.ش) إلى أكثر من ٥٨٠ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩٢١ (١٢٩٩ ه.ش)، عام وصول رضاخان إلى السلطة. وقد أدخل هذا الارتفاع في الإيرادات عاملًا اقتصاديًا وسياسيًا جديدًا إلى معادلة إيران، ومنح النظام الحاكم مجال حركة وقدرة لم يكن الحكام السابقون يتصورونها.

وعندما توضع أفعال رضاشاه في ميزان تلك الفرص، ويجري قياس وزنها وعيارها، يتضح أن ما يسمى اليوم، من قبل بقايا الديكتاتورية السابقة، تحديثًا لعهد رضاشاه، لم يكن في الواقع سوى انحراف عن التحديث والتنمية الحقيقية والمستدامة في إيران. ونتيجة لذلك، لم يؤد إلى تغييرات جذرية في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والعلمية، والبحثية، والصحية. ففي عهد رضاشاه، كما هو الحال في حكم الشاه، وخميني، وخامنئي، كانت التنمية الحقيقية هي التنمية العسكرية – الأمنية.

بناء الدولة

إن المزاعم المتعلقة بتحديث حكم رضاشاه واهية وسطحية إلى حد لا يمنحها أي مشروعية؛ ولذلك، حين تنزاح ستارة المديح والبلاغة التي يروج لها النيوفاشيون الملكيون، يظهر الاستدلال الأساسي لهذا التيار ولمدافعيه، وهو القول بأن رضاشاه قام ببناء "دولة – أمة".

وخلاصة ما يقدمونه لتفسير هذا الاستدلال هي الزعم بأن الحصيلة الحقيقية لرضاشاه تمثلت في وضع حد للتفكك والتعدد وتشتت مراكز القوة، وإقامة سلطة شديدة المركزية، وتحويل إيران إلى دولة – أمة. وقد عرض نموذج شامل لهذا الاستدلال في كتاب "تاريخ إيران الحديثة" من تأليف آبراهاميان؛ وهذا العمل، الذي أدرجه القائمون على وزارة العلوم في نظام الملالي ضمن الكتب الدراسية الجامعية، يتجاهل كثيرًا من الوثائق الموثوقة المتعلقة بكيفية صعود رضاخان إلى السلطة، وبطبيعة الانقلاب الموجه من قبل بريطانيا في ٢٢ فبراير (٣ إسفند).

وفي المقابل، يقدم رضاشاه بوصفه سياسيًا وعسكريًا قويًا، كان مستبدًا، لكنه أدى دورًا خاصًا في "بناء الدولة" في تاريخ إيران. وفي عشرات الصفحات التي يشرح فيها المؤلف فترة العشرين عامًا من حكم رضاشاه، يتمحور التركيز الأساسي حول إقامة الدولة، وتوحيد البلاد، وتركيز السلطة، وإنشاء أنظمة ومؤسسات لم تكن إيران تمتلكها حتى ذلك الحين. وقد بلغ هذا التركيز في ذلك المؤلف حدًا جعل السياسات المعادية للوطن والجرائم الكثيرة التي ارتكبها رضاشاه –والتي أشرنا في هذه الصفحات إلى جانب منها– تقع في الظل. إن هذا التأريخ الانتقائي يفضي إلى الخلاصة الآتية:

"إن خمسة عشر عامًا من الملاكية في عهد رضاشاه، إلى جانب السنوات الخمس الأولى من نشاطه في الساحة السياسية الإيرانية، يمكن تسميتها

عصر رضاشاه. في هذا السياق، كان بناء الدولة هو السمة البارزة لهذا العصر. وصل رضاشاه إلى السلطة في بلد كانت دولته تتمتع بحضور ضعيف جدًا في المناطق خارج العاصمة؛ وقد خلف عند مغادرته البلاد عام ١٩٤١ (١٣٢٠ ه.ش) بنية حكم واسعة، لم يكن لها سابق في تاريخ إيران الممتد ألفي عام." [١٩٩]

ومن أجل منح رضاشاه مكانة زائفة بوصفه ذروة تاريخ إيران ذي الألفي عام، اضطر الكاتب إلى النزول حتى دون مقام أستاذية التاريخ، فأظهر نفسه جاهلًا بوجود إمبراطوريات إيرانية سابقة قوية، راسخة، ومنظمة تنظيمًا جيدًا، مثل الصفويين، والسلاجقة، والساسانيين. لكن بعيدًا عن ذلك، فإن نظرية "بناء الدولة" التي تستخدم لإضفاء المعقولية على الاستبدادات الوحشية، فضلًا عن كونها رؤية معادية للشعب، تمثل إستراتيجية لدفع البلاد نحو تراجع فادح.

وفقًا لهذه النظرية، فإن مجرد تراكم السلطة وتركيزها إلى أقصى حد، يفضل على كل ما يرتكبه الحكم المطلق القائم من كوارث، ومجازر، وإبادات جماعية، وعمليات تدمير؛ ومدافعو نظام ولاية الفقيه يتبعون هذه النظرية نفسها. كما أن النظرية المركزية للإصلاحيين الحكوميين، بمن فيهم جلادو أجهزة المخابرات مثل سعيد حجاريان، هي عينها؛ فهم يمتدحون خميني بوصفه "باني دولة"، وبسبب هذا الدور الذي ينسبونه إليه، يعدون جرائمه الفاجعة، مثل مجزرة ثلاثين ألف سجين سياسي عام ١٩٨٨ (١٣٦٧ ه.ش)، أو إشعال حرب الثماني سنوات مع العراق، التي سقط فيها مليون قتيل في الجانب الإيراني، أمورًا قابلة للتغاضي.

[١٩٩] آبراهاميان، "تاريخ إيران الحديثة"، ترجمة محمد إبراهيم فتاحي، ٢٠١٠ (١٣٨٩ ه.ش)، ص ١٢٧.

غير أن هذا البناء للدولة، الذي يقيم استبدادًا مطلقًا -كما تشهد بذلك تجربة رضاشاه وابنه- وبما أنه يمنع مشاركة عموم الناس في إدارة شؤونهم، ويصادر الفضاء الحيوي لمؤسسات المجتمع المدني -من البرلمان إلى الأحزاب والاتحادات والنقابات- فإنه، عند المنعطفات الحادة في التاريخ، يوقع البلاد في كوارث ثقيلة. وكما أن رضاشاه جعل إيران مغلوبة تحت الاحتلال الأجنبي، فإن محمد رضاشاه أوقع إيران في فخ وحش الاستبداد الديني.

وقد لخص الدكتور محمد مصدق الراحل كامل عهد رضاشاه في جملة واحدة:

"ما من أمة بلغت التقدم تحت ظل الاستبداد." [٢٠٠]

الجوهر السياسي لتطورات القرن الـ١٤

العشرون عامًا التي حكم فيها رضاشاه هي العشرون عامًا الأولى من القرن الرابع عشر الهجري الشمسي (١٩٢١-١٩٤١)؛ وفي الثمانين عامًا الباقية من هذا القرن حكم، على التوالي، الشاه، ثم خميني، ثم خامنئي. وعندما يعاد النظر في المسارات السياسية لهذه المرحلة ضمن أفق واسع بغية النفاذ إلى كنهها الجوهري، تفضي النتيجة إلى أن هؤلاء المستبدين الأربعة كانوا جميعًا منخرطين في تشييد "الليفياثان" الإيراني، وقد أنشأوا، يدًا بيد، سلطة شديدة التمركز وشديدة الاستبداد.

[٢٠٠] الدكتور مصدق، خطاب في جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٤٣ (٩ آبان ١٣٢٢ ه.ش) لمجلس الشورى الوطني، نقلًا عن "ذكرى مصدق"، ص ٧٩-٨٠، عبدالله راستكو.

ومن هذه الزاوية، يشكل القرن الرابع عشر الهجري الشمسي ساحة مواجهة بين مسارين حاسمين: من جهة، تبلور دولة مطلقة، ومن جهة أخرى، تطور بديل ديمقراطي بدأ مع الثورة الدستورية ولا يزال مستمرًا حتى اليوم.

وفي الثورة الدستورية، وهي الثورة الرائدة لشعوب آسيا، خرجت النساء والرجال الإيرانيون إلى الشوارع، ونطقوا للمرة الأولى بعبارة "الأمة الإيرانية". وفي الحقيقة، دخلت إلى ميدان تقرير مصير إيران قوة جديدة؛ فقبل ذلك، كانت جميع التغيرات والتوجهات تتحدد في إطار موازنة القوى بين البلاط، وقوة العشائر [٢٠١]، والملالي، والدول الاستعمارية. ومنذ هذه اللحظة، دخل الشعب الإيراني معادلة إيران، وبدأ نضالًا شاقًا من أجل امتلاك حل وبديل خاص به. وقد كان هذا النضال مشوبًا بكثير من السذاجة وقلة الخبرة وبساطة التفكير، وكثيرًا ما أفضى إلى مرارات وهزائم؛ غير أنه، عبر اجتياز طريق ملطخ بالدم والمعاناة، نضج ليبلغ بديلًا ثوريًا وديمقراطيًا يتمثل في (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية).

ورغم أن الثورة الدستورية تعرضت للمسخ والقمع في عهد رضاشاه، فإنها، في أفق تاريخي بعيد المدى، تشكل قفزة إلى الأمام في تاريخ إيران، وكانت ثمرتها فتح الطريق أمام تبلور بديل ثوري وديمقراطي. ومع الثورة الدستورية، رفض الشعب الإيراني النظام الاستبدادي القديم وسلطة الفرد المطلقة، ومهد الأرضية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية في البلاد. أما الهجوم المضاد الذي شنته الطبقة المستغلة ضد تلك الثورة الشعبية الكبرى، والذي جرى بدعم وتدخل استعماري، فتمثل في تشييد سلطنة رضاشاه.

[٢٠١] عدد من أهم سلالات الملوك في إيران، مثل الأفشار، والزند، والقاجار، نشأت من بين قبائل مناطق مختلفة من البلاد واستولت على السلطة المركزية.

والمستبدون الأربعة الدمويون في القرن الرابع عشر الهجري الشمسي لم تكن لهم طبيعة واحدة. فقد كان نظام بهلوي بنية تابعة للقوى الخارجية، في حين أن ولاية الفقيه هي حكم ذو منشأ ما دون رأسمالي، منبثق من قاع تاريخ رجعي يمتد آلاف السنين، وإن كان اليوم يمتطي رأسمالية متوحشة. إلا أنه، على الرغم من هذا الاختلاف، فإن عمل النظامين كان متواصلًا في مسار واحد، تمثل في تبلور واستكمال سلطة دولية فائقة التمركز وإقامة استبداد متوحش، وكأن أدوات القمع قد انتقلت من يد إلى أخرى في سباق تتابع، إلى أن بزغ حكم بدرجة من السادية لا نظير لها في عالم اليوم.

وكان رضاشاه يزعم بناء إيران حديثة؛ أما ابنه فكان في الدعاية الحكومية يسعى وراء "حضارة عظيمة"، وخميني كان يطمح إلى إقامة "دولة إسلامية مع جمهوريات حرة ومستقلة" يكون فيها "كل المستكبرين في العالم في مكانهم" [٢٠٢]، وخامنئي وضع إقامة "حضارة إسلامية جديدة" [٢٠٣] هدفًا له.

أما حصيلة هذه الهجاءات والمزاعم، بالنسبة لما يتعلق برضاشاه، فقد تم استعراضها في مقدمة هذا الفصل. أما ابنه، فقد مهد الطريق لخميني من خلال قمع وقتل القوى الديمقراطية والحركات الثورية، وخميني وخامنئي من خلال إشعال الحروب، وتصدير الرجعية، وبرنامج تصنيع القنبلة النووية، وخصوصًا بإغراق الشعب الإيراني في بحر من الدماء، أحدثوا تراجعًا هائلًا اقتصاديًا واجتماعيًا وألقوا بإيران إلى مدار دولة متخلفة. والنتيجة أن مسار "بناء الدولة" و"بناء الحضارة" لدى حكام القرن الماضي، لأنه كان قائمًا

[٢٠٢] من وصية خميني: "اجتمعوا جميعًا تحت الراية المجيدة للإسلام، وانهضوا للدفاع في مواجهة أعداء الإسلام ومحرومي العالم؛ وتقدموا نحو دولة إسلامية مع جمهوريات حرة ومستقلة، التي بتحققها ستجعلون جميع المستكبرين في العالم يجلسون في أماكنهم، وستوصلون جميع المستضعفين إلى الإمامة ووراثة الأرض. على أمل ذلك اليوم الذي وعد به الله تعالى."

[٢٠٣] خامنئي، بيان "الخطوة الثانية للثورة"، موقع خامنئي، ١١ فبراير ٢٠١٩ (٢٢ بهمن ١٣٩٧ ه.ش).

بالكامل على الاستبداد وإقصاء الشعب من المشاركة في مصيرهم، قد فشل بأكثر صورة كارثية؛ وهذه أهم دروس أحداث القرن الماضي.

خالقون ومهدمون

وفقًا للأحداث والتجارب في هذا القرن، فإن كل فتح طريق، وكل تقدم حقيقي وارتقاء في القرن الماضي، كان نتيجة عمل وتضحية ودماء المجاهدين المناضلين والحركات الثورية والحرية في إيران. في المقابل، كل ما حدث من تدمير وانحطاط وتراجع في هذه الفترة، كان نتيجة حكومات المستبدين في هذا القرن.

ولقد فتحت الثورة الدستورية طريق التقدم الديمقراطي لإيران وأنهت الاستبداد الملكي؛ بينما أعاد رضاشاه نشر بساط الديكتاتورية. في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى، أنقذت الحركات التحررية البلاد من احتلال القوات الأجنبية، في حين أن رضاشاه بعد حكمه الذي دام عشرين عامًا أوقع البلاد في فخ الاحتلال الأجنبي. فرض رضاشاه اتفاقية خيانة النفط مع بريطانيا على الشعب الإيراني مع خسائر فادحة، بينما قام الدكتور مصدق، زعيم الحركة الوطنية الكبرى في إيران، بتأميم النفط.

لقد أغرق خميني إيران في حرب وطنية ضد العراق استمرت ثماني سنوات، مسببًا خسائر بشرية فادحة وأضرارًا كبيرة، منها مقتل مليون إيراني وإصابة أربعة ملايين آخرين بالإعاقة، وتدمير أكثر من ٨٠ مدينة في البلاد. بينما أجبرت قوات جيش التحرير الوطني الإيراني خميني على إنهاء الحرب وتجرع "كأس السم لوقف إطلاق النار".

وفيما يتعلق بوحدة الإيرانيين وسلامة أراضي البلاد، فإن الثورات والحركات التحررية في هذا القرن وفرت الدينامية وضمان التوافق بين مختلف فئات الشعب الإيراني. في المقابل، كانت وما زالت هذه الأنظمة، أي أنظمة الشاه

والملالي، السبب في أكبر الخسائر في التماسك والوحدة الداخلية بين القوى، والميول، والجنسيات المختلفة في إيران.

ولقد منحت حركة عصر الدستور هوية جديدة للتقدميين من بين شعوب إيران، وربطتها حركة تأميم صناعة النفط بالديمقراطية الناشئة وعززتها. الثورة عام ١٩٧٩ (١٣٥٧ ه.ش) والانتفاضات الكبرى التي أعقبتها ضد نظام ولاية الفقيه كان لكل منها أثر واضح في توحيد المجتمع الإيراني؛ أما أعمال الشاه والملالي فقد كانت دومًا في اتجاه تشويه وإهدار هذا الإنجاز الوطني الكبير.

وعلى مدار القرن الماضي، كانت الحركات والقادة المخلصون هم الدافع والمحرك للتقدم والنضال من أجل الحرية في المجتمع، وهم المؤشرون ورايات الحرية في كل فترة: ستار خان، كوجك‌خان، بسيان، خياباني، الدكتور حسين فاطمي، الدكتور مصدق، حنيف نجاد، ومريم ومسعود رجوي.

هؤلاء هم قادة الحرية وأنقى المتحدثين عن معاناة الشعب الإيراني الطويلة في هذا القرن، وفي الوقت ذاته ممثلو آمالهم وطموحاتهم. ووفقًا لهذا المنطق، فإن الكارثة التي ارتكبها خميني وخامنئي منذ عام ١٩٧٩ (١٣٥٧ ه.ش) ستجد بلا شك ردًا من خلال انتفاضات ومقاومة الشعب الإيراني، وسيحقق الشعب الإيراني أمله التاريخي في النصر.

النهاية

- يستخدم النيوفاشيون الباقون من دكتاتورية الشاه لقب "أب إيران الحديثة" المزيف في وصف رضاشاه، ولكنه في الحقيقة "مؤسس الاختناق الجديد" في إيران، عبر جهاز قائم على التعذيب والسجون المخيفة وقتل المعارضين.
- إن إنشاء سجن "قصر"، وممارسة التعذيب وترويجه، وكثرة قتل المعارضين، وحظر النشاط السياسي، ومنح سلطة استثنائية لكبير الجلاوزة (سرباس مختاري) بوصفه مخرج القمع، كلها عناصر نما على أساسها النظام الدكتاتوري المرعب خلال القرن الأخير. ومن سجن "قصر" وصل المسار إلى "إيفين"، ومن "سرباس مختاري" إلى "ثابتي" و"لاجوردي"، ومن شرطة رضاشاه إلى "ساواك" الشاه، ووصولاً إلى وزارة المخابرات التابعة لخميني وخامنئي.
- بعد سقوط رضاشاه، كشفت صحيفة "باختر" أنه في عهده قتل أربعة وعشرون ألف سجين في سجن "قصر"، وكانوا عمومًا من المطالبين بالحرية والمثقفين وأفراد العشائر والقبائل. وتتضح أبعاد هذا القتل أكثر عند مقارنته بعدد سكان إيران، الذي لم يكن يتجاوز ١٢ مليون نسمة حتى نهاية حكمه.
- كشف الدكتور تقي أراني في محكمة رضاشاه الظالمة أن المعذبين قالوا إن الشاه "أمر بأن تمارسوا التعذيب إلى أن يعترف بكل ما تريدونه. يجب أن يكون التعذيب بقصد القتل. وإذا مات فإلى الجحيم..."
- في برنامجه اليومي، كان يصدر أوامر التعذيب والقتل والنهب كل صباح بعد تعاطي "الترياق": "في الساعة السابعة صباحًا، كان يستقبل رئيس شرطة المدينة لتوطيد أركان حكمه الديكتاتوري؛ حيث تصل التقارير الإجرامية وتصدر الأوامر المروعة بتدمير العائلات والأبرياء."
- قتل رضاشاه العديد من المثقفين والفنانين والشخصيات الوطنية، أمثال: فرخي يزدي، وميرزاده عشقي، ومدرس، ونسيم شمال، والدكتور أراني.
- رضاخان القوزاق كان يقاتل مجاهدي الثورة الدستورية في تبريز ضمن جيش "عين الدولة" سيئ السمعة؛ وكان حامل رشاش عرف باسم "رضا ماكسيم".
- في الحرب ضد مجاهدي الغابة، عمل رضاخان كمرتزق في صفوف "باراتوف" الروسي؛ وفي النهاية حمل "خالو قربان" رأس ميرزا كوچك‌خان المقطوع هدية إلى رضاخان "سردار سبه" في طهران.
- نال رضاخان رتبة "النائبية" بعد ارتكابه مذبحة بحق أبناء وطنه التركمان، الذين كانوا يدافعون عن حدود إيران في مواجهة اعتداء روسيا القيصرية عام ١٩١٦.
- في الحرب العالمية الأولى، حين كانت قوات العقيد محمد تقي خان بسيان تقاتل دفاعًا عن الوطن ضد الاحتلال الروسي، كان رضاخان قائدًا لوحدة من القوزاق تعمل ضمن جيش الاحتلال الروسي نفسه.
- حارب رضاشاه المواطنين البلوش الذين دافعوا عن حدود إيران في مواجهة الجنرال البريطاني "غولد سميث"، وارتكب بحقهم مجازر بشعة.
- ارتكب رضاشاه مجازر بحق عشائر "اللر"، وقام بترحيل الناجين من مذبحة لرستان في برد الشتاء سيرًا على الأقدام وهم مقيدون بالسلاسل إلى خراسان؛ حيث قضى كثيرون منهم في الطريق.
- قمع المواطنين العرب والعشائر الوطنية في خوزستان ومناطق الجنوب من بوشهر وبرازجان إلى بندر عباس وكازرون، حيث سقط الكثير من القتلى والجرحى والمنفيين.
- اغتصب الأراضي الخصبة لعشائر القشقائي، ومنحهم رقعة رملية قاحلة في "خاش"، ونفى زعماءهم.
- في المجزرة الجماعية بمسجد "كوهرشاد" في مشهد بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٣٣، قتل رضاشاه أكثر من ٢٠٠٠ مواطن.
- رضاخان القوزاق، الذي كان حتى سن الـ ٤٤ يسكن بالإيجار، ترك عند طرده من إيران ٢٤ ألف سند لأراض مغتصبة، وقدرت أمواله المودعة في البنوك الخارجية بنحو ٣٦٠ مليون دولار.
- جيش رضاشاه، الذي استنزف ميزانية البلاد، ذاب مثل قطعة جليد عند أول اختبار حقيقي في الحرب العالمية الثانية، ولم ينهض جندي واحد للدفاع عن نظامه.